



الاحتكار و المحتكرون فى الميزان الشرعى والقانونى

”دراسة فقهية تأصيلية مقارنة“

دكتور

ناصر أحمد إبراهيم النشوى

أستاذ الفقه المقارن المساعد

بكلية الشريعة والقانون بطبطا





المقدمة

أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَلَهُ الْحَمْدُ فِي الْآخِرَةِ وَهُوَ الْحَكِيمُ الْخَبِيرُ﴾ (١) :

الحمد لله منزل النعم ومزيل الهموم والمصقم ، الحمد لله أنعم علينا بنعم لا تحصى ولا تعد ، وجعل حماية الإنسان هي الغاية القصوى ، وأمره بالسير في الأرض ليسعى فمن سار على أمر ربه فإن له الدرجات الحسنى .

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له سبحانه هو ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَمَا تَحْتَ الثَّرَى وَإِنْ تَجَهَّرَ بِالنَّوْلِ فَإِنَّهُ يَعْظُمُ السِّرَّ وَأَخْفَى اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ لَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ (٢) .

وأشهد أن سيدنا، ونبينا، وحبیبنا، وعظیمنا، وقائدنا، وقوتنا، ومعلمنا محمداً عبد الله ورسوله، وصفیه من خلقه وحبیبه بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة فكشف الله به الغمة وتركنا على المحجة البيضاء ليلها كنهارها لا يزيغ عنها إلا هالك، أخرج الناس من ظلمات الشرك والجهالة إلى نور الإيمان والإسلام والعلم .

(١) سورة سبأ الآية (١) .

(٢) سورة طه الآيات من ٥ : ٨ .



الاحتكار والمحكرون فى الميزان الشرعى والقانونى

فصلى اللهم وسلم وبارك عليه وعلى آله وأصحابه ومن دعا
بدعوته واستن بسنته وسار على نهجه إلى يوم الدين .

ثم أما بعد ...

فإن الشريعة جاءت مضيئة بتعاليمها للعالم أجمع يسترشد بها
الحيران ويستغيث بها الملهوف وذا الحاجة ، وما هذا إلا لعظمتها وأزليتها
ولأنها شريعة من لدن حكيم خبير يعلم السر وأخفى ، وفى منظومة
الاقتصاد الإسلامى جاءت الشريعة الإسلامية بأبهى معانيها وفى أحلى
صورها بقصد المحافظة على الإنسان من أخيه الإنسان ، مغلقة لباب
الطمع والخداع وآثار النفس القبيحة ، ومن أبرز هذه الصور القضاء على
كارثة الاحتكار^(١) فيحتكر الرجل ما اشتراه ، ليبيعه بثمن أعلى وبأعلى
مما اشترى به عند اشتداد الحاجة إليه فينسى الناس وهمومهم وحاجتهم
ويتذكر نفسه وهواها ، ومكسبه الذى صحبته اللعنة والحرمة ، وبراءة الله
منه ، وهذا المعنى هو ما أشار إليه النبى - ﷺ - فى الحديث الذى أخرجه
الإمام أحمد وأبو يعلى الموصلى فى مسنديهما وابن أبى شيبه فى مصنفه
والحاكم فى مستدركه ، والهيئى فى كشف الأستار ومجمع الزوائد واللفظ

(١) وهو ما يعرف بين الناس اليوم بالسوق السوداء وإنها لتسمية مناسبة فهى سوداء
على المشتري لاضطراره إلى رفع الأرباح التى لا توازى أرباح السلع فى العادة ،
وسوداء على البائع لأنها تجلب عليه مقت الله وغضب الناس وقد تذهب بماله كله
حين يضطر ولى الأمر إلى مصادرة ماله عقاباً له على جنايته على المجتمع
بإشاعة الذعر والإزعاج بيهامه المشتري بتوهم فقدان السلع فى الأسواق ولاستراز
أموال الناس بالربح غير المشروع فهى تعطى فرصة لسرقة هذه السلع وإتلافها.
يراجع فيما تقدم : حماية المستهلك فى الفقه الإسلامى أ . د / رمضان على السيد
الشرباصى ص ٣٤ ، ط / مطبعة الأمانة ، الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ .



الاحتكار والمحكرون في الميزان الشرعي والقانوني
لأحمد عن ابن عمر رضى الله عنهما عن النبي - ﷺ - أنه قال : [من
احتكر طعاما أربعين ليلة ، فقد برىء من الله تعالى وبرىء الله تعالى منه
، وأيما أهل عرصة أصبح فيهم امرؤ جائع ، فقد برئت منهم ذمة الله
تعالى] ^(١) .

(١) مسند الإمام أحمد بن حنبل المتوفى سنة ٢٤١ هـ ، تحقيق / عبد الله بن عبد
المحسن التركي ، شارك في التحقيق شعيب الأرناؤوط ، محمد نعيم العرقسوسى ،
عادل مرشد ، إبراهيم الزبيق ، محمد رضوان العرقسوسى ، كامل الخراط جـ ٨
ص ٤٨١ وما بعدها ، حديث رقم (٤٨٨٠) ، ط / مؤسسة الرسالة ، بيروت ،
الطبعة الأولى ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م ، مسند أبى يعلى الموصلى للإمام أبى يعلى
بن المشى الموصلى المتوفى سنة ٣٠٧ هـ ، تحقيق / مصطفى عبد القادر عطا
جـ ٥ ص ١٥٥ وما بعدها ، حديث رقم ٥٧٢٠ ، ط / دار الكتب العلمية ، بيروت ،
الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م ، المصنف فى الأحاديث والآثار للحافظ
عبد الله بن محمد بن أبى شيبه الكوفى العيسى المتوفى سنة ٢٣٥ هـ ، المصنف
فى الأحاديث والآثار للحافظ عبد الله بن محمد بن أبى شيبه الكوفى العيسى المتوفى
سنة ٢٣٥ هـ ، ضبطه وعلق عليه أ / سعيد محمد اللحام جـ ٥ ص ٤٨ كتاب
البيوع والأقضية باب فى الرجل يدفع إلى الرجل الثوب فيقول بعه فما ازدت فلك
حديث رقم (١٠) ، ط دار الفكر بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ ،
المستدرك على الصحيحين للإمام أبى عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابورى
المتوفى سنة ٤٠٥ هـ ، جـ ٢ ص ١١ وما بعدها ، كتاب البيوع باب الجالب إلى
سوقنا كالمجاهد فى سبيل الله ، ط / بدون اسم مطبعة (ن . ت) ، كشف الأستار
عن زوائد البراز على الكتب الستة للحافظ نور الدين على بن أبى بكر الهيثمى
المتوفى سنة ٨٠٧ هـ ، تحقيق / العلامة الشيخ / حبيب الرحمن الأعظمى جـ ٢
ص ١٠٦ ، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد للحافظ نور الدين على بن أبى بكر الهيثمى
المتوفى سنة ٨٠٧ هـ ، جـ ٤ ص ١٠٠ كتاب البيوع باب الاحتكار ط / دار
الريان ، دار الكتاب العربى (ن ، ت) .



الاحتكار والمحكرون فى الميزان الشرعى والقانونى

فيزيد من ماله وينقص من حب الناس له وتزيد بينهم وبينه الشحناء والبغضاء وتقتل الألفة والمحبة وتضعف صفوف المسلمين وتنكسر شوكتهم وتنفرق كلمتهم وتكون القطيعة على مستوى الفرد والجماعة ، بل يتضاعف خطر الاحتكار على الشعوب إذا لحقت بهم هذه الكارثة لا يستقر حالها ويضطرب أمرها مما يصيب الشعوب بالبغض والكرهية ، وينسى المحتكر أن نهاية ما يجمعه إلى الإفلاس وإلى الجذام وإلى الحرمان ، وهذا المعنى الدقيق والخطير هو ما أشار إليه النبى - ﷺ -
- المصطفى فى الحديث الذى أخرجه ابن ماجه فى سننه والإمام أحمد وأبو داود الطيالسى فى مسنديهما والبيهقى فى شعب الإيمان والمزى فى تحفة الإشراف واللفظ لابن ماجه عن عمر بن الخطاب - ﷺ - قال سمعت رسول الله - ﷺ - يقول : [من احتكر على المسلمين طعامهم ضربه الله بالجذام والإفلاس] (١) .

(١) سنن ابن ماجه للحافظ أبى عبد الله محمد بن يزيد القروينى ابن ماجه المتوفى سنة ٢٧٣ هـ ، تحقيق وتعليق د/ بشار عواد معروف ج٣ ص ٥١٩ ، وما بعدها كتاب التجارات باب الحكرة والجلب حديث رقم ٢١٥٥ ، ط / دار الجيل ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ ، مسند الإمام أحمد بن حنبل ج١ ص ٢٨٣ وما بعدها حديث رقم ١٣٥ ، مسند أبى داود الطيالسى للحافظ سليمان بن داود بن الجارود الفارسى البصرى الشهير بأبى داود الطيالسى المتوفى سنة ٢٠٤ هـ ، ج١ ص ١١ ، وما بعدها ، حديث رقم ٥٥ ، ط / دار المعرفة ، بيروت ، (ن ، ت) ، شعب الإيمان للإمام أبى بكر أحمد بن الحسين البيهقى المتوفى سنة ٤٥٨ هـ ، تحقيق / أبى هاجر محمد السعيد بن بسيونى زغلول ج٧ ص ٥٢٦ ، فصل فى ترك الاحتكار حديث رقم ١١٢١٧ ، ط / دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م ، تحفة الإشراف بمعرفة الأطراف للحافظ جمال الدين أبى الحجاج يوسف بن التركى عبد الرحمن بن يوسف المزى المتوفى سنة



الاحتكار والمحتكرون في الميزان الشرعى والفاتونى
وجاء فى جامع الأصول لابن الأثير عن عمر بن الخطاب -
رضي الله عنه- موقوفاً أنه قال [الجالب مرزوق والمحتكر محروم ومن احتكر
على المسلمين طعاماً ضرب الله بالإفلاس والجذام] (١).

ولقد ظهرت أضرار الاحتكار على مدى العصور الماضية
فصنعت محنة عامة للإنسان إذ مارسه الأفراد ضد الجماعات ومارسته
الجماعات والتحالفات التجارية ضد الجماعات والشعوب وفى عصرنا هذا
تمارسه الدول الاستكبارية والشركات المتعددة الجنسية ضد بعض
الشعوب فى حالات وضد معظم العالم فى حالات أخرى بهدف الابتزاز
الاقتصادى ولشل إرادتها السياسية وإخضاعها لإرادتها فجاءت شعوب
بكاملها ودمر اقتصادها وسلبت إرادتها وكرامتها مع وجود وفرة عظيمة
من خيرات الله فى الأرض وإنجازات العقل والعمل البشرى فإننا لله وإننا
إليه راجعون.

من أجل ذلك اهتمت الشريعة الإسلامية بحل مشكلة الاحتكار
فوضعت نظاماً وقواعد تعالج هذه الناحية لأن غايتها إصلاح الفرد
والمجتمع معاً ، ولكى يسود بين الناس الحب والوئام وينتفى عنهم الضرر
وجعل مصلحة الفرد الشخصية تذوب فى المصلحة الجماعية .

٧٤٢ هـ ، تحقيق / عبد الصمد شرف الدين ج ٨ ص ٩٧ حديث رقم ١٠٦٢٢ ،
ط / الدار القيمة بمبائى الهند (ن ، ت) .

(١) جامع الأصول فى أحاديث الرسول للإمام المبارك بن محمد بن الأثير الجزرى
المتوفى سنة ٦٠٦ هـ ، تحقيق عبد القادر الأرناؤوط ج ١ ص ٥٩٦ ، الباب
الثامن فى الاحتكار والتسعير حديث رقم ٤٤١ ، ط / دار الفكر ، بيروت ، الطبعة
الثانية ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٣ م ، نشر المكتبة التجارية أحمد الباز ، مكة المكرمة.



الاحتكار والمحتكرون فى الميزان الشرعى والقانونى
ولما كان الأمر كذلك استخرت الله تبارك أن أكتب بحثاً أبين فيه
أصالة الشريعة الإسلامية فى هذه القضية مبيناً فيه ما قاله الفقهاء .

ومما تجدر إليه الإشارة فى هذا المقام أن أصول الشريعة الغراء
وقواعدها فى موضوع الاحتكار لم تسبق من أى جهة كانت وفى هذا
أوضح دلالة على عالمية الشريعة الغراء وصلاحياتها للتطبيق فى كل
زمان ومكان وقد استعنت بالله وحده سبحانه وتعالى متوكلاً عليه داعياً
المولى سبحانه وتعالى أن يكتب له القبول ويكون هذا العمل إليه موصول
وأن يضىء به الطريق للأمة الإسلامية والعالم أجمع ويجعله ذخراً لى
عنده يوم القيامة ﴿يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب
سليم﴾^(١) فهو ولى ذلك والقادر عليه والله من وراء القصد .

(١) سورة الشعراء الآيتان ٨٨ ، ٨٩ .



منهج المؤلف فى هذا البحث

لقد اتبعت فى هذا البحث الخطوات التالية :

١ - عرض المسائل الفقهية على النحو التالى :

أ - تحرير محل النزاع بمعنى إن كان فى المسألة محل اتفاق بنيته ثم اتبعه ببيان اختلاف الفقهاء بعد ذلك .

ب - ذكر آراء الفقهاء على اختلاف مذاهبهم وذلك من خلال الكتب الأصلية لكل مذهب .

ج - بيان منشأ اختلاف الفقهاء فى المسألة وذلك إن وجد .

د - ذكر ما استدل به كل فريق مع بيان وجه الدلالة .

هـ - مناقشة ما يمكن مناقشته ثم بيان الرأى الراجح فى المسألة من غير تعصب ولا تحيز لمذهب معين .

٢ - نسبة الآيات إلى سورها مع ذكر رقم الآية والرجوع إلى أمهات كتب التفسير لبيان وجهة الدلالة من الآيات القرآنية المستدل بها فى المسائل الفقهية .

٣ - تخريج الأحاديث النبوية والآثار تخريجاً علمياً ، ونسبتها إلى مصادرها الأصلية والحكم عليها .



خطة هذا البحث

يتكون هذا البحث من أربعة فصول وهى على النحو التالى :

الفصل الأول : التعريف بالاحتكار وتمييزه عما يشابهه من مصطلحات
فقهية

الفصل الثانى : الحكم الشرعى والقانونى للاحتكار .

الفصل الثالث : شروط تحريم الاحتكار .

الفصل الرابع : سلطة الدولة وموقفها من الاحتكار والمحكرون .

الفصل الأول

التعريف بالاحتكار وتمييزه عما يشابهه من مصطلحات فقهية

ويتضمن هذا الفصل مبحثين :

المبحث الأول : التعريف بالاحتكار .

المبحث الثانى : تمييز الاحتكار عما يشابهه من مصطلحات

فقهية .

المبحث الأول

التعريف بالاحتكار

ويتضمن هذا المبحث مطلبين :

المطلب الأول : التعريف بالاحتكار فى اللغة .

المطلب الثانى : التعريف بالاحتكار فى الاصطلاح الفقهى .



المطلب الأول

التعريف بالاحتكار فى اللغة

الناظر فى كتب اللغة على اختلاف مناهجها يجد أن علماء اللغة قد فسروا الاحتكار بمعانى متعددة وبألفاظ مختلفة وهى فى جملتها لا تخرج عن أن الاحتكار هو الظلم والحبس والاجتماع والالتواء والعسر وسوء المعاشرة^(١).

(١) يراجع فى بيان هذه المعانى المراجع التالية :

كتاب العين مرتباً على حروف المعجم للخليل بن أحمد الفراهيدى المتوفى سنة ١٧٠ هـ ، ترتيب وتحقيق د / عبد الحميد هندواى جـ ١ ص ٣٤٢ مادة حكر . ط / دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م وهو من منشورات محمد على بيضون ، تهذيب اللغة لأبى منصور محمد بن أحمد الأزهري المتوفى سنة ٣٧٠ هـ تحقيق أ / عبد الكريم الغرباوى ، مراجعة أ / محمد على النجار جـ ٤ ص ٩٦ ، أبواب الثلاثى الصحيح من حرف الحاء باب الحاء والكاف ، مادة حكر ، ط / مطابع سجل العرب ، القاهرة (ن ، ت) منشورات الدار المصرية للتأليف والترجمة ، مجمل اللغة لأبى الحسين احمد بن فارس بن زكريا اللغوى المتوفى سنة ٣٩٥ هـ ، دراسة وتحقيق / زهير عبد المحسن سلطان جـ ١ ص ٢٤٦ كتاب الحاء باب الحاء والكاف وما يتلونها مادة حكر ، ط / مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ ١٩٨٤ م ، غريب الحديث للإمام أبى سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم الخطابى اليسى المتوفى سنة ٣٨٨ هـ - تحقيق عبد الكريم إبراهيم الغرباوى ، خرج أحاديثه عبد القيوم عبد رب النبى جـ ٢ ص ١٣٥ وما بعدها ، وص ٤٣٨ ، ط / دار الفكر ، دمشق ، الطبعة الأولى ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ هـ ، الفائق فى غريب الحديث للعلامة جابر الله محمود بن عمر الزمخشري المتوفى سنة ٥٨٣ هـ ، تحقيق / إبراهيم شمس الدين جـ ١ ص ٢٦٣ وما بعدها حرف الحاء ، الحاء مع الكاف ، ط / دار الكتب العلمية ، بيروت ، -



جاء فى الصحاح للإمام الجوهري ما نصه: (حكر : احتكار الطعام : جمعه وحبسه يتربص به الغلاء وهو الحكرة بالضم) (١) .

وجاء فى أساس البلاغة للإمام الزمخشري ما نصه: (حكر فلان حصر حكر وهو المحتجز للشيء المستبد به وفيه حكر أى عسر والتواء وسوء معاشرة وفيه مناكرة ومحاكرة أى ممارسة واحتكر الطعام احتسبه للغلاء وفلان حرفته الحكرة وهى الاحتكار) (٢) .

=الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م ، النهاية فى غريب الحديث والأثر للإمام مجد الدين أبى السعادات المبارك بن محمد الجزرى بن الأثير المتوفى سنة ٦٠٦ هـ ، تحقيق / طاهر أحمد الزاوى ، محمود محمد الطناحى ج١ ص ٤١٧ وما بعدها ، حرف الحاء باب الحاء مع الكاف حكر ، ط / دار إحياء الكتب العربية ، فيصل عيسى البابى الحلبي (ن ، ت) ، المغرب فى ترتيب المعرب لإمام ألى الفتح ناصر بن عبد السيد بن على المطرزي الفقيه الحنفى الخوارزمى المتوفى سنة ٦١٦ هـ ص ١٢٤ باب الحاء ، الحاء مع الكاف ، طبع ونشر / دار الكتاب العربى ، بيروت ، (ن ، ت) .

(١) تاج اللغة وصحاح العربية المسمى (الصحاح) ، لأبى نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي المتوفى سنة ٣٩٨ اغتنى بها مكتب التحقيق بدار إحياء التراث العربى ، ج٢ ص ٥٥١ فصل الحاء مادة حكر ، ط / دار إحياء التراث العربى ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م .

(٢) أساس البلاغة لجار الله أبى القاسم محمود بن عمر الزمخشري المتوفى سنة ٥٣٨ هـ ، ص ١٣٧ مادة حكم ، ط / دار الفكر ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م .



الاجتكار والمحتكرون فى الميزان الشرعى والقانونى

وجاء فى غريب الحديث للبستى: الحكر الماء المستنقع فى غدير
أو وقية من الأرض أو نحوها ، وسمى حكراً لأنه يحكر فيه أى يجمع
ويحبس ومنه الاحتكار فى الطعام وهو الاحتباس به انتظار الغلاء^(١) .

فهذه النصوص التى ذكرها علماء اللغة تؤكد وتوثق المعانى
اللغوية التى ذكرناها لكلمة الاحتكار .

(١) غريب الحديث للبستى جـ ٢ ص ٤٣٨ .



المطلب الثاني

التعريف بالاحتكار في الاصطلاح

ويتضمن هذا المطلب فرعين :

الفرع الأول : التعريف بالاحتكار في الاصطلاح الفقهي :

الفرع الثاني : التعريف بالاحتكار في الاصطلاح القانوني .

الفرع الأول

التعريف بالاحتكار في الاصطلاح الفقهي

الناظر في كتب الفقه الإسلامي على اختلاف مذاهبه يجد أن الفقهاء قد عرفوا الاحتكار بتعريفات عدة وهي مختلفة الألفاظ والمعاني وسبب اختلافهم في هذا راجع إلى تكييفهم الفقهي في محل الاحتكار هل هو قاصر على الطعام فقط أم يتناول الطعام وغيره ، فمن رأى أن الاحتكار قاصر على الطعام وما اشتق منه عرفه بما يفيد ذلك .

ومن رأى أن الاحتكار يكون في طعام الإنسان والحيوان عرفه بما يفيد ذلك ، ومن رأى أن الاحتكار يكون في كل ما يباع ويشترى من السلع عرفه بما يفيد ذلك ، وعليه فإنني أتناول في هذا الفرع تعريف الاحتكار في المذاهب الفقهية المختلفة ، ثم نعلق عليها تعليقاً علمياً من خلال ما قاله الفقهاء في كتبهم ، ثم نستخلص في النهاية التعريف المختار للاحتكار وذلك على النحو التالي :

أ - تعريف الاحتكار في المذهب الحنفي : عرف فقهاء الحنفية الاحتكار في كتبهم بتعريفات عدة منها ما ذكره الإمام الكاساني في بدائع



الاحتكار والمحتكرون فى الميزان الشرعى والقانونى
حيث قال: (الاحتكار هو أن يشتري طعاماً فى مصر ويمتنع عن بيعه ،
وذلك يضر بالناس) (١).

وعرفه صاحب العناية فقال : الاحتكار هو : (حبس الأقوات
متربصاً للغلاء) (٢) .

وعرفه ابن عابدين فى حاشيته على الدر المختار فقال : (
إشتراء طعام ونحوه وحبسه إلى الغلاء أربعين يوماً) (٣) .

فبالنظر فى هذه التعريفات الثلاثة نجد أنها قد أبانت حقيقة
الاحتكار وركزت على أن الاحتكار عبارة عن حبس الطعام ونحوه من
السلع.

(١) بدائع الصنائع فى ترتيب الشرائع للإمام علاء الدين أبى بكر بن مسعود الكاسانى
الحنيفى الملقب بملك العلماء المتوفى سنة ٥٨٧ هـ ، ج ٥ ص ١٢٩ ، ط / دار
الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الثانية ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م ، الجوهرة النيرة
على مختصر القدورى لشيخ الإسلام أبى بكر بن على بن محمد الحداد اليمنى
المتوفى سنة ٨٠٠ هـ ، ج ٢ ص ٣٨٧ ، ط / مكتبة حقاينة ، باكستان (ن ،
ت).

(٢) شرح العناية على الهداية للإمام أكمل الدين محمد بن محمود البابرتى المتوفى
سنة ٧٨٦ هـ ج ٨ ص ٤٩١ ط / دار إحياء التراث العربى ، الطبعة السابعة
١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م ، وهو مطبوع بهامش شرح فتح القدير .

(٣) حاشية رد المحتار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار لمحمد أمين بن عمر
بن عبد العزيز بن أحمد بن عبد الرحيم الشهير بابن عابدين المتوفى سنة ١٢٥٢
هـ ، ج ٦ ص ٤٢٢ ، ط / شركة ومكتبة ومطبعة مصطفى البابى الحلبي الطبعة
الثالثة ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .



الاحتكار والمحتكرون في الميزان الشرعي والقانوني

ب - تعريف الاحتكار في المذهب المالكي :

عرف الإمام الباجي أحد فقهاء المالكية الاحتكار بأنه : (الاندثار للمبيع وطلب الربح بتقلب الأسواق ، فأما الاندثار فليس من باب الاحتكار)^(١) .

ج - تعريف الاحتكار في المذهب الشافعي :

عرف كثير من فقهاء الشافعية الاحتكار في كتبهم ومن أشهر هذه التعريفات ما ذكره الإمام الرملي في نهايته حيث قال : (الاحتكار هو أن يشتريه وقت الغلاء: أي عرفاً ليمسكه ويبيعه بعد ذلك بأكثر من ثمنه للتضييق حينئذ)^(٢) .

وعرفه الإمام العمراني صاحب البيان فقال الاحتكار هو (أن يشتري الإنسان من الطعام ما لا يحتاج إليه في حال ضيقه وغلته على الناس فيحسبه عنهم ليزداد في ثمنه)^(٣) .

(١) المنتقى شرح موطأ الإمام مالك للإمام أبي الوليد سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب بن وارث الباجي الأندلسي المتوفى سنة ٤٩٤ هـ ، ج ٥ ص ١٥ ، ط / دار الكتاب الإسلامي ، الطبعة الثانية (ن ، ت) ، أحاديث الاحتكار حجبتها وأثرها في الفقه الإسلامي د / عبد الرزاق خليفة الشاذلي ، د / عبد الرؤوف محمد الكمال ص ٤٨ ، ط / دار ابن حزم ، الطبعة الأولى ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م .

(٢) نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج في الفقه على مذهب الإمام الشافعي لشمس الدين محمد بن أبي العباس الشهير بالشافعي الصغير المتوفى سنة ١٠٠٤ هـ ، ج ٣ ص ٤٧٢ ، ط / دار الفكر ، الطبعة الأخيرة ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .

(٣) البيان في مذهب الإمام الشافعي لشيخ أبي الحسين يحيى بن أبي الخير بن سالم العمراني الشافعي اليمني المتوفى سنة ٥٥٨ هـ ، اعتنى به / قاسم محمد النوري ، ج ٥ ص ٣٥٥ ، ط / دار المنهاج (ن ، ت) .



الاحتكار والمحكرون فى الميزان الشرعى والقانونى
وبالنظر فى هذين التعريفين للاحتكار عند الشافعية نلاحظ الأمور
التالية :

- ١ - تقييد الاحتكار بالشراء .
 - ٢ - جعل الاحتكار فى القوت دون غيره .
 - ٣ - الاحتكار لا يكون احتكاراً إلا إذا كان فى وقت الغلاء أما إذا كان فى زمن الرخص فلا يعد احتكاراً .
 - ٤ - كما أن الاحتكار لا يكون كذلك إلا إذا سبب ضرراً للمشتريين وهذا الضرر هو رفع الأسعار والتغالى فيها وليس للتغالى حد بل هو موكل إلى العرف .
- وبالنظر فى هذه الأمور الأربعة نستطيع أن نقول ان التعريفين غير جامعين لأنهما قصرا الاحتكار على القوت فقط (١).
- د - تعريف الاحتكار فى المذهب الحنبلى:
- عرف فقهاء الحنابلة بأنه (شراء قوات الأدمى للتجارة ، وحجسه ليقبل فيغلو) (٢) .

(١) أحاديث الاحتكار وحجيتها وأثرها د / عبد الرازق الشاذلى ، د / عبد الرؤوف الكمالى ص ٤٩ بتصرف يسير .

(٢) الإقناع لطالب الانتفاع لشرف الدين موسى بن احمد بن موسى بن سالم أبو النجا الحجاوى المقداسى المتوفى سنة ٩٦٨ هـ ، تحقيق د / عبد الله بن عبد المحسن التركى بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات العربية والإسلامية ج ٢ ص ١٨٦ ، ط / دار عالم الكتب ، الطبعة الثانية ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م ، كشف القناع عن متن الإقناع للشيخ / منصور بن يونس بن إدريس البهوتى المتوفى سنة ١٠٥١ هـ -



الاحتكار والمحتكرون في الميزان الشرعي والقانوني
وبلاحظ على هذا التعريف ما لوحظ على تعريفى الشافعية حيث
جعل هذا التعريف الاحتكار مقيد بالشراء والقوت وما عدا ذلك لا يكون
احتكاراً فهو تعريف غير جامع^(١) .

هـ - تعريف الاحتكار فى المذاهب الظاهري :

من المعروف لدى العامة والخاصة أن ابن حزم هو الممثل الوحيد
للمذهب الظاهري فى عصرنا الحالى وبالرجوع إلى موسوعته الفقهية
المسمى بالمحلى لم نجد فيها تعريفاً للاحتكار ولكن مع هذا نستطيع أن
نقرر هنا أن ابن حزم يرى أن الاحتكار هو الحبس للمبيع بقصد الإضرار
سواء كان المحبوس قوتاً أو غيره .

- تعليق الشيخ / هلال مصيلحي مصطفى هلال جـ ٣ ص ١٨٧ ، ط / دار الفكر ،
الطبعة الأولى ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .

(١) أحاديث الاحتكار حجيتها وأثرها د / عبد الرزاق الشاذلي ، د / عبد الرؤوف
الكمالي ص ٤٩ / أحكام السوق فى الإسلام وأثرها فى الاقتصاد الإسلامى د / أحمد
بن يوسف بن أحمد الدريوشى ص ٣٣٤ ، ط / دار عالم الكتب ، الطبعة الأولى
١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م ، بحوث مقارنة فى الفقه الإسلامى وأصوله أ . د / محمد
فتحي الدرينى جـ ١ ص ٤٤٦ ، ط / مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الأولى
١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م ، بحوث فقهية فى قضايا اقتصادية معاصرة ، تأليف د /
محمد سليمان الأشقر ، أ . د / ماجد محمد أبو رقية ، د / محمد عثمان شبيب ، د /
عمر سليمان الأشقر جـ ٢ ص ٤٦٢ وما بعدها ، ط / دار النفائس ، الأردن ،
الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ ، ١٩٩٨ م .



الاحتكار والمحتكرون في الميزان الشرعي والفاتوني

جاء في المحلى ما نصه : (والحركة المضرة بالناس حرام سواء في الابتياح أو في إمساك ما ابتاع) (١) .

هذا وقد اعتبر ابن حزم الظاهري الإضرار بالناس قيدا في الاحتكار الممنوع فقد قيد الاحتكار الممنوع بما يضر بالناس وهو في مسلكه هذا يوافق الآخرين ، كما أنه اتجه إلى التعميم من ناحية أخرى ، فلم يقتصد الاحتكار على الطعام ، وربطه في الابتياح وإمساك ما ابتاع ، وبناء عليه يرى أن المحتكر في وقت الرخاء ليس أثماً (٢) .

و- تعريف الاحتكار في المذهب الزيدي :

عرف الإمام الشوكاني أحد أئمة المذهب الزيدي الاحتكار بأنه (حبس السلع عن البيع) (٣) .

فهذا التعريف يمتاز بأنه جعل الاحتكار عاماً وشاملاً لجميع السلع المطعوم منها وغير المطعوم ومع هذا كله يلاحظ عليه ملاحظة واحدة وهي أنه تعريف غير مانع وبيان ذلك أن هذا التعريف يدخل فيه حبس

(١) المحلى لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم المتوفى سنة ٤٥٦ هـ — تحقيق / أحمد محمد شاكر ج ٩ ص ٦٤ مسألة رقم ١٥٦٧ ، ط / دار التراث (ن ع) .

(٢) الاحتكار ومواقف الشريعة منه في إطار العلاقات الاقتصادية المعاصرة د / أحمد

مصطفى عفيفي ص ٩٨ ، ط / مكتبة وهبه ، الطبعة الأولى ١٤٢٤ هـ — ٢٠٠٣ م

(٣) السيل الجرار المندفق على حدائق الأزهار لشيوخ الإسلام محمد بن علي الشوكاني المتوفى سنة ١٢٥٠ هـ تحقيق / محمود إبراهيم زايد ، محمود أمين النواوي

ج ٣ ص ٨٥ ، ط / وزارة الأوقاف المجلس الأعلى للفتن الإسلامية لجنة إحياء

التراث الإسلامي ، الطبعة الأولى ١٤١٥ هـ — ١٩٩٤ م .



الاحتكار والمحكرون فى الميزان الشرعى والقانونى

السلع والامتناع عن بيعها فى الظروف العادية حيث لا يضر بالناس هذا الحبس هو غير محرم ، إذ الاحتكار - بما هو - فى الأصل - تصرف فى حق الملكية - ليس محرماً لذاته ، بل لأثره ، نعم يستوى فى نظر الشارع ، أن يكون الاحتكار وقت الغلاء ، استغلالاً لهذه الأزمة القائمة ، أو أن يكون الاحتكار حالة السعة والرخص فيؤدى إلى نشوء أزمة لم تكن لوحدة الأثر فى الحالين ، هذا وجعل الإمام الشوكانى (السلع) متعلقاً للحبس ، فإن كان يقصد به التقييد ، أو الحصر ، ينفى حكم الاحتكار عما عداها ، فالتعريف يعد غير جامع لأن الاحتكار منظوراً إليه من حيث الأثر وسوء النتائج ، يستوى أن يكون متعلقه السلع وغيرها من الأعمال والمنافع ، إذا اضطرت عامة المسلمين إليها ، أو مستتهم الحاجة فى معاشهم ، أو فيما تقوم به مصالحهم إلى الانتفاع بها ، أو استيفائها ولا سيما أن الإمام الشوكانى يرى أن علة تحريم الاحتكار هو الضرر العام ، أما أن لم يقصد به التقييد ، أو لم يكن صالحاً له ، لأنه لقب ، فايراده من أجل تصوير كثرة احتكاره ، وقوعاً ، أو لأهميته ، لا للتقييد به ، فيفيد التعميم حينئذ لعموم علته ، أغفل التعريف القيود التى تجعل الاحتكار أضيق مفهوماً ، قصداً إلى الإطلاق وربطاً لحكم الاحتكار بمناطه ، وهو الضرر العام فلم يشترط مثلاً : تحديداً لمفهومه الشراء من السوق أو عدم استغلال المادة المحتكرة من ضيعته أو عدم جلبها واستيرادها من الخارج ، وعلى هذا فالاحتكار يشمل بحكمه كل أولئك ، وبذلك اتسم هذا التعريف بالشمول والإطلاق^(١) .

(١) بحوث مقارنة د / محمد فتحى الدرينى ج ١ ص ٤٤٥ .



الاحتكار والمحتكرون فى الميزان الشرعى والقانونى

ز - التعريف الاحتكار فى المذهب الإمامى :

عرف الإمام الطوسى أحد أئمة المذهب الإمامى الاحتكار بأنه (هو حبس الحنطة والشعير والتمر والزبيب والسمن من البيع ولا يكون الاحتكار فى شىء سوء هذه الأجناس وإنما يكون الاحتكار إذا كان بالناس حاجة شديدة إلى شىء منها ولا يوجد فى البلد غيرها) (١) .

وعرفه صاحب الروضة البهية فقال : (الحكرة هو جمع الطعام وحبسه يتربص به الغلاء) (٢) .

وعرفه الحلى فقال : (والاحتكار ان يشتري ذو الثروة الطعام فى وقت الغلاء ولا يدعه للضعفاء وحبسه ليبيعه منهم بأكثر عند اشتداد حاجتهم) (٣) .

ويلاحظ على تعريفات الاحتكار عند الإمامية أنه جعل الاحتكار قاصراً على الطعام فقط وقصروا الطعام على سبعة أشياء وهى الحنطة

(١) النهاية فى مجرد الفقه والفتاوى للشيخ أبى جعفر محمد بن الحسن بن على الطوسى المتوفى سنة ٤٦٠ هـ ، ص ٣٧٤ ، ط / دار الكتاب العربى ، الطبعة الثانية ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .

(٢) الروضة البهية فى شرح اللمعة الدمشقية لزين الدين الجبعى العاملى ن تحقيق / السيد محمد كلانتر ج ٣ ص ٢٩٨ ، ط / دار إحياء التراث العربى ، الطبعة الثالثة ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م

(٣) نهاية الإحكام فى معرفة الأحكام للشيخ / الحسن بن يوسف بن على المطهر الحلى المتوفى سنة ٧٣٦ هـ تحقيق / السيد مهدى الرجائى ج ٢ ص ٥١٣ . ط / دار الأضواء ، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ .



الاحتكار والمحكرون فى الميزان الشرعى والفتاوى
والشعير والزبيب والسمن والزيت والملح وهذا القصر من الإمامية غير
مسلم إذ يوجد من المطاعم غير ما ذكر (١) .

ومما تجدر إليه الإشارة فى هذا المقام ان فرقة الإسماعيلية وهى
الفرقة المنبثقة والمنفصلة عن الإمامية (٢) قد عرفوا الاحتكار بأنه: (أن

(١) الروضة البهية ج ٣ ص ٢٩٩ .

(٢) الإسماعيلية : هم أتباع إسماعيل بن جعفر الصادق الذين اختلفوا مع الإمامية فى
تسلسل الإمامة فى أولاد جعفر الصادق حيث جعلها الإمامية فى ابنه موسى الكاظم
وجعلها الإسماعيلية فى ابنه الثانى إسماعيل ، ومنه إلى ابنه محمد المكنوم "
المستور " فهو أول الأئمة المستورين الذين كانوا يسبرون فى البلاد سراً ويظهرون
الدعوة جهراً ، قالوا ولن تخلو الأرض من إمام حتى قائم إما ظاهر مكشوف ، وإما
باطن مستور فإذا كان ظاهراً كانت حجته مستورة وإذا كان الإمام مستوراً فلا بد أن
تكون حجته ودعائه ظاهرين .

ويسمون بالباطنية لقولهم بأن لكل شىء ظاهراً وباطناً ، ولكل وتنزيل تأويل كما
يسمون بالقرامطة والتعليمية ولكنهم يفضلون اسم الإسماعيلية " والتى تعتبر فى
نظرهم ديناً جديداً مخالفاً للإسلام .

ولذلك فالإسماعيليون الموجودون الآن فى مصر أو باكستان والهند إنما يدعون إلى
الإسماعيلية ولا يدعون إلى الإسلام مما يؤكد انفصال هذه الجماعة وإنشائها لديانة
جديدة هى ديانة الباطنية التى تريد هدم الإسلام ، ولذلك قاموا بتأويل جميع الآيات
القرآنية والأحاديث النبوية سواء فى العقائد أو فى العبادات أو فى المعاملات بحيث
يتمكنوا من هدم الإسلام هدماً كاملاً ويقيمون على إنقاضه دولتهم المنتظرة ، لا
أقامها الله .

يراجع فيما تقدم : الفرق والجماعات الإسلامية المعاصرة وجنورها التاريخية
وثائق سرية لم تنشر من قبل تأليف أ . د / سعد الدين السيد صالح ص ٨٢ وما
بعدها . ط م دار أحد للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ١٤٢٠ هـ — ٢٠٠٠ م
الموسوعة الميسرة فى الأكيان والمذاهب المعاصرة ، الدعوة العالمية للشباب -



الاحتكار والمحكرون فى الميزان الشرعى والقانونى
تشتري طعاماً ليس فى المصر غيره فتحتكره ، وإن كان فى المصر طعام
أو متاع غيره ، أو كان كثيراً يجد الناس ما يشترون ، فلا بأس به وكل
حكرة تضر بالناس وتغلى السعر عليهم فلا خير فيها (١) .

فهذا التعريف اعتبر الاحتكار بأمرين أحدهما شراء الطعام من
غير المصر ، ثانيهما وجود إضرار مباشر على الفرد والمجتمع من هذا
الصنيع .

ح - تعريف الاحتكار فى المذهب الإباضى :

عرف فقهاء الإباضية الاحتكار بأنه شراء مقيم من سوق أو من
غيره بالنقد أو غيره طعاماً ينتظر به الغلاء فهم يخصون الاحتكار بشراء
المقيم للطعام ويصرحون بأن من أخذ الطعام من غيره فى دين أو مقاضاة
أو أرش أو أجرة أو أرث أو هبة فلا يكون ذلك من الاحتكار المحظور
وقد ألحقوا بالمقيم فى تحقيق الاحتكار الممنوع المسافر الذى يتجر بمال
المقيم بخلاف المقيم الذى يتجر بمال المسافر فلا يكون من الاحتكار
الممنوع (٢) .

=الإسلامى ص ٤٥ ، ط / بدون اسم مطبعة ، الطبعة الثانية ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩
م ، تاريخ المذاهب الإسلامية فى السياسة والعقائد وتاريخ المذاهب الفقهية للشيخ
/ محمد أبو زهرة المتوفى سنة ١٩٧٤ م ، ص ٢٧٧ ط / دار الفكر العربى (ن ،
ت)

(١) دعائم الإسلام لأبى حنيفة النعمان بن حيون ، ج ٢ ص ٣٥ ، ط / دار المعارف
، مصر ، الطبعة الأولى ١٣٢٣ هـ .

(٢) شرح كتاب النيل وشفاء العليل للعلامة / محمد بن يوسف اطفيش المتوفى سنة
١٣٣٢ هـ ، ج ٨ ص ١٧٥ وما بعدها ، ط / مكتبة الإرشاد ، جدة ، المملكة =



الاحتكار والمحكرون فى الميزان الشرعى والقانونى
وبالتأمل فيما ذكرناه من تعريفات للاحتكار نجد أن الفقهاء قد
قرروا الحقائق التالية :

- ١ - أن الاحتكار قوامه حبس الطعام أو القوت ، لإغلاء سعره على
الناس بسبب قلة وجوده أو انعدامه فى الأسواق ، فيغلو سعره .
- ٢ - اتفق الفقهاء على أن الاحتكار لا بد فيه من التربص بالناس الغلاء
غير أن بعضها قد صرح به وبعضها فهم منه التزاماً .
- ٣ - أما الغلاء الذى ينتج عن الاحتكار فلم يكن للفقهاء فيه تحديد بمقدار
معين بل جعلوا ذلك فى العرف والظروف الاقتصادية المحيطة
بالمجتمع^(١).

٤ - أن بعض الفقهاء يرون أن الاحتكار لا يتحقق إلا فى الشراء فقط أما
إذا كان مخزوناً لدين أو غلة ضيعته فاحتكاره غير محرم، وهذا ما
ذهب عليه أكثر جمهور الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة
والظاهرية والإسماعيلية والإباضية ، ومنهم من لم ير هذا القيد كما
هو عند بعض الحنفية والزيدية والإمامية فاحتكار المخزون وغلة
الضيعة محرم وهو ما يفيد إطلاق لفظ السلعة عند الاقتصاديين .

=العربية السعودية ، الطبعة الثالثة ١٤٠٥ هـ — ١٩٨٥ م ، موسوعة الفقه
الإسلامى الصادرة عن المجلس الأعلى للشئون الإسلامية التابع لوزارة الأوقاف
المصرية جـ ٣ ص ١٩٦ ، ط / مطابع الأهرام لتجارية ، الطبعة الأولى ١٤١٤
هـ — ١٩٩٣ م ، البصيرة لأبى محمد عثمان بن أبى عبد الله الأصم المتوفى سنة
٦٣١ هـ ، ص ٤١ ، ط / مطبعة عيسى البابى الحلبي وشركاه ، بالقاهرة (ن ،
ت).

(١) بحوث مقارنة فى الفقه الإسلامى وأصوله ١ . د / محمد فتحى الدرينى جـ ١ ص



٥- يرى بعض الفقهاء أن الاحتكار قاصر على الأقوات فقط وهذا ما ذهب إليه الحنفية إلا أبا يوسف^(١) وهذا هو قول الشافعية^(٢) والحنابلة^(٣)

(١) تكملة البحر الرائق كنز الدقائق لمحمد بن حسين على الشهير بالطورى المتوفى بعد سنة ١١٣٨ هـ ج ٨ ص ٢٢٩ ، ط / دار الكتاب الإسلامى ، الطبعة الثانية أعيد طبعه بالافست (ن ، ت) ، الفقه النافع للإمام ناصر الدين أبى القاسم محمد بن يوسف الحسنى السمرقندى المتوفى سنة ٥٥٦ هـ ، دراسة وتحقيق د / إبراهيم بن محمد بن إبراهيم العبود ج٢ ص ٨٩٩ ، طبع ونشر م مكتبة العبيكان الرياض ، الطبعة الأولى ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م ، الاختيار لتعليل المختار للإمام عبد الله بن محمود بن مودود بن محمود أبى الفضل مجد الدين الموصلى المتوفى سنة ٦٨٣ هـ ج ٤ ص ١٦٠ ، ط / مكتبة ومطبعة محمد على صبيح (ن ، ت) ، الجوهرة النيرة ج ٢ ص ٣٨٧ .

(٢) الحاوى الكبير للإمام أبى الحسن على بن محمد بن حبيب الماوردى المتوفى سنة ٤٥٠ هـ ، تحقيق د / محمود مسطر جى ، د / ياسين ناصر محمود الخطيب ، د / عبد الرحمن بن عبد الرحمن شميلة الأهل ، د / حسن على كور كولو ، د / احمد حاج محمد شيخماحى ج ٧ ص ٨٤ ، ط / دار الفكر ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م ، حلية العلماء فى معرفة مذاهب الفقهاء لسيف الدين أبى بكر محمد بن احمد الشافى المتوفى سنة ٥٠٥ هـ ، تحقيق د / ياسين احمد درادكة ج ٤ ص ٣١٨ ، طبع ونشر / مكتبة الرسالة الحديثة ، الاردن ، الطبعة الأولى ١٩٨٨ م ، العزيز شرح للوجيز المعروف بالشرح الكبير للإمام أبى القاسم عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم الراعى القزوينى الشافعى المتوفى سنة ٦٢٣ هـ ، تحقيق الشيخ / على محمد معوض ، الشيخ / عادل أحمد عبد الموجود ج ٤ ص ١٢٦ ، ط / دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م ، وهو من منشورات محمد على بيضون .

(٣) المغنى لموفق الدين أبى محمد بن عبد الله بن احمد بن محمد بن قدامة الحنبلى المتوفى سنة ٦٣٠ هـ ، تحقيق / محمد شرف الدين خطاب ، د / السيد محمد السيد =



الاحتكار والمحتكرون في الميزان الشرعى والقانونى
والزيدية^(١) والإمامية^(٢) فغير الأقوات عندهم لا يتحقق فيه الاحتكار

= أ / سيد إبراهيم صادق جـ ٥ ص ٦٧٠ ط / دار الحديث القاهرة ، الطبعة الأولى ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م ، الإقناع للحجاوى جـ ٢ ص ١٨٦ .

(١) البحر الزخار الجامع لمذاهب علماء الأمصار لأحمد بن يحيى بن المرتضى المتوفى سنة ٨٤٠ هـ ، تحقيق / عبد الله محمد الصديق ، عبد الحفيظ سعد عطيه جـ ٤ ص ٣١٩ ط / دار الكتاب الإسلامى ، القاهرة (ن ، ت) ، المنتزع المختار من الغيث المدرار المعروف بشرح الأزهار للعلامة أبو الحسن عبد الله بن مفتاح المتوفى سنة ٨٧٧ هـ ، جـ ٦ ص ٢٣٤ ط / مكتبة التراث الإسلامى ، الطبعة الأولى ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م ، التاج المذهب لأحكام المذهب شرح متن الأزهار فى فقه الأئمة الأطهار للقاضى احمد بنقاسم العتسى اليمانى الصنعائى المتوفى سنة ١٣٩٠ هـ ، جـ ٢ ص ٣٨٥ ط / مكتبة اليمن الكبرى ، صنعاء (ن ، ت) .

(٢) المختصر النافع فى فقه الإمامية للشيخ أبو القاسم نجم الدين جعفر بن الحسن الحلّى المتوفى سنة ٦٧٦ هـ ص ١٤٤ ط / دار الأضواء ، بيروت ، الطبعة الثالثة ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م ، شرائع الإسلام فى مسائل الحلال والحرام لأبى القاسم نجم الدين جعفر بن الحسن الحلّى المتوفى سنة ٦٧٦ هـ ، تعليق وتحقيق / عبد المحسن محمد على بقال جـ ٢ ص ١٥ ط / مؤسسة إسماعيليان ، الطبعة الثالثة ١٣٧٣ هـ ، رياض المسائل فى بيان الأحكام بالدلائل لآية الله المحقق السيد على الطباطبائى المتوفى سنة ١٢٣١ هـ ، تحقيق / هيئة التأليف والتحقيق والترجمة فى دار الهادى جـ ٥ ص ١٠٢ ط / دار الهادى ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م ، الاحتكار فى الشريعة الإسلامية ، بحث فقهى مقارن للشيخ/ محمد مهدى شمس الدين ص ٣٩:٣٥ ط / المؤسسة الدولية للدراسات والنشر ، المؤسسة الجامعة للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م .



الاحتكار والمحتكرون فى الميزان الشرعى والقانونى

المحرم، بينما ذهب بعض الحنفية كالحصكفى وابن عابدين^(١) والمالكية^(٢) والظاهرية^(٣) إلى أن الاحتكار يكون فى الأقوات وفى غيرها وهذا الاتجاه هو ما أخذ به علماء الاقتصاد المعاصرين^(٤) وهو

(١) رد المختار ج ٦ ص ٤٢٢ ، الدر المختار شرح تنوير الأبصار لمحمد بن على بن محمد بن على بن عبد الرحمن بن محمد الدمشقى المشهور بالحصكفى المتوفى سنة ١٠٨٨ هـ ج ٦ ص ٤٢٢ ، ط / دار الكتب العلمية ، بيروت الطبعة الاولى ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م وهو مطبوع بهامش رد المحتار .

(٢) الاستذكار تأليف أبى عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري القطربرى المتوفى سنة ٤٦٣ هـ ، علق عليه / سالم محمد عطسا ، محمد على معوض ج٦ ص ٤١١ ، ط / دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م ، التلقيب فى الفقه المالكى للقاضى أبو محمد عبد الوهاب البغدادى المالكى المتوفى سنة ٤٢٢ هـ تحقيق / محمد ثالث سعيد الغاننى ج ٢ ص ٣٨٥ ، ط / دار الفكر ، الطبعة الأولى ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م ، المعونة على مذهب عالم المدينة الإمام بن انس ، تأليف القاضى عبد الوهاب البغدادى سنة ٤٢٢ هـ ، ج ٢ ص ١٠٣٥ ، تحقيق حميش عبد الحق ط / دار الفكر ، الطبعة الأولى ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م .

(٣) المحلى لابن حزم ج ٩ ص ٦٤ مسألة رقم ١٥٦٧ .

(٤) موسوعة الاقتصاد الإسلامى د / محمد عبد المنعم الجمال ص ٢٠٦ فقرة رقم ١٢٩ ، ط / دار نهضة مصر للطبع والنشر ، الفجالة ، القاهرة ، الطبعة الأولى ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م ، نشر / دار الكتاب المصرى ، القاهرة ، دار الكتاب اللبنانى ، بيروت ، الموسوعة الاقتصادية د / حسين عمر ص ٢١ : ٢٣ ، طبع ونشر / دار الفكر العربى القاهرة ، الطبعة الرابعة ١٤٢١ هـ - ١٩٩٢ م ، الإحتكار وموقف الشريعة الإسلامية منه د / احمد مصطفى عفيفى ص ١٠٠ وما بعدها ، الموسوعة الاقتصادية د / راشد البراوى ص ٣٨ وما بعدها ، ط / مكتبة النهضة المصرية ، الطبعة الثانية ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .



الاحتكار والمحكرون فى الميزان الشرعى والقانونى
ما نرجحه ونميل إليه كما سنذكر ذلك بالتفصيل فى موضعه من هذا
البحث^(١).

وتأسياً على ما تقدم بيانه نستطيع أن نستخلص تعريفاً جامعاً
شاملاً للاحتكار على ضوء ما ذكره الفقهاء فنقول الاحتكار هو (حبس
مال أو منفعة أو عمل ، والامتناع عن بيعه وبذله حتى يغلو سعره غلاء
فاحشاً غير معتاد ، بسبب قلته ، أو انعدام وجوده فى مظانه مع شدة حاجة
الناس أو الدولة أو الحيوان إليه) .

فبالنظر فى هذا التعريف والتأمل فى ألفاظه نجد أنه شامل وجامع
لكل صور الاحتكار سواء كان مطعوماً أو غير مطعوم داخلياً كان أو
مستورداً ، إلى غير ذلك من الحقائق التى سبق ذكرها ، والمقصود بالمال
فى التعريف هو مجموع الأشياء التى تباع وتشترى وليس مطلق المال
وإلا كان اكتتازاً .

ونستطيع أيضاً أن نقرر هنا أن هذا التعريف قد بنى على عدة
ركائز أساسية ويمكن إبراز هذه الركائز الأساسية فى الأمور التالية :

١ - أبان التعريف حقيقة الاحتكار من أنه حبس ما يحتاج إليه الناس
مطلقاً ، سواء أكان طعاماً أم غيره ، مما يكون فى احتباسه إضرار
بالناس وتضييق الحياة عليهم ، وهذا بإطلاقه شامل لكل شئ من
المواد الغذائية ، والثياب ، ومنافع الدور والأرضيين ، والأدوية
وآلات ومواد الإنتاج الزراعى والصناعى ، كالمحاريث والأسمدة ،
كما يشمل منافع وخبرات العمال ، وأهل المهن والحرف والصناعات

(١) انظر ص ٥٩ : ٧٥ من البحث .



الاحتكار والمحتكرون فى الميزان الشرعى والقانونى
والفنيين ، وأصحاب الكفاءات العلمية ، إذا احتاجت الأمة إلى مثل
تلك السلع والمنافع والخدمات إذ (المناط) هو حقيقة الضرر من
حيث هو يقطع النظر عن نوع الشيء المحتكر فيجبر هؤلاء على بذل
ما لديهم ، رعاية لحق الأمة ، ودفعاً للضرر عنها فى مثل هذه
الظروف ، بالثمن أو اجر المثل العادل ، إذا امتنعوا عن ذلك ،
وأساس ذلك أن كل ما لا تقوم مصالح الأمة أو الدولة إلا به ، فهو
واجب تحصيله وبذله .

٢ — هذا التعريف قد جاء شاملاً لكل ما أضر بالإنسان والدولة والحيوان
وحبسه ، وذلك من مميزات الشريعة الإسلامية التى شملت أحكامها
الرفق بالحيوان .

٣ — هذا التعريف لم يفرق فى الشيء المحتكر بين أن يكون مجلوباً من
الخارج أو شيء موجود فى أسواق البلد أو شيء مستخرج من ملك
المحتكر كالزروع والصناعات اليدوية وما شابه ذلك .

٤ — أظهر التعريف بوضوح ظاهرة الحاجة التى هى مناط تحريم
الاحتكار ، وتشريع أحكامه إذ ليس كل ظرف يعتبر فيه حبس هذه
الأشياء احتكاراً محرماً ، بل ظروف الحاجة الذى يوقع فى الضرر ،
هو المناط حتى إذا لم يتحقق هذا المناط كان اختزاناً ، أو ادخاراً
مباحاً لأنه تصرف فى حق الملكية ، بل قد يكون واجباً إذا كان
اختزاناً احتياطياً .



الاحتكار والمحتكرون فى الميزان الشرعى والقانونى
من أجل هذه الأسباب التى ذكرناها ولغيرها كان هذا التعريف هو
المختار (١) .

(١) بحوث فى البيع دراسة فقهية مقارنة د / على احمد على مرعى ص ١٠٨ وما
بعدها ، ط / مطبعة الأخوة الأشقاء الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ — ١٩٩٦ م ،
التعامل التجارى فى ميزان الشريعة د / يوسف قاسم ص ٧٤ وما بعدها ، ط / دار
النهضة العربية ، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ — ١٩٨٦ م ، بحوث فقهية فى قضايا
معاصرة ج ٢ ص ٤٦٣ وما بعدها ، بحوث مقارنة فى الفقه الإسلامى وأصوله
د / محمد فتحى الدرينى ج ١ ص ٤٤٧ وما بعدها ، الاحتكار وموقف الشريعة
الإسلامية منه د / احمد مصطفى عفيفى ص ١٠٠ وما بعدها ، الاستثمار أحكامه
وضوابطه فى الفقه الإسلامى د / قطب مصطفى سنانو ص ١٧٧ وما بعدها ، ط /
دار النفائس ، الطبعة الأولى ٤٢٠ هـ — ٢٠٠٠ م .



الفرع الثانى

التعريف بالاحتكار فى الاصطلاح القانونى

الناظر فى كتب القانون الوضعى يجد أن شراحه قد تحدثوا عن الاحتكار عند حديثهم عن عقود الإذعان^(١) .

(١) عقد الإذعان : يطلق عليه الفقه الفرنسى بعقد الانضمام لأن من يقبل العقد غنما ينضم إليه دون مناقشة أو عقد التسليم ، ثم أطلق المتهورى عقد الإذعان وهو أول فقيه عربى أطلق عليه هذه التسمية التى صادفت رواجاً واسعاً فى الفقه والقضاء ثم قتنها المشرع فى القانون المدنى الجديد .

وبناء على ذلك فعقود الإذعان عند القانونين عبارة عن العقد الذى يتضمن فيه الموجب شروحه ويوجهها إلى الناس كافة لمدة غير محددة وعلى نحو دائم ولا يقبل مناقشة فيها يسيطر عليها الموجب سيطرة تجعل المناقشة فيها محددة للنطاق وهذا العقد وليد التطور فى الحياة الاقتصادية المعاصرة إذ أدى النشاط المتزايد فى الحياة الاقتصادية إلى زيادة هائلة فى عدد ما يجب أن يبرم من عقود فى لقل وقت ممكن وبأقل مجهود مما أدى على انفراد الموجب بتحديد شرط العقد وعدم مناقشة فيه عند إبرامه بسبب ما يتمتع به الموجب فى هذا العقد من احتكار فعلى أو قانونى واصبح من يريد التعاقد مع هذا الموجب إما أن يقبل العقد ككل أو يدعه جملة ، ولا بد له من التعاقد لن العقد يتعلق بمصلحة أو مرفق لا غنى له عنه فهو بذلك يرضخ ويذعن .

يراجع فيما تقدم العقد شرح القانون المدنى (النظرية العامة للالتزامات) أ . د / عبد الرزاق احمد السمهورى المتوفى سنة ١٩٧١ م ، ص ٢٧٩ وما بعدها ، ط / دار الفكر ، بيروت (ن ، ت) ، الوجيز فى النظرية العامة للالتزامات فى القانون المدنى المصرى د / محمود جمال الدين زكى ص ٨٩ وما بعدها ، ط / مطبعة جامعة القاهرة ، الطبعة الثالثة (١٩٧٨ م) ، الموجز فى النظرية العامة للالتزامات القسم الأول (مصادر الالتزام د/ عبد الناصر توفيق العطار ص ١١٧ ط مؤسسة-



الاحتكار والمحكرون في الميزان الشرعى والقانونى
وخلصه ما قالوه فى هذا المقام أن الاحتكار عبارة عن السيطرة
الكاملة على عرض سلعة أو خدمة ما فى سوق معلومة أو على الامتياز
الخالص للشراء أو البيع فى سوق معلومة .

والاحتكار قد تمنحه الدولة لأغراض معينة مثل توليد الكهرباء أو
توفير مياه الشرب فى منطقة معينة أو إنشاء مواصلات ، أو مزاولة
التجارة فيما وراء البحار مثلاً كما كان شأن شركة الهند الهولندية أو قد
يكون ناشئاً من مفعول العمليات العادية من المنافسة بين مشروعات
الأعمال .

وفى هذا الأمر الأخير تحدث لينين فقال: المنافسة الحرة التى
تتميز أو كانت تتميز بها الرأسمالية فى أول عهدها يصحبها نقيضها ذلك
أن تفوق نظام الإنتاج الكبير وازدياد تركيز رأس المال يؤدى بالضرورة
إلى الاحتكار الذى هو اتفاق بين الرأسماليين الذين يملكون فيما بينهم

=البستانى للطباعة (ن ، ت) ، مصادر الالتزام د / عبد المنعم فرج الصدة
ص ١١٩ فقرة رقم ٩٢ ، ط / دار النهضة العربية ، الطبعة الأولى ١٩٩٢ م
مصادر الالتزام د / عبد المنعم فرج الصدة ص ١١٩ فقرة رقم ٩٢ ، ط / دار
النهضة العربية ، الطبعة الأولى ١٩٩٢ م ، مصادر الالتزام د / وفاء حلمى أبو
جميل ج ١ ص ٧٥ ، ط / بدون اسم مطبعة ، الطبعة الأولى ٢٠٠٤-٢٠٠٥ م ،
نظرية العقد فى الشريعة الإسلامية والقانون الوضعى ، د / عبد المنعم فرج الصدة
ج ١ ص ٢٤٦ ، ط / دار النهضة العربية ، الطبعة الأولى ١٩٩٠ م ، نظرية العقد
والإرادة المنفردة ، د / عبد الفتاح عبد الباقي ص ٢٠٤ ، وما بعدها بدون اسم
مطبعة ، الطبعة الأولى ١٩٨٤ م ، ضوابط العقود دراسة مقارنة فى الفقه
الإسلامى وموازنته بالقانون الوضعى وفقهه . د / عبد الحميد محمود البعلى
ص ١٢٥ ، ط / مكتب وهبة الطبعة الأولى (ن ، ت) .



الاحتكار والمحتكرون في الميزان الشرعى والقانونى
الشطر الأكبر من إنتاج سلعة أو خدمة معينة ، ومن البديهي ان الاحتكار
لا يمكن أن يتحقق إلا فى حالة ما إذا سيطر عدد قليل من أصحاب
رؤوس الأموال على غالبية الإنتاج^(١) .

وخلاصة القول أن المستهلك قد يحتاج إلى سلعة ما أو خدمة
معينة فلا يستطيع الحصول عليها إما لندرتها أو لارتفاع ثمنها أو لقلّة
جودتها نتيجة للتلاعب بقانون العرض والطلب والتأثير على المنافسة
بالتواطؤ بين التجار المتنافسين وفرض النفوذ المسيطر لبعضهم على
مستوى المنتجين والموزعين بإخفاء السلعة أو احتكار أحد عناصر الإنتاج
والتحكم فى معدلات الوفرة والجودة والأثمان ، وبالتالي يؤدى الى عدم
واقعية الأثمان والتأثير على القدرة فى الاختيار وإحداث ظروف استثنائية
تتعرض على مصالح المستهلكين وهو ما يعرف بالاحتكار .

فالاحتكار من الناحية الاقتصادية هو الانفراد بسلعة أو خدمة
والتحكم الكامل فى معدلات وفرتها وتحديد أثمانها ومستوى جودتها ،
سعيًا للحصول على أكبر قدر من الأرباح ، عن طريق التواطؤ بين
الأطراف لغلق المنافسة أمام الموزعين أو المنتجين الآخرين^(٢) .

(١) الموسوعة الاقتصادية د / راشد البراوى ص ٢٨ وما بعدها ، أحكام السوق فى
الإسلام د / احمد بن يوسف الدريوش ص ٣٣٥ .

(٢) الحماية الجنائية للمستهلك فى القانون المصرى والفرنسى والشريعة الإسلامية ،
دراسة مقارنة أ . د / أحمد محمد محمود على خلف ص ٧٢ ، ط / دار الجامعة
الجديدة بالإسكندرية ، الطبعة الأولى ٢٠٠٥ م . .



المبحث الثانى

تمييز الاحتكار عما يشابهه من مصطلحات فقهيـه

تمهيد:

سبق القول أن الاحتكار هو حبس السلع بقصد رفع سعرها وإيقاع الضرر على الفرد والمجتمع، والاحتكار بهذا المعنى قد يتشابه مع مصطلحات أخرى من زوايا معينة كالادخار أو الاكتناز وما شابههما ، ولما كان الأمر كذلك خصصت للحديث عن هذه القضية هذا المبحث وعليه فإننى أقسم هذا المبحث إلى مطلبين :

المطلب الأول : تمييز الاحتكار عن الادخار .

المطلب الثانى : تمييز الاحتكار عن الاكتناز .

المطلب الأول

تمييز الاحتكار عن الادخار

ويتضمن هذا المطلب فرعين :

الفرع الأول : التعريف بالادخار .

الفرع الثانى : تمييز الاحتكار عن الادخار.



الفرع الأول

التعريف بالادخار

أولاً : التعريف بالادخار فى اللغة :

بالرجوع إلى المعاجم والقواميس نجد أن الادخار مصدر لفعل ادخر الشيء اختاره ، أو اتخذه ، أو خباه وأعدّه لوقت حاجته ، ومنه قولهم : ذخّر لنفسه حديثاً حسناً إذ أبّقاءه . ويقال : ما يذخر فلان منك نصحاً ، أى : لا يبقّى شيئاً من النصح إلا وأداه إليك ، وأما اسم الفاعل منه فهو مدخر على وزنه مفتعل ، ويراد به الشيء أى شيء وتخبيثه لوقت الحاجة وكل ما يبقّيه المرء لنفسه لوقت الحاجة يسمى مدخراً .

وهذا المعنى ما أشار إليه النبى - ﷺ - فى الحديث الذى رواه عنه عمر بن الخطاب أن رسول الله - ﷺ - كان يذخر مما أفاء الله عليه قوت سنه ثم يجعل ما سوى ذلك فى الكراع والسلاح^(١) .

(١) يراجع فى تخريج الحديث : التمهيد لما فى الموطأ من المعانى والأسانيد تأليف / أبى عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمرى المتوفى سنة ٤٦٣ هـ ، تحقيق م محمد النائب ، سعيد احمد أعراب جـ ٤ ص ١٠٤ ، ط / مطبعة فضالة الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م ، تاريخ بغداد (المعروف مدينة السلام) منذ تأسيسها حتى سنة ٤٦٣ هـ للحافظ أبى بكر أحمد بن على الخطيب البغدادى المتوفى سنة ٤٦٣ هـ جـ ٩ ص ٤٤٣ ، ط / مكتبة الخانجى ، القاهرة ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع (ن ، ت) .



الاحتكار والمحتكرون في الميزان الشرعي والفقوني

وأصل كلمة (ادخار) فى اللغة هو (اذ تَخَار) فقلب كل من
الذال والفاء مع الإدغام فتحولت الكلمة إلى ادخار^(١) .

ثانياً : التعريف بالادخار فى الاصطلاح :

الناظر فى كتب الفقه الإسلامى على اختلاف مناهيه يجد الحقيقتين

التاليتين :

الحقيقة الأولى :

أن الفقهاء لم يفرّدوا باباً للادخار بل تحدثوا عنه من خلال أحكام
الزكاة والأضحية .

(١) روح المعانى فى تفسير القرآن العظيم والسبع المثانى لأبى الفضل شهاب الدين
السيد محمود الأنوسى البغدادى المتوفى سنة ١٢٧٠ هـ تصحيح وتعليق إدارة
الطبعة المنيرية جـ ٣ ص ١٧٠ ، ط / دار إحياء التراث العربى ، بيروت ،
الطبعة الرابعة ١٤٠٥ هـ ١٩٨٥ م ، النهاية فى غريب الحديث والأثر جـ ٢
ص ١٥٥ ، باب الدال مع الحاء مادة زخر ، لسان العرب للإمام جمال الدين أبو
الفضل محمد بن مكرم بن منظور المتوفى سنة ٧١١ هـ ، تصحيح / أمين محمد
عبد الوهاب ، محمد الصادق العبيدى جـ ٥ ص ٢٨ مادة زخر ، ط / دار إحياء
التراث العربى مؤسسة التاريخ العربى ، بيروت ، الطبعة الثانية ١٤١٧ هـ —
١٩٩٧ م ، تاج العروس من جواهر القاموس للإمام اللغوى محب الدين أبى الفيض
السيد محمد مرتضى الحسينى الواسطى الزبيدى الحنفى المتوفى سنة ١٢٠٥ هـ —
جـ ٣ ص ٢٢٢ فصل الدال من باب الراء مادة زخر ، ط / دار صادر — بيروت ،
(ن ، ت) ، قاموس المصطلحات الاقتصادية فى الحضارة الإسلامية أ . د / محمد
عمارة ص ٣٧ ، ط / دار الشروق ، بيروت ، الطبعة الأولى ٤١٣ هـ — ١٩٩٣
م ، معجم المصطلحات الاقتصادية فى لغة الفقهاء أ . د / نزيه حماد ص ٤٥ ، ط /
الدار العالمية للكتاب الإسلامى ، المعهد العالى للفكر الإسلامى ، الطبعة الأولى
١٤١٥ هـ — ١٩٩٥ م .



الحقيقة الثانية :

أن الفقهاء فسروا الادخار بما فسر به علماء الفقه

وعليه فإن الادخار عند الفقهاء هو حبس الشئ واستعماله وقت الحاجة إليه^(١) .

هذا والناظر فى كتب الاقتصاد يجد أن الاقتصاديين قد عرفوا الادخار بتعريفات متعددة ومن أبرز هذه التعريفات ما يلى :

أ - عرف بعض العلماء الادخار بأنه (اقتطاع جزء من الدخل الجارى بغية استخدامه وقت الحاجة) .

ب - وعرفه طائفة أخرى من علماء الاقتصاد بأنه (عدم إنفاق الدخل على الاستهلاك) .

إن هذا التعريف يرى أن الادخار ليس اقتطاعاً لجزء من الدخل ، وإنما هو امتناع عن إنفاق كل الدخل على الاستهلاك ، وليس من شرط الادخار أن يأخذ المال المدخر طريقه إلى مؤسسة استثمارية ، وبالتالى فإنه يدخل فى الادخار ما يحتفظ به المرء فى بيته ، وما يضعه فى المصارف المالية للإيداع ، أو الاستثمار .

ج - وعرفته مجلة البنوك الإسلامية بأنه (اقتطاع جزء من الدخل بشرط أن يأخذ طريقه إلى الاستثمار) .

(١) تفسير الطبرى المسمى جامع البيان فى تأويل القرآن لأبى جعفر محمد بن جريز الطبرى ، المتوفى سنة ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م الموسوعة الفقهية الصادرة عن وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية لدولة الكويت ج٢ ص ٣٤٦ ، ط / مطبعة الموسوعة الفقهية ، الطبعة الثانية ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .



ويتميز هذا التعريف بتنصيبه على قيد ، وهو اشتراط دفع المال إلى مؤسسة مالية استثمارية لكي تستثمره وتستخدمه مطلقاً ، كما يتميز هذا التعريف بابتعاده عن التعميم والإطلاق إذ عني باعتبار الادخار اقتطاعاً لجزء من الدخل وليس كل الدخل ، ويترتب على ذلك أن المدخو في منظور هذا التعريف لا يمتنع عن الاستهلاك كلياً ، بل يستهلك الجزء الذي لا يذهب للادخار كما يشير التعريف إلى اعتبار عملية الادخار عملية اختيارية ، حيث إن الشخص يعمد بمطلق إرادته إلى اقتطاع جزء أو الامتناع عن استهلاك جزء من دخله بغية دفعه إلى الاستثمار مستقبلاً.

وهذا التعريف يعد في رأيي أفضل وأحسن التعريفات التي ذكرت لبيان حقيقة الادخار وذلك لشموله ووضوحه وإنما كان هذا التعريف هو الراجح لأنه ابرز بصورة ملموسة نقاطاً جوهرية تبيين بجلاء حقيقة الادخار وتميزه عن غيره ، وهذه النقاط هي كالتالي :

١ - تمييز هذا التعريف بالدقة المتمثلة في التعبير عن علاقة الادخار بالدخل، فقوله إن الادخار عملية اقتطاع جزء من الدخل ، فيه دقة ، وذلك لأن الادخار لا يمكن أن يكون له قيام ما لم يكن هناك دخل يحتفظ بجزء منه للمستقبل ، وهذا الأمر لا يتنبه له أكثر من عرفوا الادخار على الرغم مما له من أهمية قصوى .

٢ - تنصيب هذا التعريف على مآل الجزء المقطوع من الدخل إلى الاستثمار ، فتضمن التعريف هذا الأمر ذو أهمية بمكان إذ به يفترق الادخار عن الاكتناز من جهة وعن الاحتكار من جهة أخرى ، وبه يتوقف تحديد حكم الادخار الشرعي من حيث الإيجاب وعدمه ، ومن حيث التحريم وعدمه .



الاحتكار والمحتكرون في الميزان الشرعى والقانونى

٣ - أن هذا التعريف فرق بين الادخار كعملية والادخار كشئ ، فإنه لم يسلك المسلك الذى سلكه اكثر من الذين عرفوا الادخار ، نعى أنه فرق بين المال والمدخر ، وبين عملية الادخار التى تؤدى إلى تكوين ما يطلق عليه المدخر ، وأما بقية التعريفات فإنها لم تعن بالتفريق بين الادخار بصفته عملية ينتج عنها تكوين مال يطلق عليه المدخر ، وبين ذلك المال الذى يتكون من جراء هذه العملية ، فسلامة هذا التعريف من هذا الالتباس أمر يحسب له ويجعله جديراً بالاعتداد والترجيح ^(١).

ثالثاً : صور الادخار :

ذكر العلماء للادخار صوراً متعددة ويمكن إبراز هذه الصور فيما يلى :

١ - ادخار فردى :

وهو ادخار يقوم به الأفراد عندما تزيد دخولهم على ما ينفقونه على الاستهلاك ، ويوجه الفائض للادخار .

٢ - ادخار شركات :

وهو ادخار تستقطعه الشركات من أرباحها المحققة لأغراض الاستثمار ، عندما تسنح الفرصة لذلك .

(١) المدخرات أحكامها وطرق تكوينها واستثمارها فى الفقه الإسلامى ، د / قطب مصطفى سائو ص ١٧ : ٢٠ ط / دار النفائس بالأردن ، الطبعة الأولى ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م ، مجلة ابنوك الإسلامية العدد ١٦ ص ٣٧ وهى مجلة يصدرها البنك الإسلامى بجدة .



الاحتكار والمحكرون فى الميزان الشرعى والقانونى

٣ - ادخار حكومى :

فائض الدخل الحكومى (الإيرادات العامة من الضرائب والرسوم وغيرها) على الإنفاق الحكومى على الاستهلاك ويوجه هذا الفائض إما للاستثمار أى تكوين رأس مال حقيقى جديد وإما أن تودعه الحكومة كاحتياطى لمواجهة ما يطرأ من عجز الموازنة العامة لدولة فى سنوات مقبلة .

٤ - ادخار موجب :

عندما يكون الدخل اكبر من الإنفاق على الاستهلاك .

٥ - ادخار سالب :

عندما يكون الإنفاق على الاستهلاك اكبر من الدخل، أما الفرق بين قيمة الإنفاق وقيمة الدخل فيمثل قيمة الادخار السالب .

٦ - ادخار إجبارى :

ويتحقق من خلال النقص الإجبارى فى الإنفاق الإستهلاكى من جانب أفراد المجتمع ، فإذا ارتفعت الأسعار بمعدل أسرع من الزيادة فى الدخل الشخصى ، فإنه يقال أن ثمة ادخاراً إجبارياً فى المجتمع .

مثال ذلك: إذا كان هناك ارتفاع عام فى الأسعار وإن كانت تعقبه فى كثير من الأحيان زيادات متتابعة فى معظم الأجور والرواتب فإن بعض أفراد المجتمع ممن يتقاضون دخولا ثابتة نسبياً (فى شكل رواتب تقاعد أو فوائد عن السندات أو دفعات تأمينية) لا يحصل على أية زيادة مناظرة لهذه الخدمات كلما ارتفعت الأسعار ، ومثل هذه النقص الإجبارى فى الاستهلاك هو الذى يطلق عليه : الادخار الإجبارى .



٧ - ادخار اختياري :

وهذا النوع من الادخار يقوم به الفرد بمحض مشيئته واختياره ، ومن تلقاء نفسه وذلك بامتناعه عن إنفاق جزء من دخله على أغراض الاستهلاك ، وذلك دون أن يقع عليه أي ضغط أو إلزام فى تكوين مدخراته .

٨ - ادخار احتياطي :

ويخصص للتوفير والاحتياط للنوائب والطوارئ .

٩ - ادخار إنتاجي :

ويخصص للحصول على دخل جديد أي انه جزء من الربح يضاف على رأس المال لزيادة مردوده.

١٠ - ادخار تكميري :

ويكون لنفس الغرض أي لزيادة الاستثمار^(١) .

(١) قاموس الدولة والاقتصاد د / هادى العلوى ص ٨٥ ، ط / دار الكنوز الأدبية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ١٩٩٧ م ، الموسوعة الاقتصادية د / راشد البراوى ص ٣٧ وما بعدها ، المدخرات أحكامها وطرق تكوينها واستثمارها د / قطب مصطفى سائو ص ٣٤ : ٤١ .



الفرع الثانى

تمييز الاحتكار عن الادخار

بعد أن بينت حقيقة الادخار وصوره المختلفة أبين هنا فى هذا الفرع تمييز الادخار عن الاحتكار فنقول :

الناظر فى حقيقة كل من الاحتكار والادخار يجد أن بينهما اتفاق فى ناحية واختلاف فى ناحية أخرى ، أما وجه الاتفاق بينهما فيتمثل فى أن كلا منهما ينبىء عن الجمع والحبس والاختباء ، فالاحتكار جمع وحبس واختباء للسلع والادخار جمع وحبس واختباء الشيء من المال ليستخدم فى المستقبل .

أما من ناحية الاختلاف بين الاحتكار فتتمثل فى الأمور التالية :

١ - أن الاحتكار هو حبس السلعة ومنعها انتظاراً لغلائها ، حيث يضر ذلك بالناس ويضر عليهم ، وأما الادخار فهو تخبئه الشيء لوقت حاجة الإنسان نفسه دون قصد التضيق على الناس .

٢ - أن الاحتكار إنما يكون فيما يضر بالناس حبسه ، وأما الادخار فقد يكون فيما هو كذلك من غير قصد للضرر ، وقد يكون فيما لا يضر حبسه .

٣ - اختلاف الاحتكار عن الادخار فى الحكم وبيان ذلك أن الاحتكار أمر غير جائز شرعاً لما فيه من الإضرار بالأفراد والجماعات وقد تعددت الأدلة من السنة على منع الاحتكار وتهديد المحتكر بالإفلاس والجذام والدمار إن لم يرجع عن احتكاره ومن هذه الأدلة:



الاحتكار والمحكرون فى الميزان التشريعى والقانونى

أ - أخرج الإمام أحمد وأبو يعلى الموصلى فى مسنديهما وابن أبى شيبه فى مصنفه والحاكم فى مستدركه والهيثمى فى كشف الأستار ومجمع الزوائد واللفظ لحمد عن ابن عمر رضى الله عنهما عن النبى - ﷺ - قال (من احتكر طعاماً أربعين ليلة ، فقد برىء من الله تعالى وبرىء الله تعالى منه ، وأيما أهل عرصه أصبح فيهم امرئ جائع ، فقد برئت منهم ذمة الله تعالى) (١).

ب - أخرج ابن ماجه فى سننه والإمام أحمد وأبو داود والطيالسى فى مسنديهما والبيهقى فى شعب الإيمان والمزى فى تحفة الأشراف واللفظ لابن ماجه عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قال : سمعت رسول الله - ﷺ - يقول : من احتكر على المسلمين طعامهم ضربه الله بالجدام والإفلاس (٢).

ج - أخرج ابن الأثير فى جامع الأصول عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه موقوفاً انه قال (الجانب مرزوق والمحتر محروم ومن احتكر على المسلمين طعاماً الله بالإفلاس والجدام) (٣).

فهذه الأدلة الثلاثة وغيرها تفيد بوضوح وجلاء ذم الاحتكار والمحكرين والذم لا يكون إلا على أمر غير مشروع فيكون الاحتكار غير مشروع ، أما الادخار فلم يأت فيه نص بدم أو منع بل ورد فيه نصوص تدعوا إليه وترغب فيه ، وأمر هذا شأنه يكون مشروعاً وجائزاً.

(١) هذا الحديث سبق تخريجه.

(٢) هذا الحديث سبق تخريجه.

(٣) هذا الحديث سبق تخريجه.



الاحتكار والمحكرون في الميزان الشرعي والقانوني

والدليل على مشروعية الادخار ما أخرجه الإمام البخارى فى صحيحه أنه قال : حدثنى محمد بن سلام أخبرنا وكيع عن ابن عيينه قال : قال لى معمر قال لى الثورى هل سمعت فى الرجل يجمع لأهله قوت سنتهم أو بعض السنة قال معمر فلم يحضرنى ثم ذكرت حديثاً حدثناه ابن شهاب الزهرى عن مالك بن أوس عن عمر رضى الله عنه أن النبى - ﷺ (كان يبيع نخل بنى النضير ويحبس لأهله قوت سنتهم) (١) .

فهذا الحديث يفيد مشروعية الادخار وأنه أمر جائز شرعاً فلو كان الادخار أمراً ممنوعاً ما فعله النبى - ﷺ ، لكن فعله إياه دليل مشروعيته وقد قرر جمهور علماء الأصول أن الفعل من النبى - ﷺ - وجه من وجوه السنة (٢) .

قال ابن رسلان (ولا خلاف فى أن ما يدخره الناس من قوت وما يحتاجون إليه من سمن وعسل وغير ذلك جائز ولا باس به) (٣) .

(١) صحيح البخارى للإمام أبى عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بردزبة البخارى الجعفى المتوفى سنة ٢٥٦ هـ ، ج ٦ ص ١٩٠ ، كتاب النفقات باب حبس الرجل قوت سنة على أهله وكيف نفقات العيال ، حديث رقم ٥٣٥٧ ، ط/ دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان (ن ، ت) .

(٢) الإحكام فى أصول الأحكام للشيخ سيف الدين أبى الحسن على بن أبى على بن محمد الأمدى المتوفى سنة ٦٣١ هـ تحقيق / أحد الأفاضل ج ١ ص ١٥٩ ، ط / مؤسسة الحلبي وشركاه ، الطبعة الأولى ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م ، إرشاد الفحول على تحقيق الحق من علم الأصول لشيخ محمد بن على بن محمد الشوكانى المتوفى سنة ١٢٥٥ هـ ص ٣٦ ، ط / دار المعرفة ، بيروت ، لبنان (ن ، ت) .

(٣) نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار من أحاديث سيد الأخبار للإمام محمد بن على محمد الشوكانى المتوفى سنة ١٢٥٥ هـ خرج أحاديثه وعلق علة / عصام الدين -



الاحتكار والمحتكرون فى الميزان الشرعى والقانونى

وقد نقل هذا المعنى كثير من أئمة أهل العلم منهم الإمام القرطبى فى شرحه على صحيح الإمام مسلم^(١) وابن حزم الظاهرى^(٢) وغيرهما^(٣).

ومما يؤيد هذا المعنى ويؤكد ما أخرجه الإمام البخارى فى صحيحه عن سلمة بن الاكوع قال : قال رسول الله - ﷺ - : من ضحى منكم فلا يصبحن بعد ثالثة ، وبقي فى بيته منه شيء ، فلما كان العام المقبل قالوا: يا رسول الله نفعل كما فعلنا العام الماضى ؟ قال: كلوا

=الصبايغى جـ ٥ ص ٢٦٢ ، ط / دار الحديث ، الطبعة الرابعة ١٤١٧ هـ —
١٩٩٧ م .

(١) إكمال المعلم بفوائد مسلم للحافظ أبى الفضل عياض بن موسى بن عياض
اليحصى المتوفى سنة ٥٤٤ هـ ، تحقيق د / يحيى إسماعيل جـ ٥ ص ٣٠٩ ، ط /
دار الوفاء ، المنصورة ، الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ — ١٩٩٨ م ، المفهم لما أشكل
من تلخيص كتاب مسلم للإمام الحافظ أبى العباس أحمد بن عمر بن إبراهيم
القرطبى المتوفى سنة ٦٥٦ هـ تحقيق محيى الدين ديب مستو ، يوسف على
بديوى ، أحمد محمد السيد ، محمود إبراهيم بزال جـ ٤ ص ٥٢٠ ، ط / دار ابن
كثير ، دار الكلم الطيب ، دمشق ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ —
١٩٩٦ م .

(٢) المحلى لابن حزم جـ ٩ ص ٦٤ مسألة رقم ١٥٦٧ .

(٣) مواهب الجليل لشرح مختصر خليل للإمام أبى عبد الله محمد بن محمد بن عبد
الرحمن المغربى المعروف بالحطاب المتوفى سنة ٩٥٤ هـ ، جـ ٤ ص ٢٢٧ ،
ط / دار الفكر ، الطبعة الثالثة ١٤١٢ هـ — ١٩٩٢ م ، نهاية المحتاج للمولى
جـ ٣ ص ٤٧٢ وما بعدها ، كشف القناع للبهوتى جـ ٣ ص ١٨٨ .



الاحتكار والمحكرون فى الميزان الشرعى والفتاوى
منه شيئاً، فلما كان العام المقبل ؟ قال : كلوا وأطعموا ، وادخروا ، فإن
ذلك العام كان بالناس جهد ، فأردت أن تعينوا فيها ^(١).

٤ - الاحتكار يؤدي إلى الضغينة والكراهية بين المحتكر وأفراد
المجتمع، أما الادخار فإنه لا يؤدي إلى ذلك بل يؤدي إلى تقوية
الاقتصاد وبيان ذلك : أن الاحتكار يلعب دوراً فى الحفاظ على
الطبقية وإشاعة الحقد والبغضاء والكراهية بين أفراد المجتمع الذين
ينظرون إلى المحتكرين يؤثر على حركة النشاط الاستثمارى ويجعله
متسماً بالبطء والتقهقر وعدم الفعالية والديناميكية ، مما يؤدي فى
النهاية إلى القضاء على تداول الثروات ومبادلتها بصورة منتظمة ،
أما الادخار فإنه بعيد كل البعد عن هذا الأمر ، بل إنه يؤدي دوراً
معاكساً للدور المذكور للاحتكار ، ويقوم على تنشيط حركة النشاط
الاستثمارى ، والقضاء على الطبقية والأنانية وكل ما من شأنه عرقلة
عجلة التنمية والتقدم وبناء على ذلك فإن يفرق عن الاحتكار ويعتبر
نقيضاً له بل يعتبر وجوده خطراً على وجوده لما يترتب عليه من
توفير لسيولة لأولئك الذين يتطلعون إلى الدخول فى عالم الاستثمار
سواء بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر .

٥ - الاحتكار يؤدي فى نهاية المطاف إلى رفع الأسعار وغلاء السلع
بخلاف الادخار فإنه لا يؤثر سلباً فى الاقتصاد وبيان ذلك أن
الاحتكار قوامه ضرورة انتظار غلاء السعر وارتفاع الأثمان ولذلك
فإنه وإن كان فى ظاهره استثماراً غير أنه لا يعدو إلا أن يكون

(١) يراجع : صحيح البخارى ج ٦ ص ٢٣٩ ، كتاب الأضاحى ، باب ما يؤكل من
لحوم الأضاحى وما يتزود منها حديث رقم (٥٥٦٩) .



الاحتكار والمحتكرون في الميزان الشرعي والقانوني

استثماراً سلبياً لا يهدف إلى تحقيق تنمية للمجتمع الذي يعيش فيه المحتكر ، وليس كذلك الحال في الادخار الذي يؤول إلى استثمار هادف إلى تحقيق التنمية والرفاهية للفرد والمجتمع الذي يعيش فيه .

تلك هي أهم وابرز الفروق التي يتميز بها الاحتكار عن الادخار ، ذكرناها بشيء من التفصيل ليقف القارئ على حقيقة كل منهما^(١) .

(١) المدخرات أحكامها وطرق تكوينها واستثمارها د / قطب مصطفى سائو ص ٣٠ : ٣٤ ، أحاديث الاحتكار حجيتها وأثرها في الفقه الإسلامي ص ٥٢ وما بعدها .



الاحتكار والمحكرون فى الميزان الشرعى والقانونى

المطلب الثانى

تمييز الاحتكار عن الاكتناز

ويتضمن هذا المطلب فرعين :

الفرع الأول : التعريف بالاكتناز .

الفرع الثانى : تمييز الاحتكار عن الاكتناز .

الفرع الأول

التعريف بالاكتناز

أ - التعريف بالاكتناز فى اللغة :

الاكتناز فى اللغة هو اجتماع شىء وامتلأؤه ومنه قولهم : كنز المال إذا أحرزه فى دعاء أو دفنه .

ومعنى هذا أن الاكتناز مشتق من الكنز ، وهو كل شىء مجموع بعضه إلى بعض فى بطن الأرض أو على ظهرها ، واكتنازه يعنى جمعه وإمساكه^(١) .

(١) التفسير الكبير المعروف (مفاتيح الغيب) فإمام فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين بن على التيمى البكرى الرازى الشافعى المتوفى سنة ٦٠٦ هـ ، إعداد مكتب تحقيق دار إحياء التراث العربى ج٦ ص ٣٥ ط / دار إحياء التراث ، بيروت ، الطبعة الثالثة ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م ، لسان العرب ج١٢ ص ١٦٥ وما بعدها مادة كنز ، معجم ألفاظ القرآن الكريم وهو لمجموعة من العلماء ج٢ ص ٩٨٥ وهو صادر عن مجمع اللغة العربية الإدارية العامة للمعجمات وإحياء التراث ، ط / الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م ، الجامع لأحكام القرآن لأبى عبد الله محمد بن احمد الأنصارى تحقيق / =



الاحتكار والمحكرون فى الميزان الشرعى والقانونى
ب - التعريف بالاكتناز فى الاصطلاح الفقهى :

الناظر فى كتب الفقه والتفسير والحديث يجد أن العلماء قد فسرُوا
الاكتناز بمعنى قريب من التفسير اللغوى ونستطيع أن نقرر هنا أن العلماء
عرفوا الاكتناز بأنه (الاحتفاظ بالمال بغير استثمار أو الاحتفاظ بالمال
دون أداء ما وجب فيه من زكاة) .

فالشطر الأول من هذا التعريف يشكل تعريفاً فى حد ذاته ، ويقوم
على اعتبار الاكتناز لفظاً شاملاً وعماماً لى احتفاظ أو احتجاب للمال عن
أوجه الاستثمار سواء أدبت زكاته أم لم تؤد .

وأما الشطر الثانى من التعريف ، فإنه تخصيص للاكتناز وحصر
له فى الاحتفاظ بالمال وعدم أداء زكاته ، ولا يسمى اكتنازا الاحتفاظ
بالمال بعد أداء ذكائه ولو لم يأخذ طريقه بعد ذلك إلى الاستثمار ، كما أنه
لا يسمى اكتنازا أيضاً الاحتفاظ بمال دون نصاب الزكاة إذ يتعذر أداء
زكاته ، لأنه لا تجب فيه الزكاة ، وبالتالي ، فإنه يمكن القول بأن هذا
الجزء من التعريف يهدم الجزء الأول الذى يقرر كون الاكتناز عماماً فى
كل مال يحجب عن الاستثمار سواء أدبت زكاته أم لم تؤد زكاته ، وسواء
بلغ النصاب ، أو لم يبلغه .

محمد إبراهيم الحنفى ، محمود حامد عثمان ج ٨ ص ١١٦ وما بعدها ، ط /
دار الحديث الطبعة الثانية ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م .



الاحتكار والمحتكرون في الميزان الشرعى والقانونى

وأياً ما كان الأمر، فإنه يمكن القول بأن هذا الجزء الثانى من التعريف يشكل أساساً لسائر التعريفات الواردة لكلمة الكنز عند أكثر العلماء الذين عنوا بتعريف الكنز بأنه المال الذى لم تؤد زكاته .

وعلى العموم فإننا نرى أن الجزء الأول من التعريف هو الذى ينبغي الاعتداء به تعريفاً للاكتناز وذلك لاشتماله على حقيقة هذه العملية ، ولإبتناؤه على معنى الاكتناز فى اللغة ، وأما الجزء الآخر الذى يحصر الاكتناز فى دائرة الزكاة والنفقات الواجبة ، فإنه لا يعدو أن يكون تضييقاً لا حاجة إليه فهو تضييق غير موافق ، وذلك لأن الآية القرآنية التى حرمت الاكتناز لم تشر إلى هذا الأمر إطلاقاً ، ولم تورد أى ذكر لأى من أموال الزكاة سوى الذهب والفضة ، مما يؤكد كـون الاكتناز مطلق الاحتفاظ بالثروة وحبسها عن الإنفاق كان استهلاكياً أو كان إنتاجياً^(١).

(١) جامع البيان فى تأويل القرآن المسمى (بتفسير الطبرى) لأبى جعفر محمد بن جرير الطبرى المتوفى سنة ٣١٠ هـ - ج ٦ ص ٣٥٧ ، ط / دار الكتب العلمية ، الطبعة الثانية ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م ، أحكام القرآن لأبى بكر محمد بن عبد الله المعروف بابن العربى المتوفى سنة ٥٤٣ هـ ، تحقيق / على محمد البخارى ج ٢ ص ٩٢٨ ، ط / دار الجبل ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م ، التوقف على مهمات التعارف للشيخ عبد الرؤوف بن المنارى المتوفى سنة ١٠٣١ هـ ، تحقيق د / عبد الحميد صالح حمدان ص ٢٨٤ باب الكاف فصل النون ، ط / عالم الكتب الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م ، معجم المصطلحات الاقتصادية د / نزيه حماد ص ٧٧ ، البحر المحيط لمحمد بن يوسف الشهير بأبى حيان الأندلسى المتوفى سنة ٧٥٤ هـ - تحقيق / الشيخ عادل أحمد عبد الموجود ، الشيخ على محمد معوض . د / زكريا عبد المجيد التونى ، د / أحمد النجولى الجبل ، أ . د / عبد الحى الفرماوى ج ٥ ص ٣٨ ، ط / دار الكتب العلمية ، -



حبيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ — ١٩٩٣ م ، مفاتيح الغيب ج٦ ص ٣٥ ،
المدخرات أحكامها وطرق تكوينها واستثمارها فى الفقه الإسلامى ص ٢٥ وما
بعدها ، تفسير القاسمى المسمى محاسن التأويل لعلامة الشام محمد جمال الدين
القاسمى المتوفى سنة ١٣٢٢ هـ ، تحقيق / محمد فؤاد عبد الباقي ، اعتنى به =
وصححه الشيخ هشام سمير البخارى ج٤ ص ١٢٧ ، ط / مؤسسة التاريخ العربى
، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٥ هـ — ١٩٩٤ م ، فتح البارى شرح صحيح
البخارى للإمام الحافظ أحمد بن على بن حجر العسقلانى المتوفى سنة ٨٥٢ هـ
تحقيق عبد العزيز بن عبد الله بن عبد الله بن باز ، محمد فؤاد عبد الباقي ج٣
ص ٣٤٧ ، ط / دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الثانية ١٤١٨ هـ — ١٩٩٧ م
، وهو من منشورات محمد على بيضون ، شرح صحيح البخارى لابن بطلال أبو
الحسين على بن خلف بن عبد المالك بن بطلال المتوفى سنة ٤٤٩ هـ ، تحقيق /
أبو تميم ياسر بن إبراهيم ج٣ ص ٤٠٣ وما بعدها ، ط / مكتبة الرشد بالرياض
، الطبعة الأولى ١٤٢٠ هـ — ٢٠٠ م ، صحيح البخارى مع كشاف المشكل لى
الفرج عبد الرحمن بن عبد الجوزى المتوفى سنة ٥٩٧ هـ ، تحقيق د / مصطفى
الذهبي ج١ ص ٥٩٩ وما بعدها ، ط / دار الحديث ، القاهرة ، الطبعة الأولى
١٤٢٠ هـ — ٢٠٠ م ، المجموع شرح المذهب للشيرازى للإمام أبى زكريا محمى
الدين بن شرف النور المتوفى سنة ٦٧٦ هـ ، تحقيق / محمد نجيب المطيعى
ج١ ص ٤٩٨ ، ط / مكتبة الإرشاد ، جدة (ن ، ت) ، إحياء علوم الدين لأبى
حامد محمد بن محمد الغزالى المتوفى سنة ٥٠٥ هـ ، ج١ ص ٢٧٣ ، ط / دار
مصر للطباعة ، الطبعة الأولى ١٩٩٨ م ، التنمية والرفاه من منظور إسلامى د /
عبد العزيز الخياط ص ٣١ وما بعدها ، ط / دار السلام ، الطبعة الأولى ١٤٠٨
هـ ١٩٨٨ م .



الفرع الثانى

تمييز الاحتكار عن الاكتناز

بالنظر فى حقيقة كل من الاحتكار والاكتناز نجد أن بينهما اتفاقاً من ناحية واختلافاً من ناحية أخرى ، أما ناحية الاتفاق بينهما فتتمثل فى أن كل منهما ينبىء عن الحبس والاجتماع والاختباء للأموال ويوجه عام، أما ناحية الاختلاف بينهما فتتمثل فى أن الاحتكار الهدف من حبس المال فيه هو الغلاء والاكتساب المحرم ومع هذا قد يكون المحتكر مؤدياً لزكاة أمواله بغض النظر عن قبولها أو عدم قبولها ، أما الاكتناز فالحبس فيه هو الامتناع عن أداء ما افترضه الله تعالى من مال الزكاة ، وقد يزداد المكتنز سوءاً حينما يتصف بالبخل والشح فيحبس ماله عن الإنفاق عن نفسه وعن من تلزمه نفقته وفى هذا إشارة واضحة على وجود الفارق الكبير بين الاكتناز والادخار فالادخار حبس المال لصرفه فى وقته وموضعه حسب مقتضيات الشرعية والمعيشية ، أما الاكتناز فهو حبس المال وجمعه لزيادته وعدم الإنفاق منه على نفسه وعن تلزمه نفقته بالإضافة إلى عدم إخراج الزكاة عليه^(١).

(١) المدخرات أحكامها وطرق تكوينها واستثمارها فى الفقه الإسلامى أ . د / قطب

مصطفى سائو ص ٢٧ بتصرف .



الفصل الثاني

الحكم الشرعي والقانوني للاحتكار

بعد أن بينت حقيقة الاحتكار في اللغة والاصطلاح الشرعي والقانوني وميزت بينه وبين ما يشابهه من مصطلحات أبين هنا في هذا الفصل حكم الاحتكار ، هل هو محرم أم مكروه أو غير ذلك ؟

وعليه فإنني أقسم هذا الفصل إلى مبحثين :

المبحث الأول : الحكم الشرعي للاحتكار .

المبحث الثاني : الحكم القانوني للاحتكار .

المبحث الأول

الحكم الشرعي للاحتكار

اجمع أهل العلم على أن الاحتكار أمر منهي عنه شرعاً لأن التعامل به تعاون على الإثم والعدوان وهذا منهي عنه بمقتضى قول الله تعالى ﴿ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ ﴾ (١) .

ثم اختلف الفقهاء بعد ذلك في نوع صفة هذا النهي هل هو للتحريم أم للكراهة ، ويمكن إبراز هذا الخلاف في اتجاهين رئيسيين وهما على النحو التالي :

(١) سورة المائدة الآية ٢ .



الاتجاه الأول :

ويرى أصحابه أن الاحتكار أمر منهى عنه شرعاً وهو محرم وفاعله ملعون ، وهذا ما اتجه إليه عمر بن الخطاب وعلى بن أبي طالب من الصحابة وسعيد بن المسيب والليث بن سعد والاوزاعي^(١) وهذا ما اتجه إليه محمد بن الحسين الشيباني من فقهاء الحنفية ، كما ذكر ذلك

(١) مختصر اختلاف العلماء لأبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي المتوفى سنة ٣٢١ هـ ، اختصار أبي بكر أحمد بن علي الجصاص الرازي المتوفى سنة ٣٧٠ هـ ، تحقيق د / عبد الله نريز أحمد جـ ٣ ص ٤٢٢ ، ط / دار البشائر الإسلامية ، الطبعة الثانية ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م ، الاوزاعي وتعاليمه الإنسانية والقانونية للمحامي د / صبحي محمضاني ص ٢٨٥ ، ط / دار العلم للملايين ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٩٧٨ م ، النظرية العامة للموجات العقود في الشريعة الإسلامية ، بحث مقارنة في المذاهب المختلفة والقوانين الحديثة للمحامي د / محمد محمضاني جـ ٢ ص ٤٣٣ وما بعدها ، ط / دار العلم للملايين ، بيروت ، الطبعة الثالثة ١٩٨٣ م ، فقه الإمام سعيد بن المسيب إعداد د / هاشم جميل عبد الله جـ ٣ ص ١٤٣ ، ط / مطبعة الإرشاد ، الطبعة الأولى ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م ، فقه الفقهاء السبعة وأثره في فقه الإمام مالك تأليف المهدي الوافي جـ ١ ص ٦١٦ ، ط / مكتبة التراث الإسلامي ، القاهرة ، الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م ، موسوعة فقه الليث بن سعد أ . د / محمد رواش قلعة جـ ١ ص ٨٩ ، ط / إدارة مطبعة الجامعة ، الكويت ، الطبعة الأولى ٢٠٠٢ م ، علي بن أبي طالب رضي الله عنه حاكماً وفقهياً د / حامد جامع جـ ٢ ص ٢٧٥ وما بعدها ، ط / مطابع الأهرام التجارية ، الطبعة الأولى ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م ، وهو من إصدارات المجلس الأعلى للشئون الإسلامية التابع للوزارة الأوقاف المصرية ، موسوعة فقه عمر بن الخطاب عصره وحياته د / محمد رواش قلعة جـ ٢ ص ٢٧ وما بعدها ط / دار النفائس ، بيروت ، الطبعة الرابعة ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م .



الاحتكار والمحكرون فى الميزان الشرعى والقانونى
صاحب الهداية^(١) ورجحه الإمام الكاسانى^(٢) وممن اتجه إلى هذا الاتجاه
المالكية^(٣) عدا ابن حبيب^(٤).

(١) جاء فى الهداية للإمام الميرغينى ما نصه : [وقال محمد ما يجلب منه ت أى
القوت ت إلى المصر فى الغالب فهو بمنزلة فناء المصر الاحتكار فيه لتعلق حق
العامة به بخلاف ما إذا كان البلد بعيداً لم تجر العادة بالحمل منه إلى المصر لأنه
لم يتعلق به حق العامة] .

يراجع الهداية : شرح بداية المبتدى تأليف أبى الحسن على بن أبى بكر بن عبد
الجليل الرشدانى المرغينانى المتوفى سنة ٥٩٣ هـ ج٤ ص ٩٣ الطبعة الأخيرة
(ن ، ت) .

(٢) بدائع الصنائع للكاسانى ج٥ ص ١٢٩ .

(٣) التلقين للقاضى عبد الوهاب البغدادى ج٢ ص ٣٨٥ ، المعونة للقاضى عبد
الوهاب البغدادى ج٢ ص ١٠٣٥ ، حاشية الزهوى لمحمد بن احمد بن محمد بنى
يوسف الزهونى المتوفى سنة ١٣٢٠ هـ ، المسماة (أوضح المسالك واسهل
المراقى إلى سبك إيراز الشيخ عبد الباقي) على شرح السيخ عبد الباقي بن يوسف
بن محمد الزرقانى المتوفى سنة ١٠٩٩ هـ ، على مختصر سيدى خليل بن إسحاق
المتوفى سنة ٧٧٦ هـ ج٥ ص ١١ ، ط / المطبعة الأميرية ببولاق ، دار الفكر ،
بيروت ، الطبعة الأولى ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م .

(٤) وقد خالف ابن حبيب المالكية فقال : (إن حكرة الطعام والحبوب كلها ، والغلو
فى السمن والزيت والعسل واللبن ممنوع أى وقت كان أضر أو لم يضر وهذا ما
اشترى فى أسواقهم فإما ما جلب فلا يبيع من مدخره إلا عند الضرورة الفادحة
وحاجة الناس إليه ، ولم يوجد سواء فيؤخذ ببيعته) .

يراجع فيما تقدم : إكمال المعلم بفوائد مسلم للقاضى عياض ج٥ ص ٣٠٩ وما
بعدها ، التلقين للقاضى عبد الوهاب ج٢ ص ٣٨٥ .



الاحتكار والمحتكرون فى العيزان الشرعى والقانونى
والشافعية فى الأصح عندهم^(١) والحنابلة^(٢)
والظاهرية^(٣)، والزيدية^(٤).

(١) حلية العلماء للقفال جـ ٤ ص ٣١٨ ، إحياء علوم الدين جـ ٣ ص ٩٥ وما بعدها ،
البيان للعرانى جـ ٥ ص ٣٥٥ ، العزيز شرح اللوجيز للرافعى جـ ٤ ص ١٢٦ ،
ومعالم القربة فى أحكام الحسبة لمحمد بن محمد بن أحمد القرشى الشافعى
المعروف بابن الأخوة المتوفى سنة ٧٢٩ هـ ، غنى بنقله وتصحيحه روبن لىوى
ص ٦٥ وما بعدها ط مكتبة المتنبى ، القاهرة (ن ، ت) ، الزواجر عن افتراق
الكبائر للإمام أحمد بن محمد بن على بن حجر الهيتمى السعدى الأنصارى الشافعى
المتوفى سنة ٩٧٣ هـ ، تحقيق / محمد محمود عبد العزيز ، سيد إبراهيم صادق ،
جمال ثابت جـ ١ ص ٤٥١ ، ط / دار الحديث ، القاهرة ، الطبعة الأولى ١٤٢٣
هـ ٢٠٠٢ م ، نياية الرتبة فى طلب الحسبة تأليف / عبد الرحمن بن نصر
الشيرازى المتوفى سنة ٦٨٩ هـ ، تحقيق د / السيد الباز العرينى ص ١٢ ، ط /
دار الثقافة ، الطبعة الثانية ١٤٠١ هـ ١٩٨١ م .

(٢) المغنى لابن قدامة جـ ٥ ص ٦٦٩ ، الشرح الكبير لشمس الدين أبو محمد عبد
الرحمن بن محمد بن قدامة المقدسى المتوفى سنة ٦٨٣ هـ ، جـ ٥ ص ٣١٣ ، ط
/ دار الحديث ، القاهرة ، الطبعة الأولى ١٤١٦ هـ ١٩٩٦ م ، وهو مطبوع
بهامش المغنى ، الإقناع للحجاوى جـ ٢ ص ١٨٦ .

(٣) المحلى لابن حزم جـ ٩ ص ٦٤ مسألة رقم ١٥٦٧ .

(٤) أصول الأحكام الجامع لأدلة الحلال والحرام للإمام المتوكل على الله أحمد بن
سليمان بن محمد بن المطهر بن على ابن الإمام الناصر أحمد بن الإمام الهادى
يحيى بن الحسين المتوفى سنة ٥٦٦ هـ ، تحقيق / عبد الله حمود العزى جـ ٢
ص ٨٦٠ ، ط / مؤسسة الإمام زيد بن على الثقافية ، للطبعة الأولى ١٤٢٤ هـ
٢٠٠٣ م ، البحر الزخار جـ ٤ ص ٣١٩ ، الروض النضير شرح مجموع الفقه
الكبير للقاضى شرف الدين الحسين بن أحمد بن الحسين بن أحمد بن على بن محمد
بن سليمان بن صالح السياغى الخيمى الصنعائى المتوفى سنة ١٢٢١ هـ ٣ =



الاحتكار والمحكرون في الميزان الشرعي والقانوني
والإمامية في رواية مرجوحة عندهم^(١) والإباضية^(٢).

الاتجاه الثاني:

ويرى أصحابه أن الاحتكار أمر منهي عنه شرعاً لكن النهي ليس
للتحريم بل هو للكرهية وهذا ما اتجه إليه جمهور الحنفية^(٣).

حص ٣٠٧ ، ط / دار الجبل بيروت (ن ، ت) التاج المذهب جـ ٣ ص ٣٨٥ ،
الاختبارات العلمية في المسائل الفقهية للإمام محمد بن علي الشوكاني المتوفى سنة
١٢٥٠ هـ ، لبي الحسن عبد الرحمن بن محمد العيزوي مراجعة القاضي محمد
بن إسماعيل العمراني تقديم القاضي إسماعيل بن علي الكوغب ص ٢٢٩ ، ط / دار
ابن حزم ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٢٦ هـ — ٢٠٠٥ م ، صفوة الأحكام من
نيل الأوطار وسبل السلام د . ١ / قحطان عبد الرحمن الدوري ص ١٣٨ ، ط / دار
الفرقان عمان ، الطبعة الثانية ١٤٢٤ هـ — ٢٠٠٣ م .

(١) المختصر النافع للحلي ص ١٤٤ ، شرائع الإسلام للمحلي جـ ٢ ص ١٥ ، مفتاح
الكرامة في شرح قواعد العلامة للمحقق السيد محمد جواد الحسيني العاملي المتوفى
سنة ١٢٢٦ هـ ، أشرف على التحقيق وعمل الفهارس على اصغر مراويد جـ ٨
ص ١٨٦ ، ط / دار التراث ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ — ١٩٩٨ م ،
المبادئ العامة للفقهاء الجعفرى لهاشم معروف الحسيني ص ٢٩٥ ، وما بعدها ، ط
/ دار القلم ، بيروت ، الطبعة الثانية ١٩٧٨ م .

(٢) شرح كتاب النيل لابن أطفيس جـ ٨ ص ١٧٥ ، وما بعدها ، البصيرة لأبي محمد
عثمان بن أبي عبيد الله الأصم ص ٤١ .

(٣) وكرهية الاحتكار عند جمهور الحنفية ليست كراهة عادية بل هي للتحريم .
يراجع في ذلك : الاختيار للموصلي جـ ٤ ص ١٦٠ ، شرح العناية على الهداية
للبارني جـ ٨ ص ٤٩١ وهو مطبوع بهامش شرح فتح القدير ، الجوهرة النيرة
جـ ٢ ص ٣٨٧ ، فتح باب العناية في شرح كتاب النفاية للإمام نور الدين علي بن
محمد بن سلطان المشهور بالملا علي القاري الزيروي المتوفى سنة ١٠١٤ هـ —



الاحتكار والمحكرون فى الميزان الشرعى والقانونى
وهو وجه عند الشافعية^(١) وهو قول الإمامية فى الراجح عندهم^(٢).
وهو قول الثورى^(٣) وهو قول الإباضية فى المرجوح عندهم كما نقل ذلك
صاحب البصيرة^(٤).

ولكن ما سبب اختلاف الفقهاء فى هذه المسألة ؟ أقول

إن المتنّبع لما قاله الفقهاء فى هذه المسألة يجد انهم قد ذكروا أن
سبب اختلافهم فيها راجع إلى أن الحكم المستتب من النهى الوارد فى
الأحاديث الواردة فى حكم الاحتكار ، فمن رأى أن النهى جاء مجرداً عن
القرائن قال بتحريمه وهم الجمهور ، ومن قال أن النهى قد جاء مقترناً
بقريئة ، قالوا بكراهته وهم جمهور الحنفية ومن وافقهم وهذه القريئة
اختلف القائلون بها فيما بينهم فمنهم من قال إن القريئة هنا التهديد
والتخويف ومنهم من قال غير ذلك .

من أجل هذا اختلف الأئمة المجتهدون فى هذه المسألة .

-
- =جـ ٤ ص ٤٥ ، ط / دار الضياء ، دار إحياء التراث العربى ، بيروت ، الطبعة
الأولى ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م ، تكملة البحر الرائق للطورى جـ ٨ ص ٢٢٩ .
(١) الحاوى الكبير للماورى جـ ٧ ص ٨٤ ، البيان للعمرانى جـ ٥ ص ٣٥٥ .
(٢) المبسوط فى فقه الإمامية لأبى جعفر محمد بن الحسن بن على الطوسى المتوفى
سنة ٤٦٠ هـ ، تصحيح وتعليق / السيد محمد تقى الكشفى جـ ٢ ص ١٩٥ ، ط/
دار الكتاب الإسلامى ، بيروت ، (ن ، ت) .
(٣) مختصر اختلاف العلماء جـ ٣ ص ٤٢٢ .
(٤) البصيرة لى محمد عثمان بن أبى عبيد الله الأصم ص ٤١ .



استدل كل من هذين الاتجاهين بأدلة عدة نذكر طرفاً منها وذلك على النحو التالى :

أولاً : أدلة الجمهور الذين قالوا بتحريم الاحتكار :

استدل أصحاب هذا الاتجاه على إثبات مدعاهم بالكتاب والسنة والآثار والمعقول .

أولاً : استدلالهم من الكتاب :

الناظر فى حقيقة الاحتكار يجد أن الهدف منه يؤدى على الظلم والظلم أمر منهى عنه شرعاً ، والناظر فى كتاب الله تبارك وتعالى يجد أن فيه أكثر من آية تنهى عن الظلم وتمنعه منعاً باتاً لما فيه من إضاعة الحقوق والتعاون على الإثم والعدوان وهو أمر منهى عنه شرعاً بمقتضى قول الله تعالى : ﴿ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ ﴾ ^(١) .

فالتعامل بالاحتكار والرضا به من الأفراد والجماعات تعامل على الإثم والعدوان وهو منهى عنه لأنه يؤدى على الظلم وقد بين الله تعالى فى قرأته أن من يخالف حدود الله وتعاليمه أصبح من الظالمين قال تعالى : ﴿ وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴾ ^(٢) ، وقال تعالى : ﴿ وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ ﴾ ^(٣) ، فإن قيل إن الآيتين ليس فيهما ما يدل

(١) سورة المائدة الآية ٢ .

(٢) سورة البقرة جزء من الآية ٢٢٩ .

(٣) سورة الطلاق الآية ١ .



الاحتكار والمحتكرون في الميزان الشرعي والقانوني
على تحريم الاحتكار لأنهما قد سبقا في شأن الطلاق ، قلنا العبرة بعموم
اللفظ لا بخصوص السبب كما قرر ذلك جمهور الأصوليين^(١) .

هذا وقد استأنس جمهور العلماء بآية قرآنية على تحريم الاحتكار
وهذه الآية هي قول الله تعالى في شأن المسجد الحرام وحكم الصد عنه
فقال سبحانه وتعالى : ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ
وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ الَّذِي جَعَلْنَاهُ لِلنَّاسِ سَوَاءً الْعَاكِفُ فِيهِ وَالْبَادِ وَمَنْ يُرِدْ
فِيهِ بِالْحَادِ بِظُلْمٍ نَذَقْنَا مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ﴾^(٢) .

قال العلماء الإلحاد هو الجور والميل والظلم وهو مجاوزة الحق
إلى الباطل ، وقد ذكر المفسرون في كتبهم عند تفسير هذه الآية أقوالاً
كثيرة أشهرها ما يلي :

أ - الإلحاد والظلم هو فعل كل خطيئة في الحرم فيدخل فيها الاحتكار
بطريق العموم .

ب - وقال طائفة من المفسرين الإلحاد هو الشرك .

ج - وقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه احتكار الطعام بمكة إلحاد .

(١) المستصفي من علم الأصول لبي حامد بن محمد الغزالي المتوفى سنة ٥٠٥ هـ -
ج ٢ ص ٨٨ وما بعدها ، ط / دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الثانية
(نعت) ، حاشية العلامة البنائي للشيخ عبد الرحمن بن جاد الله البنائي المغربي
المالكي المتوفى سنة ١١٩٨ هـ - ج ١ ص ٤٢٩ ، ط / مطبعة دار إحياء الكتب
العربية ، عيسى البابي الحلبي (ن ، ت) ، إرشاد الفحول للشوكانى ص ١٣١ ،
أصول الفقه الإسلامي أ . د / وهبه الرحيلي ج ١ ص ٢٧٣ ، ط دار الفكر
المعاصر ، بيروت ، دار الفكر ، دمشق ، الطبعة الثانية ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م .
(٢) سورة الحج الآية ٢٥ .



د - وقالت طائفة رابعة المراد بالآية القتل فى الحرم .

هـ - الحق أن الآية تتناول كل مخالفة ترتكب فى الحرم وقد نهى الشارع عنها فتتناول الاحتكار وغيره وتخصيصها بشيء دون شيء قول محل نظر^(١) .

(١)راجع فيما تقدم : الوسيط فى تفسير القرآن المجيد لى الحسن على بن احمد الواحدى النيسابورى المتوفى سنة ٤٦٨ هـ ، تحقيق / الشيخ عادل أحمد عبد الموجود ، الشيخ على محمد معوض د / احمد صبرة د / احمد عبد الغنى الجمل ، د / عبد الرحمن عويس تقديم أ . د / عبد الحى القراموى جـ ٣ ص ٢٦٥ وما بعدها ، ط / دار الكتب العلمية بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م ، المحرر الوجيز فى تفسير الكتاب العزيز للقاضى أبى محمد عبد الحق من غالب بن عطية الأندلسى المتوفى سنة ٥٤٦ هـ ، تحقيق / عبد السلام عبد الشافى محمد جـ ٤ ص ١١٦ ، ط / دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م ، تفسير القرآن العظيم المسمى (بتفسير ابن كثير) لأبى الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشى الدمشقى المتوفى سنة ٧٧٤ هـ ، تحقيق / سامى بن محمد السلامة جـ ٥ ص ١١٤ وما بعدها ، ط / دار طيبة للنشر والتوزيع بالسعودية ، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م ، بصائر ذوى التمييز فى لطائف الكتاب العزيز لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادى جـ ٣ ص ٥٤١ بصيرة فى ظلم وظما جـ ٤ ص ٥٢٠ وما بعدها ، بصيرة فى لبن ولج ولحد ولحف ، ط / مطابع الأهرام التجارية ، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م ، وهو من إصدارات المجلس الأعلى للشئون الإسلامية التابع لوزارة الأوقاف المصرية ، فتح القدير الجامع بين فنى الراوية من علم التفسير لمحمد بن على بن محمد الشوكانى المتوفى سنة ١٢٥٠ هـ ، تحقيق د / عبد الرحمن عميره ، وضع فهارسه وشارك فى تخريج أحاديثه / لجنة التحقيق والبحث العلمى بدار الوفاء جـ ٣ ص ٦٠٩ ، ط / دار الوفاء ، المنصورة ، الطبعة الثانية ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م ، الجامع لأحكام القرآن القرطبى جـ ١٢ ص ٣٩ وما بعدها ، معجم ألفاظ =



ومما تجدر إليه الإشارة هنا فى هذا المقام أن الجمهور حينما استدلوا بهذه الآية الكريمة على تحريم الاحتكار دعموا قولهم هذا بحديث أخرجه الإمام البخارى فى التاريخ الكبير وأبو داود فى سننه واللفظ له قال : حدثنا الحسن بن على ، حدثنا أبو عاصم ، عن جعفر بن يحيى بن ثوبان اخبرنى عمارة بن ثوبان حدثنى موسى بن باذان قال : أتيت يعلى بن أمية فقال : إن رسول الله - ﷺ - قال (احتكار الطعام فى الحرم إلحاد فيه) (١).

فهذا الحديث يؤكد تفسير الجمهور للآية الكريمة

ويمكن أن يناقش الجمهور فى استدلالهم بهذا الحديث فيقال:

إن الحديث لا يصح الاستدلال به لأنه حديث ضعيف ، بل لقد حكم عليه الإمام الذهبى بأنه حديث واه ، وسبب ضعف هذا الحديث أن فى إسناده جعفر بن يحيى بن ثوبان وهو منكر الحديث ، قال عنه ابن

= القرآن الكريم جـ ٢ ص ١٠٥ باب اللام مادة (لحد) ، البحر المحيط لأبى حيان جـ ٦ ص ٣٣٦ ، مفاتيح الغيب للرازى جـ ٨ ص ٢١٧ ، إحياء علوم الدين للغزالي جـ ٣ ص ٩٦ .

(١) سنن أبى داود للإمام أبى داود سليمان بن الأشعث السجستانى الأزدي المتوفى سنة ٢٧٥ هـ ، تحقيق د / عبد القادر عبد الخير ، د / سيد محمد سيد ، أ / سيد إبراهيم جـ ٢ ص ٨٦٣ كتاب المناسك باب تحريم حرم مكة حديث رقم ٢٠٢٠ ط / دار الحديث ، القاهرة ، الطبعة الأولى ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م ، التاريخ الكبير للحافظ أبى عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم الجعفى البخارى المتوفى سنة ٢٥٦ هـ جـ ٧ ص ٢٥٥ ، ط / دار الكتب العلمية ، بيروت (ن ، ت) .



الاحتكار والمحكرون في الميزان الشرعي والقانوني
المديني: مجهول ، بالإضافة على أن روايته هذه مما يريد لها ضعفاً أن
جعفر هذا رواها عن عمه وهو متصف باللين^(١) .

هذا بالإضافة على أن في إسناد هذا الحديث موسى بن باذان وهو
غير معروف أيضاً^(٢) ، والحق الذي لا مرية فيه أن الآية واضحة الدلالة
على كل مخالفة وأن تخصيصها بشيء بذاته تخصيص غير صحيح لأنه
لا دليل على ذلك^(٣) .

ومما يدل على تحريم الاحتكار قول الله تبارك وتعالى: ﴿يَا أَيُّهَا
الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ
تَرَاضٍ مِّنْكُمْ﴾^(٤) .

فهذه الآية تعد نصاً صريحاً في تحريم الاحتكار لأن الآية الكريمة
قد تضمنت نهياً صريحاً عن أكل أموال الناس بالباطل بأى كيفية وعلى
أى صورة ، ولم تخص الآية أموراً بذاتها بل جاءت عامة لتتناول كل ظلم
وباطل ، وقد قرر العلماء أن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب ،

(١) ميزان الاعتدال في نقد الرجال للإمام شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي المتوفى
سنة ٧٤٨ هـ تحقيق وتعليق الشيخ / على محمد معوض ، الشيخ / عادل أحمد
عبد الموجود أ . د / عبد الفتاح أبو سنة جـ ٢ ص ١٥١ ، ط / دار الكتب العلمية ،
بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م ، التاريخ الكبير جـ ٢ ص ٢٠٢ .

(٢) ميزان الاعتدال للذهبي جـ ٦ ص ٥٣٧ .

(٣) تفسير أبي السعود المسمى إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم ، لمحمد
بن محمد بن مصطفى العمادى المولى أبو السعود المتوفى سنة ٩٨٢ هـ ، جـ ٤
ص ١٥ ، ط / دار الفكر (ن ، ت) .

(٤) سورة النساء الآية ٢٩ .



الاحتكار والمحتكرون فى الميزان الشرعى والقانونى
فالآية بهذا تتناول أولياً تحريم الاحتكار وأن الاحتكار أمر منهى عنه
شريعاً بمقتضى هذا النص الكريم^(١).

وفى بيان الاستدلال بهذه الآية يقول الإمام الألوسى ما نصه
(والمراد من الأكل سائر التصرفات وعبر به لأنه معظم المنافع والمعنى
لا يأكل بعضكم أموال بعض والمراد بالباطل ما يخالف الشرع كالربا
والقمار والبخس والظلم ، قاله للسدى وهو المروى عن الباقر رضى الله
تعالى عنه وعن الحسن هو ما كان بغير استحقاق من طريق
الأعواض)^(٢).

ثانياً : استدلالهم من السنة :

الناظر فى سنة سيدنا رسول الله - ﷺ - ، والقارىء لها يجد أن
فيها أحاديث كثيرة تفيد فى جملتها أن التعامل بالاحتكار أمر محرم شرعاً
وسنأقتصر على ذكر طرف من هذه الأحاديث وذلك على النحو التالى :

أ - أخرج الإمام مسلم فى صحيحه وأبو داود وابن ماجه والترمذى
والدارمى فى سننهم والإمام احمد وأبو داود الطيالسى فى مسنديهما
وعبد الرزاق وابن أبي شيبه فى مصنفيهما والبخارى فى شرح السنة
واللفظ لمسلم عن يحيى بن سعيد قال : كان سعيد بن المسيب يحدث
أن معمرأ قال : قال رسول الله - ﷺ - (من احتكر فهو خاطيء)^(٣).

(١) الاستثمار فى الاقتصاد الإسلامى د / أميرة عبد اللطيف مشهور ، ص ٢٢٥ ، ط
/ مكتبة مدبولى (ن ، ت) التفسير الكبير للرازى ج٤ ص ٥٦ وما بعدها .

(٢) روح المعانى للألوسى ج٥ ص ١٥ .

(٣) يراجع فى تخريج هذا الحديث : صحيح مسلم للإمام أبى الحسين مسلم بن الحجاج
القشيري النيسابوري المتوفى سنة ٢٦١ هـ ، تحقيق / محمد فؤاد عبد الباقي -



الاحتكار والمحتكرون فى الميزان الشرعى والفتونى
فى بيان الاستدلال بهذا الحديث يقول الإمام النووى ما نصه: (قال
أهل اللغة: الخاطيء بالهمز: هو العاصى الأثم، وهذا الحديث صريح فى
تحريم الاحتكار) (١).

جـ ٣ ص ١٢٢٧ ، كتاب المساقاة باب تحريم الاحتكار فى الأوقات حديث رقم
١٦٠٥ خاص ١٢٩ ، ط / دار الحديث ، القاهرة ، الطبعة الأولى ١٤١٢ هـ —
١٩٩١ م ، سنن أبى داود جـ ٣ ص ١٤٩٦ كتاب البيوع فى النهى عن الحكرة
حديث رقم ٣٤٤٧ ، سنن أبى ماجه جـ ٣ ص ٥١٨ كتاب التجارات باب الحركة
والجلب حديث رقم ٢١٥٣ ، الجامع الكبير (سنن الترمذى) للإمام أبى عيسى
محمد بن عيسى الترمذى المتوفى سنة ٢٧٩ هـ ، تحقيق وتعليق د / بشار عواد
معروف جـ ٢ ص ٥٤٥ كتاب البيوع باب ما جاء فى الاحتكار حديث رقم ١٢٢٧
وقال عنه حديث حسن صحيح ، ط / دار الغرب الإسلامى ، الطبعة الثانية ١٩٩٨ م
، مسند الدارمى المعروف (سنن الدارمى) للإمام الحافظ أبو محمد عبد الله بن
عبد الرحمن بن الفضل بن بهرام الدارمى المتوفى سنة ٢٥٥ هـ ، تحقيق / حسين
سليم اسد الدارمى جـ ٢ ص ١٦٥٦ وما بعدها ، كتاب البيوع باب فى النهى عن
الاحتكار حديث رقم ٢٥٨٥ ، ط / دار المغنى ، دار ابن حزم ، الطبعة
الأولى ١٤٢١ ، ٢٠٠ م ، مسند الغمام أحمد بن حنبل جـ ٥ ص ٣٧ ، حديث رقم
١٥٧٥٨ ، ١٥٧٥٩ ، ١٥٧٦٠ ، ١٥٧٦١ ، مسند أبو داود الطيالسى جـ ٥ ص ١٦٤
، حديث رقم ١١٨٤ ، المصنف لحافظ أبى بكر عبد الرزاق بن همام الصنعائى
للمتوفى سنة ٢١١ هـ تحقيق حبيب الرحمن الأعظمى جـ ٨ ص ٢٠٣ كتاب
البيوع باب الحكرة حديث رقم ١٤٨٨٩ ، ط / توزيع المكتب الإسلامى ، بيروت ،
الطبعة الثانية ١٤٠٣ هـ — ١٩٨٣ م .

(١) شرح صحيح مسلم لمحيى الدين أبو زكريا يحيى بن شرف الشافعى النووى
للمتوفى سنة ٦٧٦ هـ ، تحقيق / عصام الصابطى ، حازم محمد عماد عامر
جـ ٦ ص ٤٨ وما بعدها ، ط / دار الحديث ، القاهرة ، الطبعة الأولى ١٤١٥ هـ
— ١٩٩٤ م .



الاحتكار والمحكرون فى الميزان الشرعى والفقونى

وقال الإمام القرطبى فى شرحه على صحيح الإمام مسلم ما نصه: وخاطيء : اسم فاعل من : خطيء بكسر العين ، وهمز اللام - يخطا - بفتح العين خطأ فى المصدر بكسر الفاء وسكون العين : إذا أثم فى فعله ، على وزن : علم ، يعلم ، علماً ، والاسم منه : الخطأ ت بفتح الخاء ، والطاء وأخطأ : إذا سلك سبيل خطأ عامداً ، أو غير عامد ، قاله أبو عبيد - وقال سمعت الأزهري يقول : خطيء : إذا تعدد وأخطأ : إذا لم يتعد ، إخطاء وخطئاً والخطأ الاسم قلت وهذا الحديث بحكم إطلاقه أو عمومه يدل : على منع الاحتكار فى كل شيء (١) .

ب - كما استدلوا بما أخرجه الإمام أحمد وأبو داود الطيالسى فى مسنديهما والدولابى فى الكنى والاسماء والطبرانى فى معجميه الكبير والأوسط والحاكم فى مستدركه والبيهقى فى السنن الكبرى واللفظ له قال حدثنا زيد بن أبى ليلى المعلى العدوى قال سمعت الحسن يقول دخل عبيد الله بن زياد على معقل بن يسار فقال معقل بن يسار سمعت رسول الله - ﷺ - يقول : (من دخل فى شيء من أسعار المسلمين ليغليه عليهم كان حقاً على الله أن يقذفه فى معظم النار يوم القيامة) (٢) .

(١) المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم ج٤ ص ٢٥٠ ، تهذيب اللغة للأزهري ج٧ ص ٤٩٦ : ٤٩٩ باب الخاء والطاء .

(٢) يراجع فى تخريج هذا الحديث : مسند الإمام أحمد بن حنبل ج٣٣ ص ٢٤٥ وما بعدها ، حديث رقم ٢٠٣١٣ مسند أبو داود الطيالسى ج٤ ص ١٢٥ حديث رقم ٩٢٨ ، الكنى والاسماء للإمام أبى بشر محمد بن أحمد بن حماد الدولابى المتوفى سنة ٣١٠ هـ وضع حواشيه الشيخ / زكريا عميران ، وضع فهرسه / أحمد شمس الدين ج٢ ص ٢٦٠ ، ط / دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى -



الاحتكار والمحكرون في الميزان الشرعي والقانوني

فهذا الحديث يفيد أن من تدخل بأى سبب من الأسباب فى رفع الأسعار فإنه يكون يوم القيامة مستحقاً للوعيد الذى حدده النبى - ﷺ - فى هذا الحديث ، ولا معنى لهذا إلا أن يكون الاحتكار لمرأ محرماً شرعاً ، فإن قيل إن هذا الحديث لا يصح الاستدلال به ، لأنه حديث ضعيف ، وسبب ضعفه أن فى إسناده زيد بن مرة وهو غير معروف فيكون الحديث ضعيف (١).

قلنا ، هذه المناقشة غير مسلم بها لأنها ليست قولاً لجميع العلماء ، بل هى قول لبعضهم أما البعض الآخر فقد وثقه كابن أبى حاتم وغيره ، والقاعدة فى هذا المقام انه لا يجوز إثبات المختلف فيه بالمختلف فيه ، وعلى فرض صحة هذه المناقشة فهى غير معتبرة أيضاً لأن لهذا الحديث

١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م ، المعجم الكبير لأبى القاسم سليمان بن احمد الطبرانى المتوفى سنة ٣٦٠ هـ ، تحقيق / احمد عبد المجيد السلفى ج ٢٠ ص ٢٠٩ وما بعدها ، حديث رقم ٤٧٩ ، ٤٨٠ ، ٤٨١ ، ط / مطبعة الزهراء الحديثة ، الطبعة الثانية ١٩٨٤ م ، المعجم الأوسط للحافظ أبى القاسم سليمان بن احمد الطبرانى المتوفى سنة ٣٦٠ هـ ، تحقيق / قسم التحقيق بدار الحرمين : أبو معاذ طارق بن عوض الله بن محمد ، وأبو الفضل : عبد المحسن بن إبراهيم الحسينى ج ٨ ص ٢٨٥ ، حديث رقم ٨٦٥١ ، ط / دار الحرمين للطباعة والنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ١٤١٥ هـ ١٩٩٥ م ، المستدرك للحاكم ج ٢ ص ١٢ وما بعدها كتاب البيوع باب الجالب إلى سوقنا كالمجاهد فى سبيل الله وسكت عنه ولم يتكلم عليه ، السنن الكبرى للإمام أبى بكر احمد بن الحسين بن على البيهقى المتوفى سنة ٤٥٨ هـ ، ج ٦ ص ٣٠ كتاب البيوع باب ما جاء فى الاحتكار ، ط / دار المعرفة ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م .

(١) مجمع الزوائد للهيثمى ج ٤ ص ١٠١ .



الاحتكار والمحكرون في الميزان الشرعي والقانوني
شواهد أخرى صحاح تقويه وتثبت معناه فيكون حجة ، لأنه حينئذ حديثاً
حسن لغيره والحسن لغيره حجة عند أكثر أهل العلم^(١) .

ج - كما استدلوا بما أخرجه الحاكم في مستدركه والبيهقي في شعب
الإيمان وابن أبي شيبة في مصنفه واللفظ للحاكم عن أبي أمامه قال
[إنه رسول الله - ﷺ - أن يحتكر الطعام]^(٢) .

فهذا الحديث قد تضمن بمنطوقه نهياً صريحاً عن الاحتكار وجاء
النهي مجرداً من القرائن ، فهو يفيد التحريم وهذا ما يقرره علماء الفقه
والأصول .

فإن قيل: إن هذا الحديث لا يصح الاستدلال به لأن في إسناده
القاسم بن عبد الرحمن الدمشقي وهو كثير الإرسال قلنا مع التسليم بذلك

(١) الجرح والتعديل لشيخ الإسلام أبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم بن إدريس بن
المنذر الحنظلي الرازي المتوفى سنة ٣٢٧ هـ ، ج٣ ص ٥٧٣ ، ط / دار إحياء
التراث العربي ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٣٧١ هـ - ١٩٥٢ م ، إرشاد طلاب
الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق للإمام محيي الدين أبي زكريا يحيى بن
شرف النووي الدمشقي المتوفى سنة ٦٧٦ هـ ، تحقيق ودراسة / عبد الباري فتح
الله السلفي ج١ ص ١٤٠ ، ط / مكتبة الإيمان الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ -
١٩٨٧ م ، مصطلح الحديث د / إبراهيم دسوقي الشهاوي ص ١٩ ، ط / دار وسام
للطباعة (ن ، ت) .

(٢) المستدرک للحاکم ج٢ ص ١١ كتاب البيوع باب لا يحتكر إلا خاطيء وسكت
عنه ولم يتكلم عليه ، شعب الإيمان للبيهقي ج٧ ص ٥٢٤ ، باب في أن يجب
المسلم لأخيه ما يجب لنفسه فصل ترك الاحتكار حديث رقم ١١٢١٢ ، المصنف
لابن أبي شيبة ج٥ ص ٤٧ ، كتاب البيوع والاقضية باب في احتكار الطعام
حديث رقم ١ .



الاحتكار والمحتكرون فى الميزان الشرعى والقانونى
إلا أن العلماء قد وثقوه واعتمدوا روايته بالإضافة إلى أن لهذا الحديث
شواهد أخرى صحاح ثبت معناه وتقويه .

فيكون حجة ، ويصبح الحديث حينئذ حديث حسن^(١) لغيره ومما
يؤيد صحة هذا الحديث ما أخرجه ابن أبى شيبة فى مصنفه والبيهقى فى
شعب الإيمان واللفظ له عن نوفل بن عبد الملك عن أبيه عن على قال :
(نهى رسول الله - ﷺ - عن الحكرة بالبلد)^(٢) .

فإن قيل: إن هذا الحديث لا يصح الاستدلال به لأن فى إسناده
نوفل بن عبد الملك وهو ضعيف قلنا: ليس هذا قول الجميع بل هو قول
البعض وقد ذكر ابن حجر العسقلانى أن نوفل هذا مستور الحال فتكون
روايته صحيحة^(٣) .

د - كما استدلوأ بما أخرجه الإمام البيهقى فى شعب الإيمان والطبرانى
فى المعجم الكبير ومسند الشاميين واللفظ للبيهقى عن معاذ بن جبل
قال : قال رسول الله و(بنس العبد المحتكر إذا رخص الله الأسعار
حزن وإذا أغلى فرح)^(٤) .

(١) تقريب التهذيب لأحمد بن على بن حجر العسقلانى المتوفى سنة ٨٥٢ هـ ،
تحقيق أ . د / عبد الوهاب عبد اللطيف ، ج ٢ ، ص ١١٨ ، ط / بدون اسم مطبعة ،
الطبعة الثانية ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م .

(٢) المصنف لابن أبى شيبة ج ٥ ص ٤٨ كتاب البيوع والأفضية باب فى احتكار
الطعام حديث رقم ٩ ، شعب الإيمان للبيهقى ج ٧ ص ٥٢٥ وما بعدها باب فى أن
يحب المسلم لأخيه ما يحب لنفسه فصل فى ترك الاحتكار حديث رقم ١١٢١٦ .

(٣) تقريب التهذيب ج ٢ ص ٣٠٩ .

(٤) شعب الإيمان ج ٧ ص ٢٥٢ باب فى أن يحب المسلم لأخيه ما يحب لنفسه
فصل فى ترك الاحتكار ، حديث رقم ١١٢١٥ ، المعجم الكبير للطبرانى ج ٢٠ -



الاحتكار والمحكرون في الميزان الشرعي والفقوني

فهذا الحديث قد دل دلالة واضحة على تحريم الاحتكار وأنه أمر ممنوع شرعاً ، وهذا للتحريم مستبطن من قول النبي - ﷺ - [بنس] وهو أسلوب ذم ، والذم لا يكون إلا على أمر ممنوع شرعاً .

وقد نوقش الجمهور في استدلالهم بهذا الحديث بأمر ثلاثة :

١ - أن هذا الحديث في إسناده بقية بن الوليد للكلاعي وهو كثير للتقليص عن الضعفاء ^(١) .

٢ - كما أن في إسناده هذا الحديث عطية بن بقية بن الوليد قال عنه ابن حبان أنه يخطيء ويغرب أى يأتي بالغرائب ^(٢) .

٣ - كما أن في إسناده هذا الحديث خالد بن معدان وهو لم يسمع من معاذ ابن حنبل ^(٣) .

ص ٩٥ حديث رقم ١٨٦ ، مسند الشاميين لأبي القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب اللخمي الطبراني المتوفى سنة ٣٦٠ هـ ، تحقيق / حمدي عبد المجيد السلفي ج ١ ص ٢٣٢ ، حديث رقم ٤١٢ ، ط / مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الثانية ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م .

(١) تقريب التهذيب ج ١ ص ١٠٥ ، المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين للحافظ محمد بن حيان بن أحمد أبي حاتم التميمي البستي المتوفى سنة ٣٥٤ هـ ، تحقيق / محمود إبراهيم زايد ج ١ ص ٢٠٠ وما بعدها ن ط / بدون ذكر اسم مطبعة ، الطبعة الثانية ١٤٠٢ هـ .

(٢) اللغات لأبي حاتم محمد بن حيان بن أحمد التميمي البستي المتوفى سنة ٣٥٤ هـ تحقيق / إبراهيم شمس الدين ، تركي فرحان المطصفي ج ٥ ص ٣٨٢ ، ط / دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م . وهو من منشورات محمد علي بيضون .

(٣) جامع التحصيل في أحكام المراسيل للحافظ صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكادي العلاني الشافعي المتوفى سنة ٧٦١ هـ تحقيق / أبو مصطفى حمدي عبد-



الاحتكار والمحكرون فى الميزان الشرعى والقانونى
ويمكن أن يجاب عن هذه الأمور الثلاثة فيقال : سلمنا للقائل
بصحّة هذه الأمور ، لكن لهذا الحديث شواهد أخرى صحاح تثبت معناه
وتقويه فيكون حجة لأنه يكون حديث حسن لغيره والحسن لغيره حجة عند
أكثر أهل العلم^(١) .

هـ — كما استدلوا بما أخرجه الحاكم فى مستدركه عن عبد الرحمن بن
أبى بكر بن المغيرة عن عمه اليسع بن المغيرة قال (مر رسول الله-
ﷺ برجل بالمسوق يبيع طعاماً بسعر هو أرخص من سعر السوق
فقال تبيع فى سوقنا بسعر هو أرخص من سعرنا قال نعم قال :
صبراً واحتساباً قال نعم قال : أبشر فإن الجالب إلى سوقنا كالمجاهد
فى سبيل الله والمحترك فى سوقنا كالملاحد فى كتاب الله)^(٢) .

فهذا الحديث يؤكد مضمون الأحاديث السابقة من أن الاحتكار أمر
محرم شرعاً ، وقد استفيد هذا المعنى من قول النبى- ﷺ - (والمحترك فى
سوقنا كالملاحد فى كتاب الله) .

حيث شبه النبى- ﷺ - المحترك بالملاحد فى كتاب الله والجامع بين
المشبه والمشبه به هو الغى والضلال والمخالفة لأمر الله ، والميل عن
الحق على الجور والباطل .

—المجيد السلفى ص ١٧١ ، ط / مكتبة النهضة العربية ، الطبعة الثانية ١٤٠٧ هـ —
١٩٨٦ م ، تقريب التهذيب ج ١ ص ٢١٨ .

(١) إرشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن الخلائق ج ١ ص ١٤ ، مصطلح الحديث
أ . د / إبراهيم نسوقى الشهاوى ص ١٩ .

(٢) المستدرک للحاكم ج ٢ ص ١٢ ، كتاب البيوع باب الجالب إلى سوقنا كالمجاهد
فى سبيل الله وسكت عنه الحاكم ولم يتكلم عنه .



وقد نوقش الجمهور فى استدلالهم بهذا الحديث بأمرين :

١ - أن هذا الحديث معضل والحديث المعضل لا تقوم به حجة وبيان ذلك أن فى إسناد هذا الحديث اليسع ، واليسع هذا يروى عن عطاء بن أبى رباح وابن سبرين كما ذكر ذلك بن حجر العسقلانى ، وقال عنه بعض العلماء أيضا أنه ليس بالقوى بل هو لين الحديث^(١) .

٢ - أن فى إسناد هذا الحديث محمد بن طلحة وهو متكلم فيه باللين والضعف فمن أجل هذين الأمرين ترك الأخذ بهذا الحديث^(٢) ويمكن أن يرد على هذه المناقشة فيقال : سلمنا للقائل بهذه المناقشة بما قال لكن لهذا الحديث شواهد أخرى صحاح تثبت معناه وتقويه فيكون حجة لأنه حينئذ يكون حديث حسن لغیره والحسن لغیره حجة عند أكثر أهل العلم^(٣) .

وخلاصة القول فى هذا المقام أن السنة المشرفة مليئة بالأحاديث الصحاح التى تفيد فى جملتها التحذير الشديد من التعامل بالاحتكار والوعيد بالعذاب الأليم لم يباشر ذلك وما قيل من مناقشات على بعض الأحاديث الواردة فى هذا المقام فإنها لا تؤثر على القول بتحريم الاحتكار.

(١) تهذيب التهذيب لشيخ الإسلام شهاب الدين أبى الفضل أحمد بن حجر العسقلانى المتوفى سنة ٨٦٢ هـ ج ٦ ص ٢٣٨ ، ط / مؤسسة التاريخ العربى ، دار إحياء التراث العربى ، بيروت ، الطبعة الثانية ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م .

(٢) تقريب التهذيب ج ١٧٣ ، تهذيب التهذيب ج ٥ ص ١٥٣ وما بعدها .

(٣) إرشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن الخلائق ج ١ ص ١٤٠ ، مصطلح الحديث أ . د / إبراهيم نسوقى الشهاوى ص ١٩ .



الاحتكار والمحتكرون في الميزان الشرعي والفقاهي

ولا شك أن أحاديث الباب تنهض بمجموعها للاستدلال على عدم جواز الاحتكار ولو فرض عدم ثبوت شيء منها في الصحيح فكيف وحديث معمر المذكور في صحيح مسلم والتصريح بأن المحتكر خاطيء كاف في إفادة عدم الجواز لأن الخاطيء المذنب للعاصي وهو اسم فاعل من خطيء (١).

ثالثاً : استدلالهم بالآثار :

المنتبغ لصحاب رسول الله - ﷺ - يجد أنه قد ورد عنهم آثار كثيرة تفيد في جملتها حرمة الاحتكار وكيف لا ، وهم المصاحبون لرسول الله - ﷺ - والمنتبغون لأقواله وأفعاله ، وسأذكر طرفاً من هذه الآثار بإيجاز وذلك على النحو التالي :

أ - أخرج الإمام مالك في موطأه والبيهقي في السنن الكبرى والبخاري في شرح السنة واللفظ للإمام مالك قال حدثني يحيى عن مالك أنه بلغه أن عمر بن الخطاب قال (لا حركة في سوقنا لا يعمد رجال بأيدهم فضول من إذهاب إلى رزق من رزق الله نزل بساحتها ، فيحتكرونه علينا ، ولكن أيما جالب جلب على عمود كبده في الشتاء والصيف ، فذاك ضيف عمر فليبيع كشف شاء الله وليمك كيف شاء الله) (٢) .

(١) نيل الأوطار ج ٥ ص ٢٦١ .

(٢) للموطأ : للإمام مالك بن انس المتوفى سنة ١٧٩ هـ ، تحقيق / محمد فؤاد عبد الباقي ج ٢ ص ٦٥١ كتاب البيوع باب الحركة والتربص حديث رقم ٥٦ ، ط / دار إحياء الكتب العربية (ن ، ت) ، السنن الكبرى للبيهقي ج ٦ ص ٣٠ كتاب البيوع باب ما جاء في الاحتكار ، شرح السنة للبخاري ج ٨ ص ١٧٨ كتاب البيوع باب الاحتكار تبع حديث رقم ٢١٢٧ .



الاحتكار والمحتكرون فى الميزان الشرعى والقانونى

ب - كما استدلوا بما أخرجه الإمام مالك فى موطأه وابن
أبى شيبة فى مصنفه والبغوى فى شرح السنة واللفظ لابن أبى شيبة
حدثنا يحيى بن سعيد القطان عن التيمى عن أبى نضرة عن أبى سعيد
مولى الأنصار عن عثمان بن عفان (أنه نهى عن الحكرة) (١).

ج - كما استدلوا بما أخرجه ابن أبى شيبة فى مصنفه حدثنا يحيى بن
سعيد القطان عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب عن ابن عمر
قال (الحكرة خطيئة) (٢).

د - كما استدلوا بما أخرجه ابن أبى شيبة فى مصنفه عن حفص بن
غياث عن ليث عن عبيد الله قال قال عمر (من احتكر طعاماً ثم
تصدق برأس ماله والربح لم يكفر عنه) (٣).

هـ - كما استدلوا بما أخرجه عبد الرزاق وابن أبى شيبة فى مصنفيهما
واللفظ لعبد الرزاق عن الثورى عن إبراهيم بن مهاجر عن عبد الله

(١) الموطأ للإمام مالك بن أنس ج ٢ ص ٦٥١ كتاب البيوع باب الحكرة والتربص
حديث رقم ٥٨ ، المصنف لابن أبى شيبة ج ٥ ص ٤٧ كتاب البيوع والأقضية
باب فى احتكار الطعام حديث رقم ٢ ، شرح السنة للبغوى ج ٨ ص ١٧٩ كتاب
البيوع باب الاحتكار تبع حديث رقم ٢١٢٧ .

(٢) المصنف لابن أبى شيبة ج ٥ ص ٤٧ كتاب البيوع والأقضية باب فى احتكار
الطعام حديث رقم (٤) .

(٣) المصنف لابن أبى شيبة ج ٥ ص ٤٧ كتاب البيوع والأقضية باب فى احتكار
الطعام حديث رقم (٥) .



الاحتكار والمحكرون في الميزان الشرعي والقانوني

بن بابويه عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال (ما من رجل يبيع الطعام ليس له تجارة غيره إلا كان خاطئاً أو باغياً) (١).

فهذه الآثار في مجموعها تفيد حرمة الاحتكار وأنه ممنوع شريعاً فإن قيل : إن هذه الآثار أو بعضها لا يصح الاستدلال بها لما فيها من ضعف ، قلنا إن تعدد الآثار يقوى بعضها بعضاً ، وبإنضمامها إلى الأحاديث الواردة عن رسول الله - ﷺ - في هذا الموضوع تجعلها قوية ، بل لقد ذهب بعض العلماء أن في المسألة إجماع بناء على هذه الآثار .

رابعاً : استدلالهم بالمعقول :

أما استدلالهم بالمعقول فحاصلة : أن الاحتكار فيه تضيق على الناس في أرزاقهم وأقواتهم وسبل معيشتهم ، وفيه ظلم لهم يمنعهم من الحصول على ما يحتاجون دون متاعب ومصاعب وفيه استغلال بشع لظروف الإنسان ، إضافة إلى أنه إهدار لحرية التجارة والصناعة وإغلاق لأبواب العمل أمام كثير من الأفراد ، وقتل لروح المنافسة المشروعة المنضبطة التي تؤدي إلى الإتيان والتفوق في جميع المجالات .

ولما كانت مثل هذه الأفعال تؤدي إلى إلحاق الضرر بالناس ، ولما كان من الأصول المعتمدة في التشريع أن الحرمة تكور مع الضرر فإن الاحتكار حرام لتوافر عنه الضرر فيه .

(١) المصنف لعبد الرزاق ج ٨ ص ٢٠٤ كتاب البيوع باب الحكرة حديث رقم

١٤٨٩٢ ، المصنف لابن أبي شيبة ج ٥ ص ٤٨ كتاب البيوع والأقضية باب في

احتكار الطعام حديث رقم (٨) .



الاحتكار والمحتكرون في الميزان الشرعى والقانونى

وقد أشار الإمام النجوى إلى هذا المعنى فقال ما نصه : (قال العلماء : والحكمة فى تحريم الاحتكار دفع الضرر عن عامة الناس كما أجمع العلماء على أنه لو كان عند إنسان طعام واضطر الناس إليه ولم يجدوا غيره أجبر على بيعه دفعاً للضرر عن الناس) (١) .

وجاء فى بدائع الصنائع للإمام الكاسانى ما نصه : (ولأن الاحتكار من باب الظلم لأن ما بيع فى المصر فقد تعلق به حق العامة فإذا امتنع المشتري عن بيعه عند شدة حاجاتهم غلبه فقد منعهم حقهم ومنع الحق عن المستحق ظلم وإنه حرام وقليل مدة الحبس وكثيرها سواء فى حق الحرمة لتحقيق الظلم) (٢) .

تلك هى مجمل الأدلة التى استدل بها الجمهور على إثبات مدعاهم ذكرناها بشيء من التفصيل .

ثانياً : أدلة أصحاب الاتجاه الثانى القائل بكراهة الاحتكار وعدم تحريمه:

استدل أصحاب هذا الاتجاه بالأدلة التالية:

أولاً : بما استدل به جمهور العلماء إلا أنهم حملوا النهى فى هذه الأدلة على الكراهة دون التحريم وهذا حمل غير صحيح ومخالف لما قرره علماء الأصول ، حيث قالوا إن النهى إذا جاء مجرداً من القرائن أفاد التحريم ، والنهى الوارد فى أدلة الجمهور كذلك فيكون كلام جمهور فقهاء الحنفية ومن وافقهم هنا غير معتبر .

(١) شرح صحيح مسلم للنجوى ج ٦ ص ٤٩ .

(٢) بدائع الصنائع للكاسانى ج ٥ ص ١٢٩ .



الاحتكار والمحتكرون في الميزان الشرعي والفقوني
ثانياً : إن الاحتكار يتنازعه أصلاً تعارضاً :

الأصل الأول : حل البيع والشراء بمقتضى حق الملكية ، او حرية التملك ، بناء على أصل الحل العام أو الإباحة الأصلية^(١).

الأصل الثاني : ما جاء من النهي عن الإضرار لقوله ﷺ - (لا ضرر ولا ضرار في الإسلام)^(٢) ، لكن النهي هنا لا لذات الفعل

(١) وهذا ما يعبر عنه في الفقه الإسلامي بالسلطنة المالية ، وهذا الأصل هو ما قرره أيضاً بعض الإمامية الذين يقولون بقول الحنفية ، وخلاصة ما قالوه : إن قاعدة (الناس مسطون على أموالهم) تدل على أن للناس أن يتصرفوا في أموالهم كما يشاءون ، وهي مطلقة من حيث الزمان والأحوال ، فكما أنهم مسطون على أموالهم في أوقات الخصب والسعة ، كذلك هم مسطون عليها في أوقات الجذب والعسر ، وكما أنهم مسطون عليها حين لا يلزم من منعها حاجة الناس ، كذلك هم مسطون عليها حين يؤدي حبسها والامتناع عن بيعها إلى حاجتهم ، وليس هنا ما يوجب رفع اليد عن هذه القاعدة إلا الأخبار الواردة في هذا المقام ، وهي لا تدل على لزوم من الكراهة ، والكراهة لا ترفع سلطة المالك على ماله .

يراجع فيما تقدم : مفتاح الكرامة ج ٨ ص ١٨٧ ، الاحتكار في الشريعة الإسلامية للشيخ / محمد مهدي شمس الدين ص ١٤٧ ، بحوث في عقد البيع د / علي مرعي ص ١٣٣ .

(٢) هذا الحديث جاء بألفاظ مختلفة عن عدد من الصحابة منهم عبادة بن الصامت وابن عباس ، وأبي سعيد ، وأبي سعيد الخدري وأبي هريرة وأبي لبابة وثعلبة بن مالك وجابر بن عبد الله ، وعائشة وغيرهم وله طرق متعددة تزيد على العشر ، وقد تكلم فيها العلماء لكن مجموعة هذه الطرق تجعله حديثاً صحيحاً لا سيما وإن له شواهد تقويه .

يراجع في تخريج هذا الحديث والحكم عليه : سنن ابن ماجه ج ٤ ص ٢٧ كتاب البيوع باب من بنى في حقله ما يضر بجاره حديث رقم ٢٣٤٠ ، ٢٣٤١ ، سنن الدارقطني لشيخ الإسلام علي بن عمر الدارقطني المتوفى سنة ٣٧٥ هـ ، تحقيق =



الاحتكار والمحكرون في الميزان الشرعي والقانوني
(الاحتكار) بل لعارض مجاور منفك ، وهو الضرر الذى ينشأ عن
الاحتكار ، ومن المتصور ان ينفك عنه ، إذ يمكن أن يتم البيع والشراء
على وجه لا يلحق ضرراً بالغير فلا تلازم ، ومن ثم لا يتسرب النهى إلى
أصل الفعل ، إذ ما دام التصرف والضرر متجاورين منفكين ، فلا
يعتبران بالتالى وحدة كاملة ، بحيث يتسرب النهى من أحدهما إلى الآخر
ضرورة .

ثلاثاً : قال الحنفية والآثار الواردة فى حكم الاحتكار كلها أخبار آحاد
وأخبار الآحاد لا تنفيذ إلا اللظن فيكون النهى الوارد فيها لكرامة
وليس للتحريم إذ التحريم^(١) عند الحنفية ما يثبت بدليل قطعى وليس

=/ السيد عبد الله هاشم يمانى جـ ٤ ص ٢٢٧ كتاب الأفضية والأحكام حديث رقم
٨٣ : ٨٦ ، ط / دار المعرفة ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م ،
المنن الكبرى للبيهقى جـ ٦ ص ٦٩ كتاب الصلح باب لا ضرر ولا ضرار مسند
الإمام احمد بن حنبل جـ ٥ ص ٥٥ حديث رقم ٢٨٦٤ ، المستدرك للحاكم جـ ٢
ص ٥٧ وما بعدها كتاب البيوع باب النهى عن المحاقلة والمحاضرة والمنابذة وقال
عنه هذا حديث صحيح الإسناد على شرط مسلم ولم يخرجاه ، نصب الراية
لأحاديث الهداية للعلامة جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف الحنفى الزيلعى
المتوفى سنة ٧٦٢ هـ ، جـ ٤ ص ٣٨٤ ، ط / دار الحديث بالقاهرة (ن ، ت) ،
المراسيل لأبى داود سليمان بن أشعث السجستاني المتوفى سنة ٢٧٥ هـ ، تحقيق
/ كمال يوسف الحوت ص ١٣٦ وما بعدها ، ط / دار الحنان مؤسسة الكتب الثقافية
، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .

(١) كشف الأسرار لعلاء الدين بن أحمد البخارى سنة ٧٣٠ هـ عن أصول فخر
الإسلام على بن محمد بن الحسين بن عبد الكريم البزدوى المتوفى سنة ٤٨٢ هـ
جـ ٢ ص ٣٧٠ وما بعدها ، ط / الفاروق الحديثة الطبعة الأولى (ن ، ت) ، فتح
الغفار بشرح المنار المعروف بمشكاة الأنوار فى أصول المنار ، تأليف / زين-



الاحتكار والمحتكرون في الميزان الشرعي والفتاوى

بدليل ظني^(١) وهذا الدليل منهم حاصلة ومضمونه : أن مناط
التحريم في اجتهادهم لم يتحقق في الاحتكار بينما لا يشترط جمهور
الفقهاء ما اشترطه الحنفية لثبوت مناط التحريم ، ومن ثم كان مود
الاختلاف بين الفريقين (تحقيق المناط) في قواعد الأصول^(٢) .

-الدين بن إبراهيم الشهير بابن نجم الحنفى المتوفى سنة ٩٧٠ هـ جت ٢ ص ٧٨ ،
ط / مطبعة مصطفى البابى الحلبي ، الطبعة الأولى ١٣٥٥ هـ - ١٩٣٦ م ،
بحوث في السنة المطهرة د / محمد محمود محمد فرغلي ج ٢ ص ٧٠ وما بعدها
، ط / دار الكتاب الجامعي ، الطبعة الأولى ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م ، خبر الواحد
في السنة وأثره في الفقه الإسلامى د / سهير رشاد مهنا ص ٢٣ ، ط / دار الشروق
، الطبعة الأولى (ن ، ت) ، من مصادر الفقه الإسلامى الكتاب والسنة بقلم /
محمد البنا ص ١٠٧ ، وما بعدها ، ط / مطبعة يوسف ، الطبعة الاولى ١٩٦٦ م ..
(١) محاضرات في أصول الفقه (مجموعة محاضرات أقيمت بجامعة دمشق سنة
١٣٨٠ هـ) أ . د / أحمد فهمى أبو سنة ص ٦١ ، ط / شركة الإمامة للنشر
والتوزيع ، الطبعة الأولى ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م ، الحكم التكليفي في الشريعة
الإسلامية د / محمد أبو الفتح البيانونى ص ٢٠٤ ، ط / دار القلم ، دمشق ، الطبعة
الأولى ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨ م .

(٢) تبين الحقائق شرح كثر الدقائق للعلامة فخر الدين عثمان بن على الزيلعي الحنفى
المتوفى سنة ٧٤٣ هـ ج ٦ ص ٢٧ ، ط / دار الكتاب الإسلامى ، الطبعة الثانية
(ن ، ت) ، الفناوى الهندية المسماة بالفناوى العالمكيرية للشيخ نظام وجماعة من
علماء الهند ج ٣ ص ٢١٤ ، ط / دار إحياء التراث العربى ، بيروت ، الطبعة
الرابعة ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م ، بحوث مقارنة في الفقه الإسلامى د / محمد
فتحي الدرينى ص ٤٥٨ : ٤٦٠ .



الاحتكار والمحتكرون في الميزان الشرعي والقانوني

مناقشة أدلة الحنفية ومن معهم :

بالنظر في الأدلة التي ذكرها أصحاب الاتجاه الثاني وهم جمهور فقهاء الحنفية ومن وافقهم نجد أن هذه الأدلة محل نظر لأنها وردت عليها عدة ملاحظات ويمكن إبراز هذه الملاحظات في الأمور التالية :

١ - أن الحنفية وحدهم هم الذين احتجوا بان النهي إذا كان لأمر مجاور منك لا يفيد التحريم وهذا أمر غير متفق عليه بين الأئمة فلا يصح الاحتجاج به على غيرهم .

٢ - الاحتكار كالربا يجمع أن في كل منهما كسباً خبيثاً بالانتظار ، والتربص بالناس الحاجة ولذا توعد للشارع على الاحتكار بمثل ما توعد على الربا .

٣ - أما قول الحنفية إن الناس مسلطون على أموالهم يفعلون فيها كيفما شاءوا وأن الأصل في العقود هو التراخي قول في ظاهره الصحة والمنطقية لكن هذا الكلام ليس على إطلاقه بل هو مقيد بأدلة شوعية أخرى وهذه الأدلة تحد من هذا الإطلاق من أجل تحقيق المصالح للعباد ورفع الضرر عنهم ، ومما لا شك فيه أن الاحتكار في المعاملات يعد من اعظم الضرر الذي يلحق للناس في معاشهم ، فالقول بكراهة الاحتكار لا يتناسب مع هذا الضرر الذي يلحق بالفرد والمجتمع وقد قال - رحمه الله - في حديثه الشريف (لا ضرر ولا ضرار)^(١)

وقد أجمع العلماء قديماً وحديثاً على اعتبار هذا الحديث قاعدة أساسية من قواعد التشريع الإسلامي

(١) هذا الحديث سبق تخريجه ص ٤٢ من البحث



الاحتكار والمحكرون في الميزان الشرعي والقانوني

وبيان ذلك أن الضرر إلحاق مفسدة بالغير ، والضرر مقابلة
الضرر بالضرر ، وقاعدة منع الضرر من هذه أركان الشريعة وأساس
المنع الفعل الضار وعلى هذا يجب شرعاً منع الاحتكار ؛ لأن حقيقة
حبس السلع انتظاراً للغلاء لما يترتب على هذا الفعل من حدوث الضرر
للمحتاجين للشيء المحتكر ، يقول أبو يوسف (كل ما أضر بالعامه حبسه
فهو احتكار وإن كان ثياباً أو دراهم ونحو ذلك اعتباراً لحقيقة الضرر إذ
هو المؤثر في الكراهة وهما اعتباراً للضرر للمتعارف المعهود ثم المدة إذا
قصرت لا تكون احتكاراً لعدم الضرر ، وإذا طالت تكون احتكاراً مكروهاً
لتحقيق الضرر) (١) .

٤ - لا يصار إلى الاحتجاج بقاعدة أصولية خاصة أصلوها هم وحدهم
ليعارضوا بها مقتضى أحاديث صحيحة انتهضت بمجموعها على
تحريم الاحتكار بل مفادها أنه كبيرة من الكبائر بالنظر لما قرره من
الوعيد الشديد ، والبراءة من الله تعالى ، وللعن ، والإثم ، ولا يقال
إنها أحاديث لا تفيد القطع حتى تفيد التحريم لأن هذا من أصول فقهم
فلا يحتج به على غيرهم .

٥ - إن تحريم الاحتكار يقضى به مبدأ سد الذرائع وهو أصل مقطوع
به ، لأن أحداً من الأئمة لا يقول بجواز التنزع إلى المحرم بحال (٢) ،

(١) تبين الحقائق جـ ١ ص ٢٧ ، الاحتكار أ . د / أحمد عفيفي ص ١١٠ ، بحوث
مقارنة أ . د / الدريني جـ ١ ص ٤٦٤ : ٤٦٦ .

(٢) بحوث مقارنة في الفقه الإسلامي أ . د / الدريني جـ ١ ص ٤٦٥ ، نظرية
التعسف في استعمال الحق في الفقه الإسلامي أ . د / فتحى الدريني ص ١٨١ وما
بعدها ، ط / مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الرابعة ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .



الاحتكار والمحكرون في الميزان الشرعي والقانوني
والأخذ بسد الذرائع أمر اعتبره جمهور العلماء^(١) ولا سيما إن جاء
مؤكد لنص أو إجمال وما نحن بصدده جاء فيه أحاديث كثيرة كما
سبق بيان ذلك.

(١) الذريعة : لغة : الوسيلة التي يراد بها الوصول إلى شيء ، وسدّها معناه : رفعها
وحسم مادتها ، بمنع هذه الوسائل ودفعها ، والذريعة في المعنى الإصطلاحي لها
مفهوم عام ، ومفهوم خاص أما المفهوم العام : فقد عرفها ابن القيم بأنها (ما كان
وسيلة وطريقاً إلى شيء) .
والذريعة بهذا المعنى تستوعب ما كان وسيلة إلى حرام أو الحلال وهي كما يقول
الفراقي كما يجب سدها يجب فتحها وتجرى عليها الأحكام التكليفية الخمسة من
الوجوب والحزمة والندب والكراهة والإباحة .
أما المفهوم الخاص للذريعة : فقد عرفها الشاطبي بأنها : [التوسل بما هو مصلحة
إلى مفسدة] .

وأغلب المذاهب الفقهية تتحدث عن سد الذرائع بهذا المعنى رفضاً أو قبولاً فالذريعة
إن في المعنى العام تعنى أن كل ما يؤدي على وجوب فهو واجب ، وكل ما يؤدي
على الحرام فهو حرام ، وعلى في المعنى الخاص أن كل مصلحة تؤدي إلى مفسدة
ينبغي سدها ، ولا تجاوز ذلك على ما يؤدي إلى المصلحة فالمفهوم الخاص يقول
بسد الذرائع فحسب والمفهوم العام يقول الذرائع وبفتحها أيضاً هذا وقد اتفق العلماء
على أن ما يؤدي قطعاً أو غالباً على مفسدة فإنه بعد اتفاقاً سواء قالوا باعتبار
الذرائع دليلاً أو حقوقها بدليل آخر وغنما الخلاف في الصور الأخرى ، فقد
اختلفت آراء العلماء فيها على ثلاثة مذاهب .

المذهب الأول :

ويقول به المالكية والحنابلة ن ويرون أن سد النزاء حجة ودليلاً شرعياً تبنى
عليه الفروع ، وطريقة من طرق استنباط الأحكام والمالكية يأخذون به في فروع
كثيرة .



المذهب الثانى :

ويقول به الأحناف والشافعية حيث يرون سد الذرائع غير حجة فى استنباط الأحكام ، وإن كان استقراء فروعهم الفقهية يدل على الأخذ بها دون عطائها اسم سد الذرائع.

أما الظاهرية فإنهم يرفضون سد الذرائع استكمالاً لموقفهم من منع الاجتهاد واعتباره أخذاً للدين بالرأى وهو مذموم فعدم القول بسد الذرائع عندهم مفهوم على هذا الوجه .

المذهب الثالث :

ويقول به الفراقى من المالكية وابن القيم من الحنابلة وهو عند التحقيق رأى الشيعة الإمامية ، حيث يعد سد الذرائع عندهم من باب المقدمات أى أن حكم الوسائل هو حكم أقضت إليه ، ولكنه لا يعد دليلاً مستقلاً فى مواجهة الأدلة الأخرى، وما ذهب إليه المالكية والحنابلة هو الراجح .

يراجع فيما تقدم : أصول الأحكام الشرعية د / محمد كمال الدين إمام ص ٢١٧ : ٢٢٢ ، ط / دار الجامعة الجديدة سنة ٢٠٠٥ ، غاية الوصول على دقائق علم الأصول (الأدلة المختلف فيها) ، د / جلال الدين عبد الرحمن ص ٢٨٩ وما بعدها ، ص ٢٣٧ : ٢٤٠ ، ط / النسر الذهبى ، الطبعة الثانية ١٤١٩ هـ — ١٩٩٩ م ، الأدلة المختلف فيها وأثرها فى الفقه الإسلامى د / عبد الحميد أبو المكارم إسماعيل ص ١٦٦ : ١٦٨ ، ط ١٩٥ وما بعدها ، ط / دار المسلم (ن ، ت) ، الموافقات فى أصول الشريعة لإبراهيم بن موسى اللخمى الغرناطى المالكى المعروف بالشاطبى المتوفى سنة ٧٩٠ هـ ، ج ٤ ص ١٩٨ وما بعدها ، ط / دار المعرفة ، بيروت (ن ، ت) ، أعلام الموقعين عن رب العالمين لابن قيم الجوزية المتوفى سنة ٧٥١ هـ ، تحقيق / عصام الدين الصبابطى ج ٣ ص ١١٠ ، وما بعدها ، ط / دار الحديث ، الطبعة الأولى ١٤١٤ هـ — ١٩٩٣ م ، بحوث فى الأدلة المختلف فيها عند الأصوليين أ . د / محمد السعيد على عبد ربه ص ١٩٤ وما بعدها ، ص ٢٠٦ : ٢١٥ ، ط / مطبعة السعادة بالقاهرة ، الطبعة الأولى ١٤٠٠ هـ — ١٩٨٠ م .



الاحتكار والمحكرون في الميزان الشرعي والفقوني

٦ - إن موضوع المسألة محل البحث ، هو (الضرر العام) فإذا تناولنا المسألة منظوراً إلى موضوعها يقطع النظر عن أحاديث الباب ، نجد ان الأدلة المقطوع بها نتناولها بالتحريم قطعاً على ما ذهب إليه الجمهور ، والسنة جاءت مؤكدة لمقتضاها وبذلك يتم اتساق المنطق التشريعي بين الجزئي والكلّي في الإسلام .

٧ - كما أن أدلة الحنفية التي حملوها على الكراهة تتنافى مع قاعدة أخرى من قواعد الشرع وهذه القاعدة هي براءة المفسدات مقدم على جلب المصالح^(١) ، فقول الحنفية يتنافى مع هذه القاعدة تماماً ، وفي

(١) المراد من هذه القاعدة : أنه إذا تعارضت مفسدة ومصلحة وكانت المفسدة أعظم من المصلحة وجب تقديم دفع المفسدة وغي استلزم ذلك تقوية المصلحة ، لأن اعتناء الشارع بالمنهيات أشد من اعتناؤه بالمأمورات ، ومن شواهد هذه القاعدة قول الله تبارك وتعالى (يسألونك عن الخمر والميسر قل فيهما أثم كبير ومنافع للناس وإثمها أكبر من نفعها) سورة البقرة الآية ٢١٩ .

فحرم الله الخمر والميسر ، لأن مفسدتهما أعظم من مصلحتهما ، قال الحافظ ابن كثير رحمه الله في تفسير هذه الآية أما إثمها فهو في الدين . وأما المنافع فدنوية من حيث عن فيها نفع البدن ومضم الطعام وإخراج الفضلات وتشجيع بعض الأذهان ولذة الشدة المطرية التي فيها وكذا بيعها والانتفاع بثمنها ، وما كان يقسمه بعضهم من الميسر فينفقه على نفسه أو عياله ، ولكن هذه المصالح لا توازي مضرتها ومفسدته الراجعة لتعلقها بالعقل والدين) .

وخلاصة القول : أن دفع المفسدة مقدم على جلب المنفعة عند التعارض ، فإذا كانت هناك مفسدة ومنفعة وجب إزالة المفسدة قبل تحصيل المنفعة ، لأن في دفع المفسدة تحصيل منفعتين في الواقع ، وذلك لأن وجود المفسدة يؤثر تأثيراً سلبياً على تحصيل المنفعة وقد قالوا أيضاً (التخلية مقدمة على التحلية ٩ أي إزالة العقبات من طريق جلب المنفعة مقدم عليها حتى يتسنى الانتفاع بالشئ على الوجه الأكمل -



ولذا شرعت الطهارة قبل الصلاة ، وهي تخلية البدن من الأخباث والأحداث ، كما أن دفع المفسدة قم على جلب المنفعة لحكمة أخرى حاصلها أن المفسدة إذا لم تدفع في أول أمرها ربما تتفاقم وتنتشر وتجر إلى مفاصد أخرى وتعمل بين جلب المنافع الدنيوية والأخروية .

يراجع فيما تقدم : القواعد الفقهية د / عبد العزيز محمد عزام ص ١٤٥ وما بعدها ، ط / دار الحديث ، القاهرة ، الطبعة الأولى ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م ، فقه الإسلام د / حسن احمد الخطيب ص ٢٣٠ وما بعدها ، ط / الهيئة العامة للكتاب ١٩٩٢ م ، تطبيقات قواعد الفقه عند المالكية ، أ . د / الصادق بن عبد الرحمن الغرباني ص ١٣٢ : ١٣٤ ن ط / دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث ، الطبعة الأولى ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م ، القواعد الفقهية بين الأصالة والتوجيه أ . د / محمد بكر إسماعيل ص ١٠٧ ، ط / دار المنار ، الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م ، القواعد الفقهية المستخرجة من كتاب إعلام الموقعين لبي عبد الرحمن عبد المجيد الجزائري ، تقديم الشيخ / بكر بن عبد الله أبو زيد ص ٣٣٩ : ٣٤٣ ن ط / دار ابن القيم ، دار ابن عفان ، الطبعة الأولى ١٤٢١ هـ ، تفسير ابن كثير ج ١ ص ٥٧٩ ، الأشباه والنظائر على مذهب أبي حنيفة النعمان تأليف الشيخ / زين العابدين بن نخيم المتوفى سنة ١٩٨٦ م ، الأشباه والنظائر ، تأليف / تاج الدين عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي المتوفى سنة ٧٧١ هـ ، تحقيق الشيخ / عادل احمد عبد الموجود ، الشيخ م على محمد معوض ج ١ ص ١٠٥ ، ط / دار الكتب العلمية الطبعة الأولى ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م ، الأشباه والنظائر في قواعد وفروع فقه الشافعية تأليف الإمام / جلال الدين عبد الرحمن ابن أبي بكر السيوطي ، تحقيق / طه عبد الرؤوف سعد ، عماد البارودي ص ١٧٩ ، ط / دار البيان العربي الطبعة الأولى (ن ، ت) ، المنشور في القواعد للزركشي للشيخ / بدر الدين محمد بن بهادر الشافعي المتوفى سنة ٧٩٤ هـ ن تحقيق د / تيسير فائق أحمد محمود ج ١ ص ١٢٥ وما بعدها ، ص ٣٤٨ وما بعدها ، ط / وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية ، الطبعة الأولى (ن ، ت) ، قواعد الأحكام في مصالح الأنام / أبي محمد عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام السلمي المتوفى -



الاحتكار والمحكرون في الميزان الشرعي والفقوني

المقابل نتفق مع قول الجمهور وأدلته ، وبيان ذلك أن للمفاسد سريانا وتوسعا كالوباء والحريق فمن الحكمة والحزم القضاء عليها في مهدها، ولو ترتب على ذلك حرمان البعض من تحصيل المنافع أو تأخير تحصيلها ، ولهذا كان حرص الشارع على منع المنهيات أقوى من حرصه على تحقيق المأمورات، ومما يؤيد هذا المعنى ويؤكد ما أخرج الإمام مسلم في صحيحه والنسائي في سننه والإمامان أحمد وأبو يعلى في مسنديهما واللفظ لمسلم عن حرمة بن يحيى التجبى أخبرنا ابن وهب أخبرني يونس عن ابن شهاب أخبرني أبو سلمة بن عبد الرحمن وسعيد بن المسيب قالا كان أبو هريرة يحدث انه سمع رسول الله - ﷺ - يقول : [ما نهيتكم عنه فاجتنبوه وما أمرتكم فافعلوا منه ما استطعتم فإنما أهلك الذين من قبلكم كثرة مسائلهم واختلافهم على أنبيائهم] ^(١) وتأسيساً على ذلك يجب شرعاً منع الاحتكار أو

سنة ٦٦٠ هـ ج ١ ص ١٢٤ وما بعدها ، ط / مؤسسة الريان ، الطبعة الثانية ١٤١٩ هـ ١٩٩٨ م ، القواعد الصغرى " للفوائد في مختصر القواعد " تأليف / العز بن عبد السلام أبي محمد عز الدين عبد العزيز عبد السلام السلمي المتوفى سنة ٦٦٠ هـ ، تحقيق / عادل احمد عبد الموجود ، على محمد معوض ص ٤٨ وما بعدها ، ط / دار الجيل ، الطبعة الثانية ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م .

(١) صحيح مسلم ج ٤ ص ١٨٣٠ وما بعدها كتاب الفضائل بسبب توفيره - ﷺ - وترك إكثار سؤاله بما لا ضرورة إليه ، أو لا يتعلق به تكليف وما لا يقع ونحو ذلك حديث رقم عام ١٣٣٧ خاص ١٣٠ ، ١٣١ سنن النسائي ج ٥ ص ١١٦ كتاب المناسك باب وجوب الحج حديث رقم ٢٦١٨ ، مسند الإمام أحمد ج ١٢ ص ٣٢٥ حديث رقم ٧٣٦٧ ، مسند أبو يعلى الموصلى ج ٥ ص ٤٣٠ حديث رقم ٦٢٧٥ .



الاحتكار والمحكرون فى الميزان الشرعى والفتونى
التعدى فى الأسعار ولو ترتب على ذلك حرمان المحكرين من تحقيق
الأرباح الفاحشة^(١) .

٨ - كما أن أدلة الحنفية وتوجيهها على النحو الذى ذكره ننتافى أيضاً
مع قاعدة أخرى من القواعد التى قررتها الشريعة الغراء وهذه
القاعدة هى : يتحمل الضرر الخاص لدفع الضرر العام^(٢) وقول

(١) الاحتكار وموقف الشريعة الإسلامية ا . د / احمد مصطفى عفيفى ص ١١١ .
(٢) فالأصل أن الإنسان مأذون له فى تصرفاته التى تجلب له مصلحة أو تدفع عنه
مفسدة ، وإن منعه من هذه التصرفات ضرر خاص لاحق به ، لكن قد ينشأ عن
تصرفه ضرر عام ، يلحق المسلمين أو قطراً من أقطارهم أو جماعة عظيمة ،
ويغلب الظن بوقوعه عند ذلك يمنع الإنسان من هذا التصرف ، وعليه أن يتحمل
ضرره الخاص به دفعاً للضرر العام ، فيمنع تجار السلاح من بيعه فى أيام
الحروب الأهلية لأنه يساعد على إشعال الفتنة ومن ذلك منع التجار بما يقدروه من
الإيمان فى وقت قل فيه الطعام أو الكسوة أو الدواء وتغالوا فى رفع الأسعار ،
حيث يسعر ولى الأمر هذه المبيعات بمعرفة أهل الخبرة ، وكذلك يمنع التجار من
احتكار ما يحتاج إليه الناس ، ومن احتكر شيئاً أمر ببيعه ولى الأمر جبراً عليه ،
ومنه من زرع الخشخاش إذا انتشر بين الناس اتخاذ الحشيشة والأفيون منه
وتعاطيها ، وكذلك يمنع بيع العنب ممن يعلم انه يتخذه خمرأ ، ويحجر على المفتى
الجاهل ، أو الذى يعلم الناس الحيل ، وكذلك على الطبيب الذى ليست له خبرة
كافية يعلم الطب ، وكذا على المتعهد بتأجير المواصلات أو المنازل إذا اتضح انه
مفسد ليس عنده ما يكرهه ؛ لأن هؤلاء جميعاً يدخلون الضرر العام على الجماعة ،
فى الدين أو فى النفس أو فى المال وكذلك تؤخذ دارأ أو أرض تعينت لتوسيع
مسجد أو طريق - بقيمتها العادلة - جبرأ على صاحبها ، ومنه المنع من دخول
بلد وقع بها الوباء ، ومن الخروج منها ؛ لما فى ذلك من الحدم من انتشاره ، وكل
متصرف فى ملكه يمنع من التصرف فيه إذا ترتب عليه ضرر عام ، كمن يقيم فى -



الجمهور بالتحريم يتفق مع هذه القاعدة تماماً وبيان ذلك أن الشريعة تنص على ضرورة أن يحجر على الطبيب الجاهل والمكارى المفلس وإن تضرروا بذلك الحجر دفعا لضررهم عن الجماعة فى أرواحها، ودينها وأموالها ومن ثم فإن للقاضي أن يبيع أموال المحتكرين المحبوسة عن العامة وإن أضرهم ذلك دفعا لضرر الاحتكار عن العامة^(١) ويجوز تحديد الأسعار على الباعة عند تجاوزهم وغلوهم فيها وإن أضرهم ذلك دفعا لضرر الاستغلال عن العامة^(٢).

٩ - كما أن قول الحنفية بكراهة الاحتكار قول يتنافى مع أساس آخر من أسس التشريع الإسلامى وهذا الأساس هو أنه يتحمل الضرر لدفع الضرر الأعلى وهذا الأساس أساس عظيم ومتمين فى الإسلام اهتـم ببيانه علماء الشريعة الغراء وأولوه عناية فائقة وبنوا عليه فروع ومسائل تكاد لا تحصى ومن كثرتها أوصلها الإمام السيوطى على ألف وخسمائة فرع ومسألة^(٣).

سملكه وسط السكان أو قريبا منهم فرناً للحدادة أو للخبز أو محلجا للقطن أو مصنعا للكتان .

يراجع فيما تقدم / قاعدتان فقهيـتان العادم محكمة - لا ضرر ولا ضرار - للشيخ العلامة د / أحمد فهمى أبو سنة ص ٥٢ وما بعدها ، ط / دار البصائر ، الطبعة الأولى ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م ، نظرية للتصـف فى استعمال الحق فى الفقه الإسلامى أ . د / الدرينى ص ٢٣٥ وما بعدها .

(١) الاحتكار وموقف الشريعة الإسلامية منه أ . د / أحمد غيفى ص ١١١ .

(٢) الاحتكار وموقف الشريعة الإسلامية منه أ . د / أحمد غيفى ص ١١١ .

(٣) إذا كان الضرر الأشد لا يمكن دفعه إلا بتحمل ضرر أخف منه ، يتحمل الضرر الأخف لدفع الضرر الأشد كحبس الإنسان لينفق على زوجته وأولاده والديه؛ لأن-



الاحتكار والمحكرون فى الميزان الشرعى والقانونى

وبالنظر فى هذا الأساس العظيم نجد انه يتفق تماماً مع قول الجمهور ويضعف قول الجمهور الحنفية ومن معهم وبيان أن الشريعة الغراء توجب النفقة الفقراء على الأغنياء من الأقارب لأن ضرر الأغنياء بفرضها أخف من ضرر الفقراء بعدمه ، وكذلك يمنع الاحتكار ويسعّر على المحتكرين أموالهم وتباع عليهم ولو دفع عليهم ضرر بمسبب هذه الإجراءات إلا انه قليل إذا ما قورن بفداحة الضرر الذى يقع على العامة من جراء حبس المحتكرين لأموالهم تلك هى أبرز وأهم المناقشات التى نكرها العلماء على أدلة جمهور الحنفية ومن وافقهم ذكرناها بشيء من التفصيل ليقف القارئ العزيز على حقيقة هذه القضية .

بيان رأى الراجح :

يعد هذا العرض المفصل لاتجاهات الفقهاء فى حكم الاحتكار وذكر ما استدل به كل اتجاه ومناقشة ما أمكن مناقشته أرى أن الراجح هو ما اتجه إليه أصحاب الاتجاه الأول وهم جمهور الفقهاء الذين قالوا بتحريم الاحتكار تحريماً صريحاً وذلك للأسباب التالية :

١ - قوة أدلة الجمهور التى استندوا عليها وهذه القوة قد تمت وتحقق بعد رد ودفع المناقشات التى وردت عليها والتى سبق ذكرها .

مضرر الحبس أخف من ضرر الامتناع عن الإنفاق ، وكمن اشترى أرضاً وبنى فيها أو غرس ، ثم استحققت ووجد ان قيمة البناء اكبر من قيمة الأرض ؛ فسن البانى يأخذ الأرض بالقيمة ، ومثله الغاصب إذا غرس فى الأرض المغصوبة ثم أخذها الغصوب منه ، وكان الغاصب لو قلع شجرة لحق الغصوب منه ضرر اكبر يأخذه من الغاصب بقيمته مستحق القلع .



الاحتكار والمحتكرون في الميزان الشرعى والفقائونى

٢ - ضعف أدلة جمهور فقهاء الحنفية ومن معهم وهذا الضعف يتمثل فى مخالفة هذه الأدلة للقواعد الأصولية والفقهية ولا سيما أن هذه الأدلة قد بناها فقهاء الحنفية على قواعد مذهبية وهذه القواعد أمر مختلف فى اعتبارها بين العلماء وقد قرر علماء الفقه والأصول انه لا يجوز إثبات المختلف فيه بالمختلف فيه . .

٣ - أن الاحتكار من شأنه تحقيق مصلحة فردية وانه من المقرر شرعاً أنه إذا تعارضت مصلحة الفرد مع مصلحة الجماعة يقدم الفقهاء مصلحة الجماعة على الفرد كما هو واضح فى القرآن والسنة والقواعد العامة وإن كل ما يكون سبباً فى إحداث الضرر العام فإنه يكون محرماً قطعاً وإلا لم يتقرر وجوب رفعه .

٤ - إن ارتفاع الأسعار والحد من زيادة الإنتاج وتأخر الصناعة وتحكم المحتكر فى السعر يدل على أن الاحتكار ظلم للناس وضرر بهم ، والضرر يجب إزالته لقول النبى - ﷺ - (لا ضرر ولا ضرار) ^(١) وللقاعد الفقهية (الضرر يزال) ^(٢) .

(١) هذا الحديث سبق تخريجه ص ٤٢ من البحث

(٢) هذه القاعدة أصل عظيم من أصول الإسلام يبنى عليها كثير من أبواب الفقه وهى القاعدة الكلية (المشقة تجلب التيسير) متحدتان متداخلتان وتعبيران عن وجوب رفع الضرر بعد وقوعه .

وأصلها قوله - ﷺ - [لا ضرر ولا ضرار] هذا الحديث سبق تخريجه ص ٤٢ من البحث أى لا يضر الرجل اخاه مبتكناً فى شئ ولا ضرار أى لا يجازيه على ضرره به ، بل يعفو او يصفح عنه ، فالضرار من اثنين والضرر من واحد ويشهد لهذا الأصل نصوص كثيرة من الكتاب والسنة منها قوله تعالى (ومن بعد وصية يوصى بها أو دين غير مضار) "سورة النساء الآية ١٢" فنهى عن الإضرار فى-



- الوصية وقوله عز وجل (لا تضار والدته وبولدها ولا موليد له بولده) " سورة النساء الآية ١٢ " فهي عن الإضرار في الوصية وقوله عز وجل (لا تضار والدته وبولدها ولا مولود له بولده) " سورة البقرة الآية ٢٣١ " ، فهي عن الإضرار في الرضاع وقوله سبحانه (فامسكوهن بمعروف أو سرحوهن بمعروف ولا تمسكوهن ضرراً لتعتكوا ومن يفعل ذلك فقد ظلم نفسه) " سورة البقرة الآية ٢٢٣ " فهي عن الإضرار في الرجعة في النكاح .

ومن السنة قول النبي - ﷺ - [لا يمنع أحدكم جاره أن يغرز خشبة على جداره]
فنهى النبي - ﷺ - الجار أن يمنع جاره من الانتفاع بملكه والإرفاق به لأن في منعه ضرراً وله وقد أشار ابن القيم رحمه الله تعالى في هذا المعنى فقال في أعلام الموقعين [من محاسن الشريعة وعدلها وقيامها بمصالح العباد وردوها بالشفعة ولا يليق بها غير ذلك فإن حكمة الشارع تقتضت رفع الضرر عن المكلفين ما أمكن فإنه لم يكن رفعه إلا بضرر أعظم منه إيقاه على حاله وإن أمكن رفعه بالقرع ضرر دون رفعه به ، ولما كانت الشركة منشأ للضرر في الغالب فإن الخطاء يكثر فيهم بغى بعضهم على بعض شرع الله سبحانه رفع الضرر بالتسوية تارة من أفراد كل من الشريكين بنصيبه وبالشفعة تارة وفرداً أحد الشريكين بالجملة إذا لم يكن على الآخر ضرر في ذلك فإذا أراد بيع نصيبه وأخذ عوضه كان شريكه أحق به من الأجنبي وهو يصل إلى غرضه من العوض من أيهما كان فكان الشريك أحق بنفع العوض من الأجنبي ويزول عنه ضرر الشركة ولا ينضر للباقي لأنه يصل على حقه بالثمن وكان من أعظم العدل وأحسن الأحكام للمطابقة للحقوق ومصالح العباد]

يراجع فيما تقدم : صحيح البخاري جـ ٣ ص ١٠٢ ، كتاب المظالم لا يمنع جاره أن يغرز خشبة في جداره حديث رقم ٢٤٦٣ ، أعلام الموقعين جـ ٢ ص ١٢٠ وما بعدها ، القواعد الفقهية المستخرجة من كتاب أعلام الموقعين ص ٣٢٣ : ٣٢٦ ، شرح القواعد الفقهية للشيخ أحمد بن الشيخ محمد الزرقا المتوفى سنة ١٣٥٧ هـ ، تحقيق / مصطفى أحمد الزرقا ص ١٧٩ : ١٨٣ ، ط / دار القلم ، دمشق ، الطبعة الخامسة ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م ، القواعد الفقهية از د / عبد العزيز عزلم-



الاحتكار والمحكرون فى الميزان الشرعى والقانونى

٥ - الاحتكار يتضمن مخاطر كثيرة من هذه المخاطر :

أ - التلاعب بالأسعار .

ب - حبس السلع عن الأفراد والجماعات وفى هذا إيذاء عظيم للأمة بأسرها .

ج - المحتكر حينما السلع يعبر عن باطنه وداخله الملىء بالضغائن والحقد والغل والجسد على عباد الله وكلها أمور مقوَّنة شرعاً .

د - الاحتكار يجعل صاحبه مستحق للعن والطرد من رحمة الله فى الآخرة والكراهية من الناس فى الدنيا وتوعد بالجزام والبرص كما أخبر النبى - ﷺ - بذلك فهذه الأمور مجتمعة تؤيد وتقوى القول بتحريم الاحتكار^(١) .

ص ١٢٦ : ١٢٩ ، الأشباه والنظائر للسبكي ج ١ ص ٤١ ، الأشباه والنظائر للسيوطى ص ١٧٢ ، وما بعدها ، الاحتكار وموقف الشريعة الإسلامية منه أ . د / احمد مصطفى عفيفى ص ١٠٩ وما بعدها ، نظرية التعسف فى استعمال الحق أ . د / الدرينى ص ٢٢٧ وما بعدها ، الفقه الإسلامى قواعد الفقه ونظريات العامة ونظرية الحق ، الملكية ، نظرية العقد ا د / محمد كمال الدين إسم ص ٤٢ ، ط / دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية الطبعة الأولى ٢٠٠٤ م .

(١) الملكية الفردية فى النظام الاقتصادى الإسلامى أ . د / محمد بلتاجى ص ٢١٠ وما بعدها ، نشر مكتبة الشباب بالقاهرة ، الطبعة الأولى ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨ م ، نظرية التملك فى الإسلام أ . د / أحمد العبد الرحمن الجندل ص ٦٠ ، ط / مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الثانية ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م ، قيود الملكية الخاصة د / عبد الله بن عبد العزيز المصلح ص ٣٠٧ ، ط / دار المؤيد بالرياض ، الطبعة الثانية ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م .



٦ - يرى جمهور المفسرين أن احتكار الطعام في الرحم إلحاد والإلحاد هو الميل والظلم والتمسك بالباطل على حساب الحق وكل ما يؤدي إلى ذلك يكون مجرمًا شرعاً والاحتكار يوصل صاحبه إلى الظلم واكل أموال الناس بالباطل فيكون محرماً بمقتضى التعليل السابق والقول بکراهته لا يؤيده دليل صريح لا من نص ولا من إجماع بل لقد نقل عن الإمام الشيرازي وهو أحد أئمة المذهب الشافعي حينما تعرض لهذه المسألة ذكر أن فيها وجهين أصحهما الحرمة وثانيهما الكراهة قال عقب ذلك تعليقاً على الوجه الثاني انه لا شيء فهذا يبنىء على تأكيد القول بتحريم الاحتكار ويضعف ويقلل من الرأى القائل بکراهته. (١) .

(١) منهج عمر بن الخطاب في التشريع دراسة مستوعبة لفقه عمر وتنظيماته ١ . د / محمد بلتاجي ص ٢٥٧ وما بعدها الناشر / مكتبة الشباب بالقاهرة ، الطبعة الثانية ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ ، نظرات في فقه الفاروق عمر بن الخطاب للشيخ / محمد محمد المذني ص ١٥٦ وما بعدها ، ط / مطابع روز اليوسف الجديدة ، الطبعة الأولى ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م ، وهو من إصدارات المجلس الأعلى للشئون الإسلامية التابع لوزارة الأوقاف المصرية ، بحوث في عقد البيع ١ . د / على مرعى ص ١٣٣ وما بعدها ، أحكام السوق في الإسلام لأبي إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الفيرزو آبادي الشيرازي المتوفى سنة ٤٧٦ هـ ج ١ ص ٣٨٧ ، ط / مصطفى البابي الحلبي ، الطبعة الثالثة ١٣٩٦ هـ - ١٩٧٦ ، الأسعار وتخصيص الموارد في الإسلام ، علماء المسلمين وعلم الاقتصاد " ابن خلدون مؤسس علم الاقتصاد " المتوفى سنة ٨٠٨ هـ ، د / شوقي احمد دنيا ص ٩٢ ، ط / دار معاذ للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م ، مدخل إسلامي لدراسة النظرية الاقتصادية دراسة مقارنة د / عبد الجبار أحمد عبيد السبهاني ص ٣٠٧ وما بعدها . ط / دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء =



الاحتكار والمحتكرون فى الميزان الشرعى والقانونى
من أجل هذه الأسباب ولغيرها كان قول الجمهور هو الراجح والله
أعلم بالصواب .

التراث بنى ، الطبعة الأولى ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م ، السياسة المالية
والاجتماعية للدولة فى الفقه الإسلامى المقارن أ . د / أحمد محمد الحصرى
ص ٢٠١ وما بعدها ، ط / مكتبة الكليات الأزهرية ، الطبعة الأولى ١٤١٤ هـ -
١٩٩٤ م ، مقدمة ابن خلدون تأليف / عبد الرحمن بن محمد بن خلدون ، تحقيق
د / على عبد الواحد وافى ج ٢ ص ٨٥٣ ، ج ٣ ص ١٢٩٦ ، ط / دار نهضة
مصر الطبعة الأولى ٢٠٠٦ م ، فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء ،
جمع وترتيب الشيخ / أحمد بن عبد الرازق الدرويش ج ١٣ ص ٨٣ وما بعدها ،
الفتوى رقم ٦٣٧٤ ، ط / مكتبة العبيكان ، الطبعة الثانية ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م
محاضرات فى المجتمع الإسلامى للشيخ / محمد أبو زهرة المتوفى سنة ١٩٧٤ م
، ط / مطبعة يوسف بالقاهرة (ن ، ت) .



المبحث الثانى

الحكم القانونى للاختكار

ويتضمن هذا المبحث مطلبين :

المطلب الأول : حكم الاختكار فى القانون الوضعى .

المطلب الثانى : الحكمة التى من أجلها حرم الاختكار .

المطلب الأول

حكم الاختكار فى القانون الوضعى

الناظر فى القانون الوضعى المقارن يجد أن التشريعات قد نصت على تجريم الاختكار واعتباره جنابة من الجنابات الخطيرة ، ونرى ذلك جلياً فى القانون الفرنسى والألمانى والإنجليزى وغيرها من القوانين السائدة فى العالم ، أما التشريع المصرى فإنه لم يسن قانوناً خاصاً لمكافحة الاختكار كما فى التشريع المقارن ، وحتى النصوص التى تضمنها لتجريم الاختكار تخلو من خطة متكاملة يمكن تحديد أبعادها وأحكامها التشريعية وآليات تنفيذها حيث نص على تجريم الاختكار جزئياً على فترات مختلفة وهذا ما نراه جلياً من عرضنا القالى لهذه القضية .

نصت المادة ٣٤٥ من قانون العقوبات الصادر عام ١٩٣٧ م على تجريم التأثير على الأسعار سواء برفعها أو خفضها ، إلا أن هذا النص جاء قاصراً بمقارنته بالنص الفرنسى ، حيث اقتصر على تجريم الأفعال التى تؤدى إلى التلاعب فى الأسعار ، ورغم أن الغرض من نص هذه المادة هو منع الاختكار وضمان تحديد الأسعار وفقاً لقانون العرض



الاحتكار والمحكرون فى الميزان الشرعى والفقونى
والطلب ، فإنه لم يتعرض لتجريم الأفعال التى تؤدى إلى تقييد عرض
السلع وإنشاء الاحتكارات .

كما صدر الأمر العسكرى رقم ١٧٣ لسنة ١٩٤١ م الذى عاقب
كل منتج أو موزع أو سمسار أو تاجر بالجملة أو القطاعى يعمل على
إحداث تأثير فى الأسعار أو فى تموين السوق أو يحاول إحداث شىء فى
ذلك بمفرده أو بطريق الاجتماع ، وتواطأ مع الغير بأن يحبس عن
التداول منتجات أو بضائع أو أغذية أو سلعاً أيا كان نوعها أو بأن يرفض
بيعها بالشروط المألوفة فى التجارة أو الصناعة ، ويعتبر هذا القرار بداية
العقاب على جرائم احتكار السلع .

كما نص القانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٩ م على منع احتكار
توزيع السلع المنتجة محلياً حيث نص فى المادة الأولى على أنه (لا
يجوز فى أى من أقاليم الجمهورية أن يحتكر موزع واحد توزيع سلعة
منتجة محلياً ومحظور استيراد مثلتها من الخارج) .

وأيضاً تنص المادة ٣ مكرر (ب) بند (٩) من المرسوم بقانون
٩٥ لسنة ١٩٤٥ م المتعلق بالتموين والمضافة بالقانون ١٠٩ لسنة
١٩٨٠م على عقاب من يرفع سعر السلع للتموينية عن طريق نشر أخبار
أو إعلانات غير صحيح أو أدلى ببيانات كاذبة أو نشر شائعات تتصل
بوجود سلعة تموينية أو توزيعها أو يسعها ، بالإضافة إلى أن بعض
القرارات التى تجرم ممارسات سابقة على الاحتكار كتخزين السلع حيث
يؤدى إلى تحقيقه ، مثال ذلك قرار من وزير التموين رقم ٦٤ لسنة
١٩٩٢م فى شأن الإعلان عن المخازن والسلع المخزونة وخطر حبسها
عن التداول ، حيث ينص فى المادة الأولى (على أصحاب محال تجارة



الاحتكار والمحتكرون فى الميزان للشرعى والقانونى
الجملة والتجزئة والمسؤولين عن إدارتها أن يعلنوا فى مكان ظاهر بواجهة
مجالهم عن مخازنهم وعناوينها والسلع المودعة فيها وأيضاً السلع المودعة
لحسابهم بمخازن آخرين) .

وينص فى المادة الثانية على (انه يحظر على الأشخاص المشار
إليه فى المادة السابقة حبس السلع المذكورة عن التداول عن طريق إخفائها
أو عدم طرحها للبيع أو تعليق بيعها على شرط مخالف للعرف التجارى)
ويعاقب المخالف بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تجاوز سنتين
وبغرامة من مائة إلى خمسمائة جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين .

وبالتأمل الثاقب فى المواد سالفة الذكر يتضح أنه توجد أحكام
متفرقة فى تشريعات مختلفة لمناهضة الاحتكار إلا أنها لم تعد كافية
لحماية المستهلك كما يلاحظ على هذه القوانين أنها تعرضت لمنع
الاحتكار من خلال تجريم الأفعال التى تتطوى على تلاعب بقانون
العرض والطلب فى مرحلة توزيع السلع والخدمات إلا أنها لم تتعرض
لمرحلة الإنتاج أو الاستهلاك ، ومع هذا كله يبدو انه توجد محاولات جادة
لوضع قانون خاص بمناهضة الاحتكار - كما فى التشريع المقارن -
حيث وضعت وزارة التموين مشروع قانون لحماية المنافسة ومنع
الاحتكار وذلك عام ١٩٩٥ م ، ومن مميزات هذا المشروع أنه عالج
مثالب القوانين والقرارات السابقة والمتمثلة فى تجريم الأفعال التى تتطوى
على إنشاء الاحتكارات سواء فى مرحلة الإنتاج أو التوزيع والعرض للبيع
بالإضافة إلى التلاعب بالأسعار بالإضافة إلى إنشاء جهاز حماية المنافسة
ومنع الاحتكارات للكشف عن الأفعال أو الوسائل التى تؤدى إلى الاحتكار
وليتولى متابعة حالات توزيع السلع فى حالة ندرتها لعدم الإضرار



الاحتكار والمحتكرون فى الميزان الشرعى والقانونى
بالمستهلك أو بالمصلحة العامة ، وهذا المشروع لم ير النور حتى وقتنا
هذا ، ومع هذا إلا أننا نلاحظ عليه ملاحظات عدة ويمكن إبراز هذه
الملاحظات فى أمور أربعة على النحو التالى :

أ - يلاحظ أنه أغفل لصق الحكم الصادر بالإدانة على واجهة المنشأة
(حتى يحجم المستهلكون عن التعامل مع المحتكر) مثلاً نص على
هذه العقوبة فى مدونة الاستهلاك الفرنسية .

ب - ومن المثالب التى أخذت على هذا المشروع ما نصت عليه المادة
الثانية من استثناء المرافق التى تديرها الدولة والوكالات وامتياز
إنتاج السلع الأجنبية فى المصانع الوطنية من أحكام هذا القانون ،
وذلك يعد أولاً: عدم مساواة بين المرافق العامة والخاصة . ثانياً: أن
الشركات الأجنبية قد تسيطر على الأسواق المحلية فى بعض السلع
: وتصبح محتكرة لها وبالتالي يمثل إخلال للمنافسة الحرة .

ج - ويلاحظ على هذا المشروع أيضاً أنه لم يتعرض لصورة الاحتكار
التمثلة فى قيام المنتجين بتحديد منطقة جغرافية للمنشأة التى تمارس
فيها نشاطها الإنتاجى التوزيعى وطبيعة السلعة أو الخدمة التى تؤدى
فى ضوء احتياجات المستهلكين كما فعلت لجنة المراقبة والمنافسة فى
القانون الفرنسى بالإضافة إلى أنه لم يحدد صور للاحتكار .



الاحتكار والمحتكرون فى الميزان الشرعى والقانونى
د - كما يلاحظ على هذا المشروع انه أغفل المسؤولية عن فعل الغير
ومسؤولية الشخص المعنوى الجنائية رغم أن أغلب التشريعات
المقارنة قد نصت عليها فى قوانين عديدة^(١) .

هذا هو موقف التشريع المصرى من حكم الاحتكار،
وبالمقارنة بينه وبين التشريع الإسلامى نجد أن بينهما اتفاقاً فى جانب
واختلافاً فى جانب آخر .

وبيان ذلك على النحو التالى :

أولاً : وجه الاتفاق بين القانون الوضعى والشرعية الإسلامية فى حكم
الاحتكار .

الناظر فى حكم الاحتكار فى التشريع الإسلامى والتشريع
الوضعى يجد أن بينهما اتفاقاً فى تجريم الاحتكار وتقرير عقوبة لمن
يأشبهه حتى يتحقق الردع للمعتدى وينتشر الأمان بين الأفراد والجماعات
ثانياً : وجه الاختلاف بين التشريع الإسلامى والوضعى فى حكم
الاحتكار :

(١) الحماية الجنائية للمستهلك د / احمد خلف ص ٧٢ : ٧٧ ن حق التملك الجبرى ،
دراسة مقارنة بين الفقه الإسلامى والقانون الوضعى للباحث / عطية فتحى محمد
على الفقى ج ١ ص ١٧٩ : ١٨١ وهى رسالة مقدمة إلى كلية الشريعة والقانون ،
جامعة الأزهر ، فرع طنطا لنيل درجة العالمية (الدكتوراة) ، الطبعة الأولى



الاحتكار والمحتكرون فى الميزان الشرعى والفائز
المتأمل فى حكم الاحتكار فى كل من التشريعين يجد أن بينهما
اختلافاً كبيراً ويمكن إجمال هذا الاختلاف فى أمور ثلاثة وهى على النحو
التالى :

١ - الشريعة الغراء قررت عقوبة للمخالفات فى كل من الدنيا والآخرة
بخلاف التشريع الوضعى فإن العقوبة فيه قاصرة على الدنيا .

٢ - العقوبة الدنيوية للاحتكار فى الشريعة عقوبة هادفة ومنثمة حيث
تتمثل فى التسعير فإن لم يتمثل المحتكر للتسعير بيع ماله جبراً ،
وهذا كله غير متواجد فى التشريع الوضعى ، بل اقتصر التشريع
الوضعى على الغرامة المالية التى لا تقل عن مائة جنية ولا تزيد عن
خمسائة جنية ، والحبس المؤقت الذى لا يقل عن شهر ولا يزيد على
سنة أشهر ، وتلك عقوبة غير رادعة للمعتدين .

٣ - التشريع الوضعى ليس فيه ما ينص على إجبار المحتكر على بيع
سلعة ، بخلاف التشريع الإسلامى حيث قرر جبر المحتكر على بيع
سلعته ربح مناسب له .

وفى هذا المقام نتمنى ونرجو من المشرع المصرى أن يهتم
بالاحتكار ويجعل له مواداً أساسية فى التقنين الحالى تلائم ظروف
المجتمع الذى نعيش فيه ولا سيما وقد تقدمت الصناعات والتجارات
وتشابكت المصالح والأغراض ، والله اعلم بالصواب .



المطلب الثانى

الحكمة التى من أجلها حرم الاحتكار

الأصل فى المعاملات الإسلامية هو الإباحة^(١) ، إلا إن التحريم يقع على ما يؤدى إلى ضرر أو ضيق للجماعة تطبيقاً لقول الرسول - ﷺ -

(١) الأصل فى الأشياء الإباحة : هذه قاعدة أصولية فقهية معروفة يستند إليها فى تحقيق كثير من الأحكام وبناءها الفقهاء على نصوص شرعية كثيرة تدل على رسوخها وأثرها فى الفقه الإسلامى ، وهى من الأصول القويمة الدالة على اليسر والسماحة فى التشريع الإسلامى ، وقد أشار إليها الإمام أبو جعفر الطحاوى قديماً إذ يقول : الأشياء كلها على طلقها وعلى حلها حتى يحدث الله تعالى فيها التحريم فتعود حراماً .

وقال الإمام ابن تيمية مشيداً بشأن هذه القاعدة : [أعلم أن الأصل فى جميع الأعيان الموجودة على اختلاف أصنافها وتباين أوصافها أن تكون حلالاً للأدمنيين ، وإن تكون طاهرة لا يحرم عليهم ملابستها ومباشرتها وممارستها وهذه كلمة جامعة ومقالة عامة .. عظيمة النفع ، واسعة البركة يفرع إليها حملة الشريعة فيما لا يحصى من الأعمال وحوادث الناس] .

وقد شاعت هذه القاعدة بتعبير آخر أيضاً وهو : [الأصل فى المنافع الحل وفى المضار التحريم] ، ويمكن أن يقال : الأصل فى الأشياء الحل إلا أن يكون فيه مضرة .

هذا وقد اختلف العلماء فى صياغة هذه القاعدة بناءً على اختلاف مذاهبهم فى هذه المسألة بين جازم بأن الأصل فى الأشياء الإباحة وبين جازم بأن الأصل فيها هو الخطر ، وبين مشير على الخلاف فى الأصل فيها هل هو الإباحة أو الخطر أو التوقف ؟ وبين مفصل بين المنافع والمضار ، فالقائلون بأن الأصل فيها الإباحة هم الشافعية وأكثر الحنفية وبعض الحنابلة وأما إليه الإمام أحمد وأبو الفرج من مالكية ونسبه بعض المتأخرين إلى الجمهور ، وأما القول بأن الأصل فيه الخطر ، فقد نسب على الإمام أبى حنيفة وإلى بعض الشافعية وبعض الحنابلة وإلى الأبهري -



=من المالكية وبعض المعتزلة ونقل بعضهم عن أكثر الفقهاء القول بالتوقف بمعنى أن الأصل فى الأشياء عدم الحكم أو عدم العلم بالحكم فليست بمباحة ولا محظورة وذهب الإمام الرازى إلى أنه لا حكم للأشياء قبل الشرع وأما بعده فإن الأصل فى النافع الإباحة والأصل فى المضار التحريم وبه قال العللى ونسبه إلى الشافعية وإلى جمهور أهل العلم .

ويراجع فى كل ما تقدم : أحكام القرآن لابن العربى ج ١ ص ١٣ وما بعدها ، المنثور ج ٢ ص ٧٠ وما بعدها ن الجامع لأحكام القرآن للقرطبى ج ١ ص ٢٦٨ وما بعدها ، إرشاد الفحول ص ٢٨٤ وما بعدها ، شرح الكوكب المنير المسمى بمختصر التحرير أو المختبر المبتكر شرح المختصر فى أصول الفقه لعلامة محمد بن احمد بن عبد العزيز بن على الفتوحى الحنبلة المعروف بابن النجار المتوفى سنة ٩٧٢ هـ ، تحقيق د / محمد الزحلى ، د / نزيه حماد ج ١ ص ٣٢٥ وما بعدها ، ط / مكتبة العبيكان ، الطبعة الثانية ١٤١٨ هـ — ١٩٩٧ م ، التبصرة فى أصول الفقه للشيخ أبى إسحاق إبراهيم بن على بن يوسف الفيروز آبادى الشيرازى المتوفى سنة ٤٧٦ هـ ، تحقيق / محمد حسن هينو ص ٥٣٣ ، ط / دار الفكر ، الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ — ١٩٨٣ م ، الأشياء والنظائر لابن نجيم ص ٦٦ ، الأشباه والنظائر للسيوطى ص ١٣٣ ، القواعد والضوابط الفقهية المتضمنة للتيسير د / عبد الرحمن بن صالح العبد اللطيف ج ١ ص ١٥٢ : ١٥٤ ، ط / وزارة التعليم العالى ، الجماعة الإسلامية بالمدينة المنورة ، الطبعة الأولى ١٤٢٣ هـ — ٢٠٠٣ م ، القواعد والضوابط الفقهية الحاكمة للمعاملات المالية فى الفقه الإسلامى د / على أحمد الندوى ج ١ ص ٣٩٠ وما بعدها ، ط / بدون اسم مطبعة ، الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ — ١٩٩٩ م ، الإحكام فى أصول الأحكام للحافظ أبى محمد على بن حزم الأندلسى الظاهرى المتوفى سنة ٤٥٦ هـ ج ٥ ص ٥ ، ط / دار الحديث ، الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ — ١٩٨٤ م ، المنحول من تعليقات الأصول لحجة الإسلام أبى حامد محمد بن محمد الغزالى المتوفى سنة ٥٠٥ هـ ، تحقيق / محمد حسن هينو ص ١٩ ، ط / دار الفكر ، دمشق ، الطبعة الثانية ١٤٠٠ هـ — ١٩٨٠ م ، البحر المحيط فى أصول الفقه للإمام مجد الدين محمد بن بهادر بن عبد-



الاحتكار والمحكرون فى الميزان الشرعى والقانونى
عن ابن عباس ، أن النبى - ﷺ - قال : (لا ضرر ولا ضرار) ^(١) حيث
يكون كل حق ثابت فى الإسلام مقيد بمنع الضرر لتحقيق مصلحة أكبر
عدد من أفراد المجتمع فتنبو الحقوق الخاصة فى الحقوق العامة ولذا فإن
علة تحريم الاحتكار هو رفع الضرر عن العباد لما يتضمنه من جشع
وطمع وسوء خلق وتضييق على المجتمع واستغلال حاجته حيث يقوم
المحتكر بحبس السلع عنهم عند احتياجهم إليها ، ثم يقوم ببيعها بسعر
أعلى وقت ندرتها حيث إن من مبادئ الإسلام رفع الحرج
والمشقة ^(٢) وبفع المفاسد والأضرار ، فقد حرم الشرع الاحتكار لدفع ما

=الله الزركشى المتوفى سنة ٧٩٤ هـ ، تحقيق / محمد محمد تامر جـ ١ ص ١١٩
، ط / دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٢ هـ - ٢٠٠٠ م ، وهو
من منشورات محمد على بيضون ، الإبهاج فى شرح المنهاج شرح على منهاج
الوصول إلى علم الأصول للفاضل البيضاوى المتوفى سنة ٦٨٥ هـ ، لشيخ
الإسلام على بن عبد الكافى السبكي المتوفى سنة ٧٥٦ هـ ، ولده تاج الدين عبد
الوهاب بن على السبكي المتوفى سنة ٧٧١ هـ ، تحقيق د / احمد جمال الزمزمى
، د / نور الدين عبد الجبار صغير جـ ٢ ص ٣٨٠ وما بعدها ، ط / دار البحوث
للدراسات الإسلامية وإحياء التراث ، الإمارات العربية المتحدة ، دبی ، المطبعة
الأولى ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م ، أصول الفقه لشيخ محمد أبو النور زهير جـ ٤
ص ١٤٥ ، ط / المكتبة الأزهرية التراث (ن ، ت) أصول الفقه للشيخ محمد
الخضرى المتوفى سنة ١٩٥٨ م ص ٤٠٦ وما بعدها ، ط / دار الحديث (ن ، ت)
(١) هذا الحديث سبق تخريجه ص ٤٢ من البحث .

(٢) الرفع فى اللغة ضد الوضع وهو نقيض الخفض ، ومن معانيه تحريك الشئ
ونقله من موضعه ، قال فى لسان العرب [ورفع الزرع يرفعه رفعاً نقله من
الموضع الذى يحصده فيه] .

ونقول فى المعنويات : رفع عنه الظلم - أى إزالة وأسقطه ومن ثم يتساوى أحد
معانى الرفع مع معنى من معانى ، الوضع وهو الإسقاط والإزالة ، قال سبحانه -



وتعالى (ويضع عنهم إصرهم والأغلال التى كانت عليهم) سورة الأعراف الآية ١٦٧ ، أى يسقطها عنهم .

وجاء فى لسان العرب : وضع عنه الدين والدم وجميع أنواع الجناية يضعه وضعا : أسقطه عنه ، ومعنى ذلك أن الوضع هنا بمعنى الرفع ، أما الحرج : فهو فى اللغة : الضيق والإثم الحرام ، جاء فى لسان العرب : الحرج والحرج : الإثم والحارج : الإثم وأخرجه أى : أثمه ، وتخرج : تأثم ، والتحريج : التضيق ، قال ابن الأثير : الحرج فى الأصل الضيق ، ويقع على الإثم والحرام ، وقيل : الحرج أضيق الضيق ، وتخرج فلان إذا فعل فعلا يتخرج به من الحرج والإثم والضيق وعلى هذا يمكن القول بأن رفع الحرج فى اللغة إنما يعنى : إزالة أو إسقاط ، أو وضع الضيق والإثم والحرام عن وقع فيه .

أما معناه فى الاصطلاح : فقد عرف بأنه (سماح فى عمل غير مشروع فى الأصل لما يؤول إليه من الرفق المشروع) ، وقيل هو (تحمل المرء مشقة زائدة المعتادة فى التكليف وذلك مرفوع عن المكلفين) .

وقيل هو (اصل يستدل به على أحكام العفو ووضع الضيق أو المشقة أو الإثم ، أو الضرر الواقع أو المتوقع من المسلم المكلف فى التكليف لأى من الأسباب المعتمدة فى الشرع .

يراجع فيما تقدم

رفع الحرج فى التشريع الإسلامى د / عاطف احمد محفوظ ص ١ : ٣ ، ط / مطبعة جامعة المنصورة (ن ، ت) ، لسان العرب لابن منظور ج ٣ ص ١٠٦ ، وما بعدها مادة (حرج) ، ج ٥ ص ٢٨٦ وما بعدها مادة (رفع) ، ج ١٥ ص ٣٢٥ وما بعدها مادة ٠ وضع ٩ ، النهاية فى غريب الحديث والأثر لابن الأثير ج ١ ص ٣٦١ حرف الحاء باب الحاء مع الراء ، ج ٢ ص ٢٤٣ وما بعدها حرف الراء باب الراء مع الفاء ، ج ٥ ص ١٩٦ وما بعدها حرف الواو باب الواو مع الضاد ، والموافقات لإمام الشاطبى ج ٤ ص ١٩٨ ، أصول التشريع الإسلامى ١ / على حسب الله ص ٣٤٣ ، ط / المكتب المصرى الحديث ، الناشر / دار المتكففى العربى ، الطبعة السادسة ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م ، مظاهر التيسير فى التشريع



الاحتكار والمحتكرون فى الميزان الشرعى والقانونى
ينتج عنه من أضرار اقتصادية واجتماعية ونفسية عديدة ، وقد صنف
الإمام الغزالى الاحتكار ضمن ما يعم ضرره فى المعاملات لما فيه من
ظلم ^(١) ، وإذا كان الإسلام قد أقر حق الملكية الفردية وأباح التجارة وحث
على الكسب منها إلا أنه وضع ضوابط على المعاملات والحقوق لضمان
سلامة النشاط الاقتصادى والعلاقات الاجتماعية وعدم الإضرار بالمصلحة
العامة وبالتالي ، فإن استغلال الفرد لحق الملكية الفردية ، بأن يسعى إلى
آفاق محرمة لاكتساب المال وتملكه يستدعى تدخل الشارع لتحريم هذا
السلوك .

ومن ناحية أخرى ، فإن التجارة المشروعة تتصف بالتراضى فى
المعاملات ، أما الاحتكار فيقوم على الإجبار ، كذلك تعتبر المخاطرة

=الإسلامى د / عبد العزيز محمد عزام ص ١٣ ، ط / دار الحديث ، الطبعة
الاولى ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م ، رفع الحرج فى الشريعة الإسلامية د / صالح بن
عبد الله بن حميد ص ٤٤ ، ص ٥٠ ، ط / جامعة أم القرى ، مركز البحوث العلمى
وأحياء التراث الإسلامى ، الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ .

(١) جاء فى إحياء علوم الدين للإمام الغزالى ما نصه : (النوع الأول : الاحتكار
فبائع الطعام يدخر الطعام ينتظر به غلاء الأسعار ، وهو ظلم عام وصاحبه مذموم
فى الشرع) .

يراجع : إحياء علوم الدين ج ٣ ص ٩٥ ، مواهب الجليل ج ٤ ص ٢٢٨ ، المدونة
الكبرى للشمس ماثك بن ائمن الأصبحى زواية الإمام سحنون بن سعيد التتوخى
المتوفى سنة ٢٤٠ هـ ، تحقيق / عامر الجزار ، عبد الله المنشاوى ج ٤
ص ٢٩٨ ، ط / دار الحديث ، الطبعة الأولى ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٥ م ، الطرق
الحكمية فى السياسة الشرعية للإمام ابو عبد الله بن ابى بكر النزعى الدمشقى ابن
القيم المتوفى سنة ٧٥١ هـ ، تحقيق / محمد جميل غازى ص ٣٢٣ ، ط / مكتبة
المدنى ، الطبعة الأولى (ن ، ت) ، المغنى ج ٥ ص ٦٧٠ وما بعدها .



الاحتكار والمحتكرون فى الميزان الشرعى والقانونى
عنصراً أساسياً فى التجارة المشروعة ، أما الاحتكار فهو قائم على
عنصر الانتظار الزمنى لتحقيق الكسب ، وهو عنصر غير شرعى للكسب
، حرمة الإسلام ، كما هو واضح فى تحريم الربا وبضيف الإمام الغزالى
فى ذلك أن الربح من مزايا التجارة إلا أنه يجب طلب الربح فيما خلق من
جملة المزايا التى لا ضرورة للخلق فيها ، أما تحقيق الربح بالإتجار فى
الأقوات الضرورية للأفراد فهو أمر منهى عنه^(١) .

ويمكننا أن نجمل القول فى الحكمة التى من أجلها حرم الاحتكار
فى أمور ثلاثة وهذه الأمور الثلاثة هى :

١ - الاحتكار يؤدى إلى إثراء^(٢) المحتكر ثراء لا يتناسب مع جهوده التى
يبدلها ، بل إن هذا الإثراء قائم على الاستغلال ومبنى على شدة حاجة

(١) إحياء علوم الدين للغزالى ج ٣ ص ٩٥ وما بعدها ، الاستثمار فى الاقتصاد
الإسلامى د / أميرة مشهور ص ٢٢٦ وما بعدها ن حماية المستهلك للشرنباوى
ص ٤٤ وما بعدها .

(٢) الإثراء لغة : الإثراء والثراء مصدر لفعل ثرى ، يقال : ثرى يثرى ثراءً وإثراءً
أى صار ذا ثراء والثروة كثرة العدد من الناس أو المال ، يقال : ثروة رجال
وثروة مال .

وفى الإصطلاح : هو تحقيق زيادة مالية فى نمة شخص يقال له : المثرى ،
يصحبه نقصان فى نمة شخص آخر هو المفترق هذه الزيادة وهذا النقصان ترتباً
على واقعة لم تكن تصلح سبباً قانونياً لاستحقاق المثرى أو افتقار المفترق وإنما هى
حدث لا فائدة منه للمثرى حيث لا يحقق له مقصوداً فى نظر القانون ولا يلزم
المفترق بأن يتحمل تلك الخسارة ، إنها واقعة باطلة وهى كما لو كانت محرمة أو
معدومة أصلاً لأن الباطل أو المحرم معدوم بحكم الشرع والقانون .

يراجع فيما تقدم :



الناس إلى السلع ، ومن ثم فإن الناس تصيبهم مضرة شديدة^(١) فلا يكون الثمن متعادلاً مع قيمة العين المحتكرة.

٢- الاحتكار يؤدي إلى البغى ومجاوزة الحدود وبيان أن الاحتكار بغى وفسد فى الأرض لأجل أن يكتسب بالانتظار، إذ أنه ادخر الحاجات المطلوبة حتى وقت الاضطرار إليها، وقد قررت الشريعة أن الكسب بطريق الانتظار الزمنى محظور، لأنه يشبه الربا الذى يكون الكسب منه بالانتظار محرم.

٣- الاحتكار يتنافى مع تحقيق التكافل الاجتماعى ولذلك قررت الشريعة لولى الأمر أن يبيع السلعة المحتكرة جبراً عن المحتكر بثمن مقبول، وسعر معقول لا استغلال فيه لحاجة الناس ولو أبى المحتكر أن يبيع السلعة المحتكرة إلا بسعر فاحش فينبغى أن يأمره ولى الأمر ببيعها بسعر معتدل حسب تقدير الخبراء، فإذا رفض المحتكر انتزاع ولى الأمر منه سلعته وباعها عليه بسعر معتدل وله أن يتولى هذا بنفسه أو أن يصادر هذه الأشياء ويعاقب المحتكرين حتى ينزجروا عن فعلهم هذا.

-المصباح المنير فى غريب الشرح الكبير للرافعى تأليف أحمد بن محمد بن على المقرئ الفيومى المتوفى سنة ٧٧٠ هـ ج ١ ص ٨١ مادة ثرا ، ط / دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع (ن ، ت) ، الإثراء على حساب الغير بلا سبب فى الشريعة الإسلامية د / عايش رجب مجيد الكبيسى ص ٨ : ١٠ ، ط / بدون ذكر مطبعة ، الطبعة الاولى ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .

(١) جاء فى مواهب الجليل للحطاب ما نصه : [والحكمة فى تحريم الاحتكار رفع الضرر عن عامة الناس] .

يراجع : مواهب الجليل ج ٤ ص ٢٢٨ .



الاحتكار والمحكرون فى الميزان الشرعى والقانونى

وقد أشار ابن حجر الهيتمى فى كتابه المسمى (بالزواجر) إلى هذا المعنى فقال: [قال العلماء: والحكمة فى تحريم الاحتكار دفع الضرر عن عامة الناس كما أجمع العلماء على أنه لو كان عند إنسان طعام واضطر إليه الناس يجبر على بيعه دفعاً للضرر عنهم]^(١).

(١) الزواجر عن اقتراف الكبائر لابن حجر الهيتمى، ج ١، ص ٤٥١، عناصر الإنتاج فى الاقتصاد الإسلامى والاقتصاد الوضعى، دراسة مقارنة، أ.د/ إسماعيل إبراهيم البدوى، ص ٢٤٩ وما بعدها، ط/ مجلس النشر العلمى بجامعة الكويت، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م، أسنى المطالب شرح روض الطالب للقاضى أبو يحيى زكريا الأنصارى الشافعى المتوفى سنة ٩٢٦هـ، تحقيق/ محمد بن أحمد الشوبرى، ج ٢، ص ٣٧ وما بعدها، ط/ دار الكتاب الإسلامى، الطبعة الأولى (ن.ت).



الفصل الثالث

شروط تحريم الاحتكار

ويتضمن هذا الفصل مبحثين:

المبحث الأول: شروط تحريم الاحتكار فى الشريعة الإسلامية.

المبحث الثانى: شروط تحريم الاحتكار فى القانون الوضعى.

المبحث الأول

شروط تحريم الاحتكار فى الشريعة الإسلامية

بعد أن بينت حقيقة الاحتكار وحكمه ورجحت القول القائل بتحريمه، ثم أعقبت ذلك ببيان الحكمة التى من أجلها حُرِّم الاحتكار، أذكر هنا فى هذا الفصل الشروط التى يجب توافرها فى الاحتكار حتى يكون أمراً محرماً شرعاً فأقول:

الناظر فى كتب الفقه الإسلامى على اختلاف مذاهبه يجد أن الفقهاء قد ذكروا فى كتبهم لتحريم الاحتكار شروطاً عدة وهذه الشروط قد استفاض الفقهاء فى الحديث عنها وهأنذا أذكر هذه الشروط بإيجاز وذلك على النحو التالى:

الشرط الأول: أن يكون الشئ المحتكر قوتاً:

الناظر فى كتب الفقه الإسلامى على اختلاف مذاهبه يجد أن الفقهاء حينما تحدثوا عن هذا الشرط اختلفوا فى تكييفه واعتباره اختلافاً كبيراً فمن الفقهاء من اعتبر الاحتكار فى القوت وغيره، ومن الفقهاء من اعتبر الاحتكار فى القوت فقط، وهؤلاء الفقهاء اختلفوا فيما بينهم فى



الاحتكار والمحتكرون فى الميزان الشرعى والقانونى
تحديد ضابط القوت فمنهم من قصره على قوت الآدمى فقط، ومنهم من
قصره على أصناف محددة من قوت الآدمى، ومن الفقهاء من جعل
الاحتكار شاملاً لقوت الآدمى والبهائم.

وقبل أن نذكر مذاهب الفقهاء فى هذه المسألة يجدر بنا فى هذا
المقام أن نذكر نصوصاً للفقهاء تبين اتجاهاتهم الفقهية فى هذه المسألة
وذلك على النحو التالى:

أ- ما يجرى فيه الاحتكار فى المذهب الحنفى:

جاء فى بدائع الصنائع للإمام الكاسانى ما نصه: "ثم الاحتكار
يجرى فى كل ما يضر بالعمامة عند أبى يوسف -رحمه الله- قوتاً كان أو
لا، وعند محمد -رحمه الله- لا يجرى الاحتكار إلا فى قوت الناس وعلف
الدواب من الحنطة والشعير والتبن والقت"^(١).

ب- ما يجرى فيه الاحتكار فى المذهب المالكى:

جاء فى مواهب الجليل للإمام الحطاب ما نصه: "ولهذا يمنع
من احتكار ما يضر بالناس قال فى كتاب التجارة إلى أرض الحرب
من المدونة قال مالك والحكرة فى كل شئ من طعام أو إدام أو كتان
أو صوف أو عصفر أو غيره فما كان احتكاره يضر بالناس منع
محتكره من الحكرة وإن لم يضر ذلك بالناس ولا بالأسواق فلا بأس
به"^(٢).

(١) بدائع الصنائع ج ٥ ص ١٢٩.

(٢) مواهب الجليل ج ٤ ص ٢٢٧.



الاحتكار والمحكرون فى الميزان الشرعى والقانونى

ج- ما يجرى فيه الاحتكار فى المذهب الشافعى:

جاء فى أسنى المطالب للإمام الأنصارى ما نصه: "ويختص تحريم الاحتكار بالأقوات ومنها التمر والزبيب والذرة والأرز فلا يعمم جميع الأطعمة"^(١).

د- ما يجرى فيه الاحتكار فى المذهب الحنبلى:

جاء فى الشرح الكبير للإمام شمس الدين بن قدامة المقدسى ما نصه: "والاحتكار المحرم ما جمع ثلاثة شروط" ثم قال "الثانى أن يكون قوتاً فأما الإدام والعسل والزيت وعلف البهائم فليس احتكاره بمحرم قال الأثرم سئل أبو عبد الله عن أى شئ الاحتكار؟ قال إذا كان من قوت الناس فهذا الذى يكره وهذا قول عبد الله بن عمرو وكان سعيد بن المسيب يحتكر الزيت وهو راوى حديث الاحتكار قال أبو داود وكان يحتكر النوى والخيط والبز، ولأن هذه الأشياء لا تعم الحاجة إليها أشبهت الثياب والحيوان"^(٢).

هـ- ما يجرى فيه الاحتكار فى المذهب الظاهرى:

جاء فى المحلى للإمام ابن حزم ما نصه: "مسألة والحكرة المضرة بالناس حرام سواء فى الابتىاع أو فى إمساك ما ابتاع ويمنع من ذلك"^(٣).

(١) أسنى المطالب جـ ٢ ص ٣٨.

(٢) الشرح الكبير جـ ٥ ص ٣١٣ وهو مطبوع بهامش المغنى.

(٣) المحلى لابن حزم جـ ٩ ص ٦٤ مسألة رقم ١٥٦٧.



و- ما يجرى فيه الاختكار فى المذهب الزيدى:

جاء فى السيل الجرار للإمام الشوكانى ما نصه: "والاختكار والحكرة قد فسرا بحبس السلع عن البيع وهذا يدل على تحريم الاختكار لكل ما تدعو إليه حاجة الناس ويؤيد هذا حديث "من دخل فى شئ من أسعار المسلمين"^(١) فإنه يعم كل ما له سعر فلا يكون التخصيص على الطعام فى بعض الأحاديث مقتضياً لتخصيص تحريم الاختكار به لأن ذلك من التخصيص على بعض أفراد العام وأيضاً إذا كانت العلة الإضرار بالمسلمين فهو يشمل ما يتضررون باحتكاره وتدعو حجتهم إليه وإن كان التضرر باختكار الطعام أكثر لمزيد الحاجة إليه ويدخل فى ذلك قوت الدواب"^(٢).

وجاء فى الروض النضير للإمام السياعى الصنعانى ما نصه: "وذهبت الهاذوية والشافعية إلى أنه فى قوت بنى آدم مطلقاً وألحقت الهاذوية به قوت البهائم قياساً"^(٣).

ز- ما يجرى فيه الاختكار فى المذهب الإمامى:

جاء فى النهاية فى مجرد الفقه والفتاوى للإمام الطوسى ما نصه: "الاختكار هو حبس الحنطة والشعير والتمر والزبيب والسمن من البيع ولا يكون الاختكار فى شئ سوى هذه الأجناس"^(٤).

(١) هذا الحديث سبق تخريجه.

(٢) السيل الجرار للشوكانى ج ٣ ص ٨٥.

(٣) الروض النضير ج ٣ ص ٣٠٧ وما بعدها.

(٤) النهاية فى مجرد الفقه والفتاوى للطوسى ج ٣ ص ٣٧٤.



وجاء فى نهاية الأحكام للحلى ما نصه: "ولا احتكار فى غير الأقوات إجماعاً"^(١) ولا يعم جميع الأقوات بل هو مختص بالحنطة والشعير والتمر والزبيب والملح والسمن والاحتكار المنهى عنه ما جمع ثلاث شرائط" ثم قال "الثانى أن يكون قوتاً فلا احتكار فى الأكم كالعسل وغيره عدا ما استثنى، ولا علف البهائم لأن هذه الأشياء مما لا تعم الحاجة إليها فأشبهت الثياب والحيوانات"^(٢).

ح- ما يجرى فيه الاحتكار فى المذهب الإباضى:

جاء فى شرح النيل لابن أطفيش ما نصه: "الاحتكار لغة حبس الشئ مطلقاً انتظار الغلاء والاختصاص بالشئ وشرعاً، شراء مقيم سواء اشترى من سوق أو غيره بالدنانير والدرهم أو بغيرها كالسلعة، فإن ما عدا الدنانير والدرهم يكون ثمناً ومثمناً فمن اشترى بثوب طعاماً ينتظر به الغلاء على حد ما ذكره المصنف فقد احتكر فلو قيل إن السلعة مئمة للطعام لكان أيضاً ممنوعاً لأن الاحتكار حرام على البائع والمشتري، وساء تلقاهم للاحتكار أو مضى إليهم بعد وصول موضع البيع والشراء كل ذلك احتكار"^(٣).

وجاء فى البصيرة لأبى عبيد الله الأصم ما نصه: "سألت أبا عبد الله عن محتكر الطعام الذى جاء فيه الحديث قال الذى يشتري الطعام من

(١) نهاية الأحكام فى معرفة الأحكام للحلى ج ٢ ص ٥١٤.

(٢) قول الحلى إجماعاً يراد منه إجماع فرقته إذ المعول عليه عندهم فى الإجماع إجماع هذه الفرقة دون غيرهم والحق الذى لا مرية فيه أن إجماع آل البيت ليس حجة استقلاً، بل يكون حجة إذا وافق إجماع أهل العلم قاطبة.

(٣) شرح النيل ج ٨ ص ١٧٥ وما بعدها.



الاحتكار والمحتكرون في الميزان الشرعي والقانوني
بلده ويحبسه ويتربص به الغلاء لهذا هو المحتكر وقد يكره ذلك ولا
يمنع^(١).

وبالنظر في هذه النصوص الفقهية نستطيع أن نقرر هنا حقيقة لا
يقدر أحد على جهلها أو إنكارها، وهذه الحقيقة هي أن الفقهاء جميعاً
متفقون على أن الاحتكار يجري في الطعام إجمالاً وإن كانوا قد اختلفوا
فيما بينهم في تحديد أصناف الطعام.

ثم اختلف الفقهاء بعد ذلك هل الاحتكار يجري في غير الطعام
أو لا ويمكن إبراز هذا الخلاف في اتجاهات ثلاثة وهي على النحو
التالي:

الاتجاه الأول:

ويرى أصحابه أن الاحتكار المنهى عنه شرعاً يتناول الطعام
وغير الطعام والضابط في هذا هو كل ما وقع فيه التبائع وقع فيه
الاحتكار وهذا ما اتجه إليه الإمام أبو يوسف صاحب الإمام أبو حنيفة^(٢).

(١) البصيرة لأبي محمد عثمان بن أبي عبيد الله الأصم ص ٤١.

(٢) مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر للمحقق عبد الله بن الشيخ محمد بن سليمان
المعروف بداماد أفندي المتوفى سنة ١٠٧٨ هـ ص ٥٤٧، ط، دار إحياء التراث
العربي (ن . ت)، الدر المنقى في شرح الملتقى لمحمد بن علي ابن محمد بن علي
الملقب بعلاء الدين الحصكفي الدمشقي المتوفى سنة ١٠٨٨ هـ ج ٢ ص ٥٤٧، ط
دار إحياء التراث العربي (ن . ت)، وهو مطبوع بهامش مجمع الأنهر في شرح
ملتقى الأبحر.



الاحتكار والمحتكرون فى الميزان الشرعى والقانونى
والمالكية^(١) والظاهرية^(٢) والإمام الشوكانى أحد أئمة الزيدية^(٣) والإباضية
فى أحد القولين عندهم^(٤) وهذا الاتجاه قال به طائفة من الصحابة والتابعين
وهذا ما اتجه إليه أيضاً شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم^(٥).

الاتجاه الثانى:

ويرى أصحابه أن الاحتكار المنهى عنه شرعاً ينصب على القوت
فقط سواء كان هذا القوت للأدمنين أم لغيرهم، وهذا ما اتجه إليه جمهور
الحنفية^(٦) والهادوية^(٧).

الاتجاه الثالث:

ويرى أصحابه أن الاحتكار المنهى عنه شرعاً ينصب على قوت
الآدمى فقط. وهذا ما اتجه إليه الشافعية^(٨) والحنابلة^(٩) ومن سلك مسلكهم.

(١) المدونة الكبرى ج٤ ص٢٩٨، المنتقى للباي ج٥ ص١٥ وما بعدها،
الاستنكار لابن عبد البر ج٦ ص٤١١.

(٢) المحلى ج٩ ص٦٤.

(٣) نيل الأوطار للإمام الشوكانى ج٥ ص٢٦٢.

(٤) شرح النيل ج٨ ص١٧٥ وما بعدها.

(٥) الطرق الحكمية لابن قيم الجوزية ص٣٢٣.

(٦) شرح العناية على الهداية للبايرتى ج٨ ص٤٩١، البناية فى شرح الهداية لأبى

محمد محمود بن أحمد العيني المتوفى سنة ٨٥٥هـ ج١١ ص٢٤١، ط، دار الفكر

الطبعة الثانية ١٤١١هـ - ١٩٩٠م، رد المختار لابن عابدين ج٦ ص٤٢٢.

(٧) الروض النضر ج٣ ص٣٠٧ وما بعدها.

(٨) المذهب للشيرازى ج١ ص٣٨٧، الحاوى للماوردى ج٧ ص٨٤.

(٩) المغنى لابن قدامة ج٥ ص٦٧٠.



الاحتكار والمحتكرون فى الميزان الشرعى والقانونى

ولكن ما سبب اختلاف الفقهاء فى هذه المسألة؟

للإجابة عن هذا القول:

ذكر المحققون فى كتبهم أن سبب اختلاف الفقهاء فى هذه المسألة راجع إلى الأحاديث الواردة فيها حيث جاءت طائفة منها تبين أن الاحتكار فى الطعام فقط، وجاءت طائفة أخرى تبين أن الاحتكار ليس قاصراً على الطعام فقط قول النبى -ﷺ-: "الجالب مرزوق والمحتك ملعون" (١).

فمن اقتصر فى الاحتكار على الطعام فقط أخذ بالأحاديث التى تفيد ذلك، ومن عمم الاحتكار فى كل سلعة أخذ بمجموع الطائفتين من الأحاديث الواردة فى المسألة وهم أصحاب الاتجاه الأول.

هذا بالإضافة إلى اختلاف الفقهاء فى تكيف الضرر الناتج عن الاحتكار فمن رأى من الفقهاء أن الضرر المنهى عنه فى الاحتكار للكرهية قصره على الطعام، ومن رأى أن النهى الوارد عن الاحتكار للتحريم عممه فى جميع المبيعات.

أدلة الاتجاهات الثلاثة:

لقد استدل أصحاب الاتجاهات الثلاثة الذكر بأدلة عدة من الكتاب والسنة والآثار والمعقول وهأنذا أبين هذه الأدلة على النحو التالى:

أولاً: أدلة أصحاب الاتجاه الأول القائل بأن الاحتكار يتناول كل مبيع:

استدل أصحاب هذا الاتجاه على إثبات مدعاهم بالكتاب والسنة والآثار والمعقول:

(١) هذا الحديث سبق تخريجه



أولاً: استدلالهم بالكتاب:

أما استدلالهم بالكتاب فقد استدلوا بقوله الله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتُدْخُلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِّنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنْتُمْ تَعْمُونَ﴾^(١).

وجه الدلالة من هذه الآية الكريمة:

هو أن الله سبحانه وتعالى قد نهى عباده عن أكل أموال الناس بالباطل بأى صورة كانت وعلى أى كيفية وقعت والنهى هنا يقتضى التحريم لأنه جاء خالياً من القرائن، والاحتكار يعد من أكل أموال الناس بالباطل لأن المحتكر حينما يحبس سلعة من السلع ليزيد فى ثمنها ويوقع الضرر بالعامّة يكون قد توصل بهذا الصنيع إلى أكل أموال الناس بالباطل المنهى عنه شرعاً، والآية لم تفرق بين أكل وأكل ولم تحدد صورة بذاتها فهى بعمومها تتناول كل ما يضر بالعامّة والخاصة فيكون الاحتكار داخل فيها دخولاً أولياً.

وجاء فى أحكام القرآن للإمام الجصاص ما نصه: قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتُدْخُلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِّنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنْتُمْ تَعْمُونَ﴾^(٢)، والمراد والله أعلم لا يأكل بعضكم مال بعض بالباطل كما قال تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ﴾^(٣) وقوله ﴿وَلَا

(١) سورة البقرة: الآية رقم (١٨٨).

(٢) سورة البقرة: الآية رقم (١٨٨).

(٣) سورة النساء: جزء من الآية رقم (٢٩).



الاحتكار والمحكرون فى الميزان الشرعى والقانونى
تَلْمِزُوا أَنْفُسَكُمْ ^(١) يعنى بعضكم بعضاً وكما قال -عليه السلام- "أموالكم
 وأعراضكم عليكم حرام" ^(٢) يعنى أموال بعضكم على بعض وأكل المال
 بالباطل على وجهين:

أحدهما: أخذه على وجه الظلم والسرقة والخيانة والغصب وما جرى
 مجراه، والآخر: أخذه من جهة محظورة نحو القمار وأجرة الغناء والقيان
 والملاهى والنائحة وثمن الخمر والخنزير والحر وما لا يجوز أن يملكه
 وإن كان بطيب نفس من مالكه وقد انتظمت الآية حظر أكلها من هذه
 الوجوه كلها ^(٣).

(١) سورة الحجرات: جزء من الآية رقم (١١).

(٢) هذا جزء من حديث طويل جاء بالفاظ مختلفة من طرق متعددة وأصل هذا
 الحديث هو خطبة النبى -ﷺ- فى حجة الوداع ويعد العلماء أصل كبير فى الإسلام
 حيث بين فيه النبى -ﷺ- مجموعة الحقوق الاجتماعية والسياسية والاقتصادية لذا قال
 عند العلماء إن هذا الحديث أصل عظيم فى الإسلام.

يراجع فى تخريج هذا الحديث: صحيح مسلم ج ٣ ص ١٣٠٥ وما بعدها كتاب
 القسامة باب تغليظ تحريم الدماء والأعراض والأموال حديث رقم عام ١٦٧٩ خاص
 ٢٩ ، ٣٠ ، مسند الإمام أحمد ج ١٨ ص ٢٨٥ وما بعدها حديث رقم ١٤٣٦٥ ،
 الديات لأبى بكر أحمد بن عمرو بن أبى عاصم المتوفى سنة ٢٨٧هـ ، تحقيق
 د/ عادل حسن على ص ١٩ : ٢١ ، كتاب الديات باب ذكر قول النبى -ﷺ- فى خطبة
 الوداع "دماؤكم وأموالكم وأعراضكم حرام عليكم كحرمة يومكم هذا" حديث رقم ١٠ ،
 ١١ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٤ ، ط ، مؤسسة المختار ، القاهرة ، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ -
 ٢٠٠٥م .

(٣) أحكام القرآن لأبى بكر أحمد بن على الرازى الجصاص الحنفى المتوفى سنة
 ٣٧٠هـ - ج ١ ص ٢٥٠ وما بعدها ط ، دار الفكر (ن . ت).



الاحتكار والمحكرون فى الميزان الشرعى والقانونى
أقول والاحتكار بجميع صورته داخل فى هذه الوجوه، فإن قيل هذه الآية ليس لها ارتباط بالاحتكار والدليل على ذلك ما جاء فى سبب نزولها حيث ذكر المفسرون أنها نزلت فى شأن عبدان بن أشوع الحضرمى، ادعى مالاً على امرئ القيس الكندى واختصما إلى النبى -ﷺ- فأنكر امرؤ القيس وأراد أن يحلف فنزلت هذه الآية فكف عن اليمين وحكم عبدان فى أرضه ولم يخاصمه^(١).

وقد قرر طائفة من العلماء أن الآيات مرتبطة بأسباب نزولها لا يتعدى الحكم فيها إلى غير من نزلت فى شأنه.

ويمكن أن يرد على هذا الاعتراض فيقال ما ذكره المعترض غير مسلم لأنه قول لبعض العلماء وليس قولاً لجميعهم والقاعدة فى هذه المقام أنه لا يجوز إثبات المختلف فيه بالمختلف فيه وما نحن بصدد ذلك.

(١) الجامع لأحكام القرآن للقرطبى ج ٢ ص ٣٣٦، أسباب النزول لأبى الحسن على بن أحمد الواحدى النيسابورى المتوفى سنة ٤٦٨ هـ ص ٣٥، ط، عالم الكتب، بيروت، توزيع مكتبة المتنبي، القاهرة، مكتبة سعد الدين، دمشق (ن . ت) لباب النقول فى أسباب النزول لعبد الرحمن بن أبى بكر محمد بن أبى بكر بن عثمان بن محمد بن خضر الطولونى المصرى الشافعى السيوطى المتوفى سنة ٩١١ هـ، تحقيق/ ياسر صلاح عزب ص ٣٧، ط، المكتبة التوفيقية بالقاهرة (ن . ت) تفسير القرآن العظيم مسنداً عن رسول الله -ﷺ- والصحابة والتابعين للإمام الحافظ عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازى بن أبى حاتم المتوفى سنة ٣٢٧ هـ، تحقيق/ أسعد محمد الطيب ج ١ ص ٣٢١، ط/ مكتبة نزار مصطفى الباز بالرياض، الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ ١٩٩٧ م.



الاحتكار والمحكرون فى الميزان الشرعى والقانونى

هذا بالإضافة إلى أن جمهور الأصوليين قد قرروا أن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب فتكون الآية متناولة الاحتكار بجميع صورته تناولاً أولياً^(١).

ومما يؤيد هذا المعنى ويؤكد قول الله تبارك وتعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِّنْكُمْ﴾^(٢)، فهذه الآية قد صورت وحددت الإطار العام للتجارة وهذا الإطار يتمثل فى أمرين أحدهما: النهى عن أكل أموال الناس بالباطل، وهذا النهى يدخل فيه الاحتكار دخولاً أولياً بجميع صورته سواء كان الشئ المحتكر طعاماً أم غير طعام. وثانيهما: إباحة التجارة المبنية على التراضى والمسامحة.

من أجل هذا كان الاعتراض الوارد فى هذا المقام غير معتبر شرعاً.

ثانياً: استدلالهم من السنة:

أما استدلالهم بالسنة فقد استدلت أصحاب هذا الاتجاه بأحاديث كثيرة تفيد فى جملتها أن الاحتكار المنهى عنه شرعاً يتناول المطعوم وغير المطعوم وسأقتصر على ذكر من هذه الأحاديث وذلك على النحو التالى:

(١) أصول الفقه د/ وهبة الزحيلي ج١ ص ٢٧٣، المستصفى ج٢ ص ٦٠، أصول الفقه للشيخ/ محمد أبو زهرة المتوفى سنة ١٩٧٤م، ص ١٣٠، ط، دار الفكر العربى (ن . ت).

(٢) سورة النساء: جزء من الآية رقم (٢٩).



أ- أخرج الإمام مسلم فى صحيحه وأبو داود والترمذى وابن ماجه والبيهقى فى سننهم وعبد الرزاق وابن أبى شيبه فى مصنفيهما والإمام والدارمى فى مسنديهما والطبرانى فى المعجم الكبير والحاكم فى مستدركه والمزى فى تحفة الأشراف واللفظ لمسلم قال: "حدثنا سعيد بن عمرو الأشعثى، حدثنا حاتم بن إسماعيل عن محمد بن عجلان عن محمد بن عمرو بن عطاء عن سعيد بن المسيب عن معمر بن عبد الله عن رسول الله -ﷺ- قال: "لا يحتكر إلا خاطئ"^(١) وجه الدلالة: الناظر والمتأمل فى هذا الحديث الشريف يجد أن النبى -ﷺ- قد وصف المحتكر بالخاطئ ولم يفرق فى هذه الحديث بين

(١) يراجع فى تخريج الحديث: صحيح مسلم جـ ٣ ص ١٢٢٨ كتاب المساقاة باب تحريج الاحتكار فى الأوقات حديث رقم عام ١٦٠٥ خاص ١٣٠، سنن أبو داود جـ ٣ ص ١٤٩٦ كتاب البيوع باب فى النهى عن الحكرة حديث رقم ٣٤٤٧، سنن الترمذى جـ ٢ ص ٥٤٥ وما بعدها، أبواب البيوع باب ما جاء فى الاحتكار حديث رقم ١٢٦٧ وقال عنه: حديث معمر حديث حسن صحيح، سنن ابن ماجه جـ ٣ ص ٥١٩ كتاب التجارات باب الحكرة والجلب حديث رقم ٢١٥٤، السنن الكبرى للبيهقى جـ ٦ ص ٣٠ كتاب البيوع باب ما جاء فى الاحتكار، المصنف لعبد الرزاق جـ ٨ ص ٢٠٣ وما بعدها حديث رقم ١٤٨٨٩ ، ١٤٨٩٠، المصنف لابن أبى شيبه جـ ٥ ص ٤٧ كتاب البيوع والأقضية باب فى احتكار الطعام حديث رقم ٣، مسند الإمام أحمد جـ ٢٥ ص ٣٧ وما بعدها حديث رقم ١٥٧٥٨، مسند الدارمى جـ ٣ ص ١٦٥٦ وما بعدها كتاب البيوع باب فى النهى عن الاحتكار حديث رقم ٢٥٨٥، المعجم الكبير للطبرانى جـ ٢٠ ص ٤٤٥ حديث رقم ١٠٨٧، المستدرک للحاكم جـ ٢ ص ١١ كتاب البيوع باب لا يحتكر إلا خاطئ، تحفة الأشراف جـ ٨ ص ٤٦٧ حديث رقم ١١٤٨١.



الاحتكار والمحكرون فى الميزان الشرعى والقانونى
محتكر ومحتكر فيكون الحديث قد دل بمنطوقه على أن الاحتكار المنهى
عنه شرعاً يتحقق فى كل مبيع مطعوماً كان أم غير مطعوم.

وفى بيان هذا المعنى يقول القاضى عياض فى شرحه لهذا
الحديث ما نصه: "الاحتكار: هو الادخار مما كان لقوت الإنسان، وليس
بممنوع ولا مكروه، وما كان للبيع والتجارة مما كان مضرراً بالناس
ومتعلقاً بشرائه أسعارهم منع، وأشرك فيه أهل السوق والمشترون
بما اشتراه به، وما لم يضر لم يمنع على مشهور المذهب فى أى شئ
كان" (١).

وجاء فى شرح مسلم للإمام القرطبى الجد ما نصه: "قلت:
وهذا الحديث بحكم إطلاقه أو عمومه يدل على: منع الاحتكار فى كل
شئ ... ثم قال: وأما الذى ينبغى أن يمنع ما يكون احتكاره مضرراً
بالمسلمين، وأشد ذلك فى الأقوات لعموم الحاجة، ودعاء الضرورة
إليها، إذ لا يتصور الاستغناء عنها، ولا يتنزل غيرها منزلتها، فإن
أبيح للمحتكرين شراؤها ارتفعت أسعارها، وعز وجودها، وشحت النفوس
بها، وحرصت على تحصيلها، فظهرت الفاقات، والشدائد،
وعمت المضار، والمفاسد؛ فحينئذ يظهر: أن الاحتكار من الذنوب
الكبار" (٢).

(١) إكمال المعلم بفوائد مسلم للقاضى عياض ج ٥ ص ٣٠٩.

(٢) المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم ج ٤ ص ٥٢٠ وما بعدها، ويراجع
أيضاً فى هذا المعنى: شرح مسلم المسمى بـ "إكمال إكمال المعلم" للإمام أبو عبد الله
محمد بن خليفة لأبى المالكى التونسى المتوفى سنة ٨٢٧هـ ج ٤ ص ٣٠٤ وما
بعدها، ط/ مكتبة طبرية. الطبعة الأولى (ن . ت).



وقد نوقش الاستدلال بهذا الحديث من قبل المخالفين بأن هذا الحديث لا يصح الاستدلال به على هذه الكيفية وذلك لأمرين:

أحدهما: أن هذا الحديث حديث مطلق قد قيد بأحاديث أخرى حيث جاء فى السنة المشرفة ما يفيد أن الاحتكار يكون فى الطعام فقط من هذه الأحاديث قول النبى -ﷺ-: "من احتكر على المسلمين طعامهم ضرب به الله بالجدام والإفلاس"^(١) ويقول أيضاً -ﷺ-: "من احتكر طعاماً أربعين ليلة فقد برئ من الله وبرئ الله منه وأيما أهل عرصة أصبح فيهم امرؤ جائع فقد برئت منهم ذمة الله"^(٢).

فالمتمأمل فى هذين الحديثين يد أنهما قد قصرا الاحتكار على الطعام دون غيره، والقاعدة أن المطلق يحمل على المقيد، وقد قرر علماء الأصول أن المطلق يحمل على المقيد اتفاقاً إذا اتحد الحكم والموضوع والسبب^(٣).

(١) هذا الحديث: سبق تخريجه.

(٢) هذا الحديث: سبق تخريجه.

(٣) المقصود بحمل المطلق على المقيد هنا بيان المقيد للمطلق بأن يقلل من شيعه فبدلاً من أن يكون مدلول اللفظ حكماً فى فرد منتشر صبح حكماً فى فرد مقيد بنفس القيد الذى هو فى المقيد فعندما يطلب الشارع مثلاً عتق رقبة يفيد فى تحقيق المطلوب أى رقبة ولكن عندما نحمل هذا المطلق على المقيد الذى وصفت فيه الرقبة بالإيمان فى نص آخر لا تجزئ إلا الرقبة التى توفر فيها ذلك.



الاحتكار والمحكرون فى الميزان الشرعى والقانونى

أما وحدة الحكم فهى التحريم. وأما وحدة الموضوع فهى الاحتكار
وأما وحدة السبب فهى الإضرار بالناس^(١).

ثانيهما: أن هذا الحديث الذى استدل به الجمهور حديث عام قد خصص
بالحديثين السابقين والقاعدة فى هذا المقام أن العام يحمل على
الخاص وما نحن بصددده كذلك.

وقد رد الجمهور هذه المناقشة بما يلى:

١- قول المعترض أن المطلق يحمل على المقيد أمر مسلم به طبعاً لكن لا
يمكن تحقيقه فى مسألتنا هذه وبيان ذلك: أن حمل المطلق على المقيد
كما هو معلوم تأويل وهو خلاف الأصل فلا يصار إليه إلا بموجب
ومسوغ والموجب هو التعارض ولا تعارض هنا إذ التعارض إنما
ينشأ أن لو كان لقيد الطعام مفهوم مخالف لكن الطعام لقب واللقب لا
مفهوم له عند الجمهور فلا يدل بالتالى على نفى الحكم فيما وراء
القيد وبالتالى لا تعارض. فلا موجب إذن للتأويل أو حمل المطلق
على المقيد فوجب إعمال الدليلين المطلق والمقيد وهذا يعنى
التعميم^(٢).

مراجع فيما تقدم: بحث فى الإطلاق والتقيد وأثارهما فى استنباط الأحكام الشرعية
دراسة مقارنة بين المذاهب الأصولية والفقهية أ.د/ عثمان محمد عثمان ص ١٩ وما
بعدها، ط، دار الهدى للطباعة، الطبعة الأولى ١٤٠١هـ - ١٩٨١م، أصول الفقه
الإسلامى للزحلى ج ١ ص ٢١٠.

(١) بحوث مقارنة فى الفقه الإسلامى وأصوله أ.د/ الدرينى ج ١ ص ٤٧٣ وما
بعدها.

(٢) بحوث مقارنة فى الفقه الإسلامى وأصوله أ.د/ الدرينى ج ١ ص ٤٧٦.



الاحتكار والمحتكرون في الميزان الشرعى والقانونى

٢- من المقرر فى علم الأصول أن أفراد من العام بحكمه لا يخصصه
فيبقى النص على عمومه.

٣- إن تخصيص الطعام بالذكر إنما أخرج مخرج الغالب لكثرة وقوع
الاحتكار فيه، لا لتقييد الحكم به إذ لا يصلح لذلك لأنه لقب فانهار
شرط أعمال القاعدة فلا تنطبق القاعدة بدون شروطها^(١).

٤- إن المعارض قد بنى اعتراضه على الحديثين السابقين وهما لا يصح
الاستدلال بهما لأنهما لم يسلمتا من الطعن وبيان ذلك:

أ- بالنسبة لحديث "من احتكر طعاماً أربعين ليلة ... الخ الحديث" هذا
الحديث لا يصلح أن يكون مخصص للعام المذكور لأنه حديث
ضعيف وسبب ضعفه أن فى إسناده أصبغ بن زيد الجهنى وهو
مختلف فيه بين العلماء فمنهم من وثقه وهو القلة ومنهم من ضعفه
وهم الكثرة، وعلى فرض توثيقه لا يصح الاستدلال بهذا الحديث
أيضاً لأن الحديث حينئذ يصبح ثابتاً بأمر مختلف فيه بين العلماء
والقاعدة فى هذه المقام أنه لا يجوز إثبات المختلف فيه بالمختلف
فيه^(٢).

(١) بحوث مقارنة فى الفقه الإسلامى وأصوله أ.د/ الدرينى ج١ ص ٤٧٦.

(٢) تقريب التهذيب ج١ ص ٨١ ترجمة رقم ٦١١، تهذيب التهذيب ج١
ص ٢٢٨ وما بعدها ترجمة رقم ٦٥٦، الجرح والتعديل ج٢ ص ٣٢٠ وما بعدها
ترجمة رقم ١٢١٦، تلخيص الحبير فى تخريج أحاديث الرافعى الكبير لأبى الفضل
شهاب الدين أحمد بن على بن محمد بن حجر العسقلانى الشافعى المتوفى سنة
٨٥٢هـ، تحقيق د/ شعبان محمد إسماعيل ج٣ ص ١٥، ط، مكتبة الكليات
الأزهرية (ن . ت).



الاحتكار والمحكرون فى الميزان الشرعى والقانونى

ب- أما بالنسبة لحديث "من احتكر على المسلمين طعامهم ضربه الله بالجذام والإفلاس" (١).

أحدهما: أن فى إسناده فروخ مولى عثمان بن عفان -رضي الله عنه- وهو لين الحديث إذا لم يتابع وهو هنا لم يتابع فيكون مؤثر فى السند كما قرر ذلك ابن حجر العسقلانى فى تقريبه (٢).

ثانيهما: أن فى إسناده هذا الحديث أيضاً أبو يحيى المكى وهو مجهول غير معروف كما قرر ذلك الحافظ الذهبى فى ميزانه (٣). وحديث هذا شأنه لا يصح الاستدلال به ولا يقوى على تقييد المطلق أو تخصيص العام، فيبقى الحديث الذى استدل به الجمهور صالح لإثبات المدعى وأن المناقشات الواردة عليه غير مؤثرة فى ذلك.

ب- كما استدلوا بما أخرجه الإمام أحمد فى مسنده والحاكم فى مستدركه والبيهقى فى السنن الكبرى واللفظ لأحمد: حدثنا سريج، حدثنا أبو معشر، عن محمد بن عمرو بن علقمة عن أبي سلمة، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: "من احتكر حكرة يريد أن يغلى بها على المسلمين فهو خاطى" (٤).

(١) هذا الحديث سبق تخريجه ص ٣ من البحث.

(٢) تقريب التهذيب لابن حجر العسقلانى ج ٢ ص ١٠٨ رقم ١٨، أحاديث الاحتكار ص ٢٤.

(٣) ميزان الاعتدال للذهبي ج ٧ ص ١٠٩.

(٤) مسند الإمام أحمد بن حنبل ج ١٤ ص ٢٦٥ وما بعدها حديث رقم ٨٦١٧، المستدرک للحاكم ج ٢ ص ١٢ كتاب البيوع باب الجالب إلى سوقنا كالمجاهد فى-



الاحتكار والمحتكرون في الميزان الشرعى والقانونى

فهذا الحديث يفيد أن من احتكر حكرة بأى كيفية كانت وكان هو المتسبب فيها فهو خاطئ بحكم رسول الله -ﷺ-، وهذا الوصف لا يكون إلا عن مخالفة شرعية، ولم يحدد الحديث شئ معين يقع فيه الاحتكار، بل جاء عاماً يتناول جميع الأشياء المطعوم منها وغير المطعوم.

والدليل على هذا العموم المستفاد من هذا الحديث أن الحديث جاء نكرة فى أسلوب الشرط، والقاعدة الأصولية تقول أن النكرة فى سياق الشرط تفيد العموم^(١).

وقد ناقش المخالفون الاستدلال بهذا الحديث بأمرين:

الأمر الأول:

أن هذا الحديث حديث مطلق قد قيد بأحاديث الاحتكار فى الطعام وقد سبق تقرير هذه المناقشة والرد عليها فى الدليل السابق.

الأمر الثانى:

أن هذا الحديث لا يصح الاستدلال به لأنه حديث ضعيف وسبب ضعفه أن فى إسناده أباً معشر نجيع عبد الرحمن السدى وهو ضعيف، فبالتالى يكون هذا الحديث غير صالح لإثبات المدعى^(٢).

مسبيل الله، السنن الكبرى للبيهقى ج ٦ ص ٣٠ كتاب البيوع باب ما جاء فى الاحتكار.

(١) بحوث مقارنة فى الفقه الإسلامى للدرينى ج ١ ص ٤٧٧، أصول الفقه الإسلامى د/ وهبة الزحلى ج ١ ص ٢٤٨، أصول الفقه الإسلامى د/ بدران أبو العينين بدران ص ٣٧٣، ط، مؤسسة شباب الجامعة ١٩٨٤م.

(٢) تقريب التهذيب ج ٢ ص ٢٩٨، أحاديث الاحتكار ص ٣٠.



وقد رد الجمهور على هذا الأمر الذى ذكره المعترض فقالوا: سلمنا للمعترض ما قال لكن لهذا الحديث شواهد أخرى تقوى معناه وتثبت حكمه، من هذه الأحاديث الحديث الذى أخرجه الإمام مسلم فى صحيحه عن معمر بن عبد الله عن رسول الله -ﷺ- قال: "لا يحتكر إلا خاطئ"^(١)، فيصبح الحديث الذى معنا حديث حسن لغيره، والحديث الحسن لغيره حجة عند أكثر أهل العلم^(٢).

ج- كما استدلوا بما أخرجه الإمام أحمد وأبو داود الطيالسى فى مسنديهما والدولابى فى الكنى والأسماء والطبرانى فى معجميه الكبير والأوسط والحاكم فى ستركه والبيهقى فى السنن الكبرى واللفظ له قال: حدثنا زيد بن أبى لىلى المعلى العدوى قال سمعت الحسن يقول: دخل عبيد الله بن زياد على معقل بن يسار فقال معقل بن يسار سمعت رسول الله -ﷺ- يقول: "من دخل فى شئ من أسعار المسلمين ليغليه عليهم كان حقاً على الله أن يقذفه فى معظم من النار يوم القيامة"^(٣).

فهذا الحديث قد تضمن وعيداً شديداً من النبى -ﷺ- لكل من تسبب وتدخل فى رفع أسعار السلع على الفرد والمجتمع وهذا الوعيد الشديد هو واد فى قعر جهنم، ولم يفرق النبى -ﷺ- فى هذا الحديث بين شئ وشئ بل عمم -ﷺ- رفع الأسعار فى كل شئ، والدليل على هذا العموم قوله -ﷺ- (شئ) فهى كلمة نكرة وقعت فى سياق الشرط، وقد قرر علماء الأصول، أن النكرة الواقعة فى سياق الشرط تفيد العموم.

(١) هذا الحديث سبق تخريجه.

(٢) إرشاد طلاب الحقائق ج ١ ص ١٤٠، مصطلح الحديث للشهاوى ص ١٩.

(٣) هذا الحديث سبق تخريجه.



الاحتكار والمحكرون في الميزان الشرعي والفتوى
وقد نوقش الاستدلال بهذا الحديث من قبل المخالفين فقالوا إن هذا
الحديث حديث ضعيف وسبب ضعفه أن في إسناده زيد بن مرة وهو غير
معروف فيكون الحديث ضعيفاً^(١).

قلنا هذه المناقشة غير مسلم بها لأنها ليست قولاً لجميع العلماء،
بل هو قول لبعضهم، أما البعض الآخر فقد وثقه كابن أبي خاتم وغيره،
والقاعدة في هذا للمقام أنه لا يجوز إثبات المختلف فيه بالمختلف فيه،
وعلى فرض صحة هذه المناقشة فهي غير معتبرة أيضاً لأن لهذا الحديث
شواهد أخرى صحاح تقويه وثبتت معناه فيكون حجة، لأنه حينئذ يصبح
حديثاً حسن لغیره، والحسن لغیره حجة عند أكثر أهل العلم^(٢).

ثالثاً: استدلالهم بالآثار:

أما استدلالهم بالآثار فقد استلوا بطلاقة غير قليلة من الآثار تعيد
في جملتها أن الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين جتوا الاحتكار المنهى
عنه شرعاً شاملاً لكل ما يباع مطعوماً كان أو غير مطعوم.

ومن هذه الآثار:

أ- أخرج الإمام مالك في موطاه والبيهقي في السنن الكبرى والبخاري في
شرح السنة واللفظ للإمام مالك قال: حدثني يحيى عن مالك أنه بلغه
أن عمر بن الخطاب قال لا حكرة في سوقنا لا يعمد رجال بأيديهم
فضول من أذهب إلى رزق من رزق الله نزل بساحتنا، فيحتكرونه

(١) مجمع الزوائد للهيثمي ج٤ ص١٠١.

(٢) الجرح والتعديل ج٣ ص٥٧٣، إرشاد طلاب الحقائق ج١ ص١٤٠.

مصطلح الحديث ص١٩.



علينا، ولكن أيما جالب، جلب على عمود كبده في الشتاء والصيف،
فذلك ضيف عمر فليبع كيف شاء الله وليمسك كيف شاء الله^(١).

ب- كما استكلوا بما أخرجه الإمام مالك في موطأه وابن أبي شيبة في
مصنفه والبخاري في شرح السنة واللفظ لابن أبي شيبة حدثنا يحيى بن
سعيد القطان عن التيمي عن أبي نضرة عن أبي سعيد مولى الأنصار
عن عثمان بن عفان "أنه نهى عن الحكرة"^(٢).

ج- كما استكلوا بما أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه يحيى بن سعيد
القطان عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب عن ابن عمر قال
"الحكرة خطيئة"^(٣).

فهذه الآثار في مجموعها تفيد حرمة الاحتكار وأنه أمر ممنوع
شرعاً، فإن قيل إن هذه الآثار لو بعضها لا يصح الاستدلال بها لما فيها
من ضعف، قلنا إن تعدد الآثار يقوى بعضها بعضاً وبانضمامها إلى
الأحاديث الواردة عن رسول الله -ﷺ- في هذا الموضوع تجعلها قوية،
بل لقد ذهب بعض العلماء إلى أن في المسألة إجماع بناء على هذه الآثار.
رابعاً: استدلالهم بالمعقول:

لما استدلالهم بالمعقول فقد استدل بعض الباحثين المعاصرين لهم
بما يلي:

(١) هذا الحديث سبق تخريجه.

(٢) هذا الحديث سبق تخريجه.

(٣) هذا الحديث سبق تخريجه.



الاحتكار والمحتكرون في الميزان الشرعي والقانوني

أ- أن العلة إذا كانت هي الإضرار بعامة المسلمين؛ فكل ما يؤدي إلى ذلك يمنع التسبب فيه، لوحدة الأثر أو المآل، وهو الضرر العام.

ب- أن دفع الضرر العام، والتنسيق بين المصلحة العامة والخاصة، هو الحكمة التشريعية من تحريم الاحتكار وهو العدل بعينه، والعدل لا يتجزأ، فوجب تحريم التسبب في إحداث هذا الضرر في كل صورة من صور الاحتكار لا احتكار الطعام خاصة، منعاً من التناقض في التشريع.

ج- حقيقة الضرر من حيث هو - بقطع النظر عن منشئه - محرم بالنص إلا أن يكون جزءاً عادلاً قرره الشارع بنص خاص، أو التزاماً فرضه الشارع بنص آمر، أو بدليل شرعي معتبر، وليس ثمة - في فقه مسألتنا - ما ينهض بالفرقة بين ما هو متعارف من الضرر وغير متعارف من الأدلة وليس أدل على ذلك من عموم قول الرسول ﷺ: "لا ضرر ولا ضرار" (١) بإطلاق (٢).

هذا هو مجمل ما استدل به أصحاب الاتجاه الأول ذكرناه بشئ من التفصيل ليقف القارئ العزيز على دقائق هذه المسألة.

ثانياً: أدلة أصحاب الاتجاه الثاني القائل بأن الاحتكار المنهي عنه شرعاً ينصب على القوت فقط سواء كان هذا القوت للأدبيين أم لغيرهم: استدل أصحاب هذا الاتجاه على إثبات مدعاهم بالسنة والمعقول:

(١) هذا الحديث سبق تخريجه

(٢) بحوث مقارنة للدريني ج ١ ص ٤٧٦ وما بعدها.



الاختكار والمحتكرون فى الميزان الشرعى والقانونى

أولاً: استدلالهم بالسنة:

أما استدلالهم بالسنة فقد استدلوا بمجموعة الأحاديث التى قصرت الاختكار على الطعام وهى نحو ثلاثين حديثاً وسأقتصر على ذكر حديثين منها وذلك على النحو التالى:

أ- أخرج للحاكم فى مستدركه والبيهقى فى شعب الإيمان وابن أبى شيبة فى مصنفه واللفظ للحاكم عن أبى أمامه قال: **نهى رسول الله -ﷺ- أن يحتكر للطعام^(١)**.

فهذا الحديث قد تضمن بمنطوقه نهياً صريحاً عن الاختكار وجاء النهى مجرداً من القرائن فهو يفيد للتحريم، وهذا ما قرره علماء الفقه والأصول إلا أن النهى للورد فى هذا الحديث جاء قاصراً على الطعام فقط، والطعام فى اللغة لما يطعم سواء للأكميين أم لغيرهم، يقول ابن منظور فى لسانه: **"الطعام: اسم جامع لكل ما يؤكل"**^(٢) وجاء فى المصباح المنير **"الطعم بالضم: الحب الذى يلقي للطيور"**^(٣).

قال ابن الأثير فى نهايته:

"الطعام عام فى كل ما يقتات من الحنطة والشعير والتمر وغير ذلك"^(٤)، فهذه النصوص اللغوية تفيد أن الطعام هو اسم لكل ما يطعم للأكمى وغيره، وقد نوقش الاستدلال بهذا الحديث من قبل الجمهور فقالوا

(١) هذا الحديث سبق تخريجه.

(٢) لسان العرب ج ٨ ص ١٦٤ وما بعدها باب الطاء مادة طعم.

(٣) المصباح المنير ج ٢ ص ٣٧٢ وما بعدها كتاب الطاء مادة طعم.

(٤) النهاية ج ٣ ص ١٢٦ باب الطاء مع العين.



الاحتكار والمحكرون فى الميزان الشرعى والقانونى
إن هذا الحديث لا يصح الاستدلال به لأن فى إسناده القاسم بن عبد
الرحمن الدمشقى وهو كثير الإرسال.

ويمكن أن يجاب على هذه المناقشة فيقال: مع التسليم بذلك إلا أن
العلماء قد وثقوه واعتمدوا روايته بالإضافة إلى أن لهذا الحديث شواهد
أخرى صحاح تقويه وثبتت معناه؛ فيكون الحديث بهذا حجة لأنه حديث
حسن لغيره، والحسن لغيره حجة عند طائفة من العلماء^(١).

أقول: إن هذا الجواب غير سديد لأن الشواهد المقوية لهذا الحديث
والتي جاء فيها الإقتصار على الطعام كلها أحاديث لم تسلم من المناقشة
والطعن فتصبح هذه الأحاديث إن لم تكن ضعيفة فى إثبات الحكم فهى
قريبة منه.

ب- كما استدلوا بما أخرجه الإمام أحمد وأبو يعلى الموصلى فى
معنديهما وابن أبى شيبه فى مصنفه والحاكم فى مستدركه والهيثمى
فى كشف الأستار ومجمع الزوائد واللفظ لأحمد عن ابن عمر
رضى الله عنهما- أن النبى -ﷺ- قال: "من احتكر طعاماً أربعين
ليلة فقد برئ من الله تعالى، وبرئ الله تعالى منه، وأيما أهل عرصة
أصبح فيهم امرؤ جائع فقد برئت منهم نمة الله تعالى"^(٢).

فهذا الحديث قد أفاد ما أفاده الحديث السابق وقد ناقش الجمهور
الاستدلال بهذا الحديث فقالوا:

(١) تقريب التهذيب ج ٢ ص ١١٨، إرشاد طلاب الحقائق ج ١ ص ١٤٠،

مصطلح الحديث د/ إبراهيم الشهawy ص ١٩.

(٢) هذا الحديث سبق تخريجه.



الاحتكار والمحتكرون في الميزان الشرعي والقانوني

إن هذا الحديث لا يصلح لإثبات المدعى المذكور لأنه حديث ضعيف وسبب ضعفه أن في إسناده أصبغ بن زيد الجهني وهو مختلف في توثيقه بين العلماء فمنهم من وثقه وهم القلة ومنهم من ضعفه وهم الكثرة وعلى فرض توثيقه لا يصح الاستدلال بهذا الحديث أيضاً لأن الحديث حينئذ يصبح ثابتاً بأمر مختلف فيه بين العلماء والقاعدة في هذا المقام أنه لا يجوز إثبات للمختلف فيه بالمختلف فيه^(١).

هذا بالإضافة إلى أن ما قاله أصحاب هذا الاتجاه من تعميم القوت للأئمة وغير الأئمة غير مسلم بقرينة منصوص عليها في هذا الحديث وهذه القرينة هي للنبي -ﷺ-: "ولما أهل عرصة أصبح فيهم امرؤ جائع قد برئت منهم نمة الله تعالى"^(٢).

فقوله -ﷺ-: "امرؤ دليل واضح على أن المقصود من الطعام هو طعام الأئمة فيكون طعام الحيوان غير داخل في هذا الحديث بمقتضى القرينة المذكورة.

ثانياً: استدلالهم بالمعقول:

لما استدلالهم بالمعقول فحاصله أن الشريعة الإسلامية قد حرمت الإضرار بالحيوان، وجعلت المحافظة على حياته حقاً من حقوق الله تعالى، فأوجب على مالكة الإنفاق عليه حتى إذا عجز كان واجباً على

(١) تقريب التهذيب ج ١ ص ٨١ ترجمة رقم ٦١١، تهذيب التهذيب ج ١ ص ٢٢٨ وما بعدها، ترجمة رقم ٦٥٦، الجرح والتعديل ج ٢ ص ٣٢٠ وما بعدها، ترجمة رقم ١٢١٦، تلخيص الحبير ج ٣ ص ١٥.

(٢) هذا الحديث سبق تخريجه.



الاحتكار والمحتكرون في الميزان الشرعي والقانوني
المسلمين رعايته وحفظ بقائه، وفي ذلك مصلحة غير مباشرة للإنسان
للانتفاع به في شتى وجوه الانتفاع، ثم هو مال، بل منه ما هو أنفس من
الأموال، فلا يجوز إهماله، للنهي عن إضاعة المال^(١).

أقول: إن ما ذكره أصحاب هذا الاتجاه من دليل عقلي على تحريم
الاحتكار في طعام غير الآمى دليل صحيح ومنطقي ومبنى على عناصر
اقتصادية رائعة، لكن ما يلاحظ عليه أنهم قصرُوا الإضرار على الطعام
فقط ولو تأملنا بدقة في هذه اللة لوجدناها متحققة في كل ما يباع من
طعام وغيره فمثلاً لو احتكرت الأدوية ومنعت عن المرض هل يكون هذا
الاحتكار خالياً من الضرر؟ وكذلك أيضاً لو احتكرت مولد البناء وارتفع
سعرها ليكون هذا أيضاً خالياً من الضرر؟ أعتقد أن الضرر متحقق
وموجود في ما ذكر وما لم يذكر فقصر الضرر إذا على شئ دون شئ
تحكم بلا دليل وهذا يتنافى مع أصل القاعدة الواردة عن النبي ﷺ - حيث
يقول "لا ضرر ولا ضرار"^(٢)، بل لقد دعى النبي ﷺ - بنزول الضرر
على من يتسبب في إزاله على العامة فقال ﷺ - "من ضار ضاره
الله"^(٣).

أدلة أصحاب الاتجاه الثالث: للقل بأن الاحتكار المنهى عنه قاصر على
طعام الآمى:

(١) تبين الحقائق جـ ٦ ص ٢٧، بحوث مقارنة للدريني جـ ١ ص ٤٧٥.

(٢) هذا الحديث سبق تخريجه.

(٣) حلية الأولياء وطبقات الأصفياء لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصفهاني المتوفى
سنة ٤٣٠ هـ جـ ٣ ص ٤٩، ط، دار الكتب العلمية، بيروت (ن . ت)، تاريخ بغداد
جـ ١ ص ٤٠٣.



الاحتكار والمحتكرون في الميزان الشرعى والقانونى

استدل أصحاب هذا الاتجاه على إثبات مدعاهم بالسنة والآثار والمعقول:

أولاً: استدلالهم من السنة:

أما السنة فقد استدلوا بما استدل به أصحاب كل من الاتجاه الأول والثانى التى سبق ذكرها وقالوا إن الأحاديث الواردة فى هذه المسألة منها ما هو مطلق ومنها ما هو مقيد والمطلق يحمل على المقيد وقد سبق ذكر هذا للدليل فى مناقشة أصحاب الاتجاه الأول وتم الرد عليه هناك فليرجع إليه^(١).

ثانياً: استدلالهم بالآثار:

أما استدلالهم بالآثار فيقال فيها ما قيل فى السنة فلا داعى للإعادة لعلم التكرار، ويضاف هنا آثار أخرى لم تذكر وهذه الآثار هى على النحو التالى:

أ- ما روى عن سعيد بن المسيب ومعمار من أنهما كانا يحتكران الزيت وهما من رواة أحاديث الاحتكار، فدل على أن الاحتكار المحرم مقصور على القوت ولا يجرى فى كل شئ.

ب- ما روى عن الإمام أحمد فيما روى الأثرم قال سمعت أبا عبد الله يعنى الإمام أحمد يسأل فى أى شئ الاحتكار فقال إذا كان قوت الناس فهو الذى يكره، أى يحرم.

(١) انظر: ص ٥٠٣ وما بعدها من هذا البحث.



الاحتكار والمحتكرون في الميزان الشرعي والقانوني
ج- ما روى عن الأوزاعي أنه قال "إن المحتكر من يعترض السوق
ليشتري منها الطعام الذي يحتاجون إليه ليحتكره"^(١).

فهذه الآثار الثلاثة المنقولة عن الصحابة والتابعين والأئمة
المجتهدين تفيد في جملتها أن الاحتكار قاصر على طعام الآمى دون
غيره.

والحقيقة أن هذه الآثار مع التسليم بمقتضاها إلا أنها لا تمنع
الاحتكار في غير الطعام ولا سيما إذا نظرنا إلى العلة التي من أجلها منع
الاحتكار وهذه العلة هي لحوق الضرر بالفرد والمجتمع.

ثالثاً: استدلالهم بالمعقول:

أما استدلالهم بالمعقول فقد استدلل لهم بعض الباحثين للمعاصرين
بما يلي:

(١) سنن أبي داود ج ٣ ص ١٤٩٦ كتاب البيوع باب في النهي عن الحكرة حديث
رقم ٣٤٤٧، الأوزاعي وتعاليمه الإنسانية والقانونية ص ٢٨٦، النظرية العامة
للموجبات والعقود صبحي محمضاني ج ٢ ص ٤٣٣ وما بعدها، عون المعبود شرح
سنن أبي داود وهو مختصر غاية المقصود في حل سنن أبي داود كلاهما تأليف أبي
عبد الرحمن شرف الحق محمد أشرف الصديقي العظيم آبادي المتوفى قبل سنة
١٣٢٢هـ، تحقيق/ عبد الرحمن محمد عثمان ج ٩ ص ١٦٩، ط، دار إحياء التراث
العربي، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م، تحفة الأحوزي بشرح جامع
الترمذي لأبي العلا محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المبارك كنوري المتوفى سنة
١٣٥٣هـ، ج ٤ ص ٤٠٤، ط، دار الكتب العلمية، بيروت، (ن . ت)، بذل المجهود
في حل أبي داود للشيخ/ خليل أحمد السهارنفوري المتوفى سنة ١٣٤٦هـ، مع تعليق
الشيخ/ محمد زكريا بن يحيى الكاندهلوي ج ١٥ ص ١١٩، ط، دار الكتب العلمية،
بيروت، (ن . ت) فتح الباري ج ٤ ص ٤٣٧ وما بعدها.



الاحتكار والمحكرون في الميزان الشرعى والقانونى

أ- إن تحريم الاحتكار إنما يتعلق بأثره لا بذاته إجماعاً والأثر هنا هو الضرر العام غير أن مراد الشارع نوع معين من الضرر وهو ذلك الضرر الغالب والمتعارف وقوعه والناشئ عن حبس الأقوات بخصوصها لا مطلق الضرر من حيث هو حتى يشمل كل ضرر أياً كان سببه أو منشؤه.

أقول هذا الدليل حيثياته التى ركبت منه وتطبيقها على الطعام أمر لا جدال فيه لكن قصر علة الضرر على الطعام فقط أمر غير مسلم ولا سيما إذا نظرنا إلى أحاديث احتكار الطعام فكلها لم تسلم من المناقشة كما سبق بيان ذلك بخلاف الأحاديث المطلقة للاحتكار فهى أقوى سنداً ومتمناً من أحاديث الطعام، ويكفى فى هذا المقام الحديث الذى أخرجه الإمام مسلم فى صحيحه حيث يقول النبى -ﷺ-: "لا يحتكر إلا خاطئ" (١).

فهذا الحديث تلقته الأمة بالقبول سلفاً وخلفاً وما قيل من حمل للمطلق على المقيد فهو أمر غير مسلم كما بينا ذلك.

ب- سلطة المالك وولايته فى التصرف فيما يملك ثابتة بأدلة مقطوع بها ولا تسلب هذه السلطة أو تقيد إلا عند الضرورة أو الحاجة، ولا حاجة ماسة فى غير القوت (٢).

أقول: إن هذا الدليل مسلم بما جاء فى مقدمته وهو أن الإنسان حر فى تصرفه يفعل كيفما شاء ما لم يرتكب محرماً وغير مسلم بآخره حيث

(١) هذا الحديث سبق تخريجه

(٢) بحوث مقارنة فى الفقه الإسلامى وأصوله للدرينى ج١ ص ٤٧٤.



الاحتكار والمحتكرون فى الميزان الشرعى والقانونى

نفى الحاجة والضرورة عن غير الطعام فهو كلام غير مقبول فكيف يتصور من بعض الصيادلة مثلاً حينما يحتكرون أدوية معينة عن أصحاب المرض المزمن ويمنعون بذلك الخير عن العامة فى المجتمع ثم يقال بعد ذلك لا ضرر أكثر من ضرر القوت بل ربما يكون ضرر منع هذه الأدوية أخطر من ضرر منع الطعام، ويقاس على هذا بقية السلع التى يحتاج إليها الفرد والمجتمع كالأقمشة والأخشاب والحديد وغير ذلك من مؤن الحياة الأصلية، وما ذكره جمهور الفقهاء من أن الاحتكار قاصر على الطعام كان هذا باعتبار وقتهم السائد عندهم فلم يرون احتكاراً فى مواد البناء ولا فى الأدوية التى عز وجودها فى زمننا الآن.

فلو أن فقهاءنا القدامى عاصرونا الآن لقالوا بتعميم تحريم الاحتكار فى جميع المبيعات.

من أجل هذا قال بعض المحققين أن ما قاله جمهور الفقهاء من أن الاحتكار قاصر على الطعام ما هو إلا فتوى أفتوها بمقتضى الظروف المعيشية التى كانت سائدة فى وقتهم، ونظير هذا فى الفقه الإسلامى كثير فمثلاً متقدمو يقولون الحنفية بتحريم أخذ الأجرة على تعليم القرآن، أما المتأخرون من أئمة مذهبهم فإنهم قد أفتوا بحل أخذ هذه الأجرة، وإيضاً أبو يوسف صاحب الإمام أبى حنيفة أحد أئمة الفقه الافتراضى قال بتعميم الاحتكار وكان هذا القول منه نظرة ثابتة لهذه القضية.

من أجل كله كان ما استدل به كل من أصحاب الاتجاه الثانى والثالث محل نظر.



بيان الرأي الراجح:

بعد هذا العرض المفصل لما قاله الفقهاء في اشتراط الطعام في الاحتكار وذكر ما استدل به أصحاب كل اتجاه ومناقشة ما أمكن مناقشته أرى أن الراجح هو ما اتجه إليه أصحاب الاتجاه الأول القائل بتحريم الاحتكار في جميع ما يباع وإنما كان هذا هو الراجح للأسباب التالية:

١- علة تحريم الاحتكار حرمت الشريعة الإسلامية احتكار الأشياء حتى لا يقع الضرر بالناس وما دام الحكم معللاً بـ «علة» فلا يصح أن يعدل عن سر التشريع في بعض الأمور ويؤخذ به في أمور أخرى مع أن العلة في كل الأمور واحدة، من أجل هذا لعن النبي ﷺ - كل من تسبب في وقوع للضرر على الفرد والمجتمع فقال - ﷺ -: «لا يدخل الجنة سيئ الملكة وملعون من ضار مسلماً أو غره»^(١)، إذا كان هذا : هو للمنهج القويم الذي رسمه النبي ﷺ - للفرد والمجتمع أيعقل بعد هذا أن يقال إن الاحتكار قاصر على الطعام فقط.

٢- معنى الاحتكار في اللغة هو جمع الشيء مطلقاً ولم يأت بمعنى الطعام أو القوت أو ضروريات الناس بل جميع الأشياء فلا يصح أن يخصص الاحتكار بغير معناه اللغوي.

٣- جاءت النصوص الشرعية بالنهاي عنه في جميع الأشياء، فالأحاديث التي وردت في الاحتكار أو ما جاء من آثار عن الصحابة في هذا الخصوص تدور حول معنى النهي عنه في جميع الأشياء، وأما ما

(١) حلية الأولياء وطبقات الأصفياء لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصفهاني المتوفى سنة ٤٣٠هـ، ج ٣ ص ٤٩، ط دار الكتب العلمية، بيروت، (ن . ت)، تاريخ بغداد ج ١ ص ٤٠٣.



ورد فى هذه الآثار يخص الأطعمة دون غيرها كان السبب فى ذلك أن هذه الأطعمة التى نص عليها دون غيرها كانت تتجلى فيها قديماً أثر التجارة وجشعهم وتبدو فيها ضرورة الناس الملحة لأن الحاجة إلى القوت والطعام هى التى توصف بالضيق تارة وبالسعة تارة أخرى وكل ما كان كذلك فقد حرم الشارع العمل بالتضييق فيه على الناس.

هذا فإن الأحاديث التى جاءت مطلقة من غير قيد وعامة من غير تخصيص يجب أن تبقى على إطلاقها وعمومها، وأما ما ورد فى بعض الأحاديث من تسليط الاحتكار على الطعام كحديث "نهى رسول الله أن يحتكر الطعام"^(١) وغير ذلك من الروايات فإن ذكر الطعام فيها لا يخص الاحتكار بالطعام ولا يقال فى ذلك إن النهى عن الاحتكار ورد فى بعض الروايات مطلقاً وبعضها مقيداً بالطعام فيحمل المطلق على المقيد لأن كلمة الطعام لا تصلح لتقييد الروايات المطلقة بل إن ذكر لفظ الطعام فى الروايات المقيدة هو من التخصيص على فرد من الأفراد التى يطلق عليها المطلق، ونص على الطعام كمثال للأشياء التى يشملها الحظر ومن ثم فإن للروايات التى ورد بها تخصيص الطعام هى أحاديث مطلقة وعامة مثلها مثل الأحاديث التى جاءت تخلو من هذا القيد فيكون النهى عن الاحتكار عاماً وشاملاً^(٢).

(١) هذا الحديث سبق تخريجه ص ٣٧ من البحث.

(٢) الاحتكار وموقف الشريعة الإسلامية منه أ.د/ أحمد عفيفى ص ١٤٧ وما بعدها، النظم الإسلامية د/ محمد عبد الله العربى ص ١١٦، ط، مطبعة كوستا توماس وشركاه بالقاهرة (ن . ت).



الاحتكار والمحتكرون في الميزان الشرعى والقانونى

٤- قوة أدلة أصحاب الاتجاه الأول وبيان ذلك أن الأحاديث التى استدلوا بها ثبت صحتها سنداً ومتناً فمن ثم تكون مقدمة على غيرها من الأدلة.

٥- ضعف أدلة أصحاب كل من الاتجاه الثانى والثالث وبيان ذلك أن الأحاديث التى استدل بها أصحاب هذين الاتجاهين لم تسلم من المناقشة فلم تثبت قوتها سنداً ومتناً فالقول بجعل هذه الأحاديث مقيدة للمطلق قول يفتقده الدليل ولم يوجد.

من أجل هذه الأسباب ولغيرها كان ما اتجه إليه أصحاب الاتجاه الأول وهو للراجع.

والله أعلم بالصواب



الاحتكار والمحكرون في الميزان الشرعي والقانوني

الشرط الثاني: أن يكون الشيء المحتكر مما يحتاج إليه الناس:

فلا بد أن يكون الناس في احتياج إلى هذا الشيء وحبسه عنهم يضر بهم، وهذا الشرط قد صرح به الفقهاء جميعاً في كتبهم، لذا قال بعض المحققين إن اشتراط هذا الشرط أمر مجمع عليه، والدليل على اعتبار هذا الشرط ما يلي:

أ- أخرج الإمام أحمد وأبو يعلى الموصلى في مستنديهما وابن أبي شيبه في مصنفه والحاكم في مستدركه والهيثمي في كشف الأستار ومجمع الزوائد واللفظ لأحمد عن ابن عمر -رضى الله عنهما- عن النبي -ﷺ- قال: "من احتكر طعاماً أربعين ليلة، فقد برئ من الله تعالى، وبرئ الله تعالى منه، وأيما أهل عرصة، أصبح فيهم امرؤ جائع فقد برئت منهم ذمة الله تعالى"^(١).

ب- أخرج الإمام أحمد وأبو داود الطيالسي في مستنديهما والذولابي في الكنى والأسماء والطبراني في معجميه الكبير والأوسط والحاكم في مستدركه والبيهقي في السنن الكبرى واللفظ له قال: حدثنا زيد ابن أبي ليلى المعلى العدوى قال سمعت الحسن يقول دخل عبيد الله بن زياد على معقل بن يسار فقال معقل بن يسار سمعت رسول الله -ﷺ- يقول: "من دخل في شيء من أسعار المسلمين ليغليه عليهم كان حقاً على الله أن يقرضه في معظم من النار يوم القيامة"^(٢).

(١) هذا الحديث سبق تخريجه.

(٢) هذا الحديث سبق تخريجه.



الاحتكار والمحكرون في الميزان الشرعي والقانوني

ج- أخرج الإمام الحاكم في مستدركه والمنقى الهندي في كنز العمال واللفظ للحاكم عن عائشة أن رسول الله -ﷺ- قال: "ليس بالمؤمن الذي يبيت شعباناً وجاره جائع إلى جنبه"^(١).

فهذه الأحاديث قد دلت بمنطوقها على أنه لا يجوز لأحد أن يتسبب في إضرار غيره ولا أشد من احتياج الناس إلى أقواتهم وما يعيشهم من متطلبات الحياة.

وقد استنبط الفقهاء من هذه الأحاديث وغيرها أن الحاجة شرط في اعتبار الاحتكار أمر محرماً شرعاً.

جاء في مواهب الجليل للخطاب ما نصه: "قأما من جلب طعاماً ما فإن شاء باع وإن شاء احتكر إلا إن نزلت حاجة فادحة أو أمر ضروري بالمسلمين فيجب على من كان عنده ذلك أن يبيعه بسعر وقته"^(٢).

وجاء في الروضة البهية ما نصه: "ترك الحكرة بالضم وهو جمع الطعام وحبسه يتربص به الغلاء والأقوى تحريمه مع حاجة الناس إليه"^(٣).

(١) يراجع في تخريج هذا الحديث: المستدرک للحاکم ج ٢ ص ١٢ كتاب البيوع باب الجالب إلى سوقنا كالمجاهد في سبيل الله، كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال للعلامة علاء الدين علي المنقي بن حسان الدين الهندي البرهان فوزي المتوفى سنة ٩٧٥هـ، ج ٩ ص ٥٧، حديث رقم ٢٤٩٢٩، ط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.

(٢) مواهب الجليل ج ٤ ص ٢٢٧.

(٣) الروضة البهية شرح اللمعة الدمشقية ج ٣ ص ٢٩٨.



الاحتكار والمحتكرون في الميزان الشرعي والقانوني

ولكن ما الحكم إذا ما تم حبس السلع في وقت الرخاء؟ أيكون هذا الصنيع احتكاراً أم لا؟

للإجابة عن هذا أقول:

الناظر في كتب الفقه الإسلامي على اختلاف مذاهبه يجد أن عبارات الفقهاء في هذه المسألة قد تعددت ويمكن إبراز ما قاله الفقهاء في هذه المسألة في اتجاهين وهما على النحو التالي:

الاتجاه الأول:

وهو لجمهور الفقهاء ويرون أن حبس السلع في وقت الرخاء لا يعد احتكاراً لتخلف شرط من شروط الاحتكار، وهذا الشرط هو شرط الضيق، وكان سند الجمهور في ذلك الأدلة المثبتة لتحريم الاحتكار من هذه الأدلة:

أ- أخرج الإمام أحمد وأبو داود الطيالسي في مسنديهما والذولابي في الكنى والأسماء والطبراني في معجميه الكبير والأوسط والحاكم في مستدركه والبيهقي في السنن الكبرى واللفظ له قال: حدثنا زيد ابن أبي ليلى المولى العدوى قال سمعت الحسن يقول دخل عبيد الله بن زياد على معقل بن يسار فقال معقل بن يسار سمعت رسول الله -ﷺ- يقول: "من دخل في شيء من أسعار المسلمين ليغلبه عليهم كان حقاً على الله أن يقذفه في معظم من النار يوم القيامة" (١).

(١) هذا الحديث سبق تخريجه.



الاحتكار والمحتكرون في الميزان الشرعي والقانوني

ب- أخرج الإمام البيهقي في شعب الإيمان والطبراني في المعجم الكبير ومسنند الشاميين واللفظ للبيهقي عن معاذ بن جبل قال: قال رسول الله -ﷺ-: "بئس العبد المحتكر إذا رخص الله الأسعار حزن وإذا غلى فرح"^(١).

ج- أخرج الإمام الطبراني في المعجم الكبير والمنذرى في الترغيب والترهيب والهيثمى في مجمع الزوائد واللفظ للمنذرى عن أبي أمامة -رضي الله عنه- أن رسول الله -ﷺ- قال: "أهل المدائن هم الحبساء في سبيل الله فلا تحتكروا عليهم الأقوات ولا تغلوا عليهم الأسعار فإن من احتكر عليهم طعاماً أربعين يوماً ثم تصدق به لم يكن له كفارة"^(٢).

(١) هذا الحديث سبق تخريجه.

(٢) هذا الحديث قال عنه الهيثمي أنه حديث ضعيف لأن في إسناده حماد بن عبد الرحمن وهو منكر الحديث مجهول. أقول مع التسليم بكلام الهيثمي إلا أنه لا مانع من الأخذ بهذا الحديث وذلك لأمرين:

أحدهما: أن لهذا الحديث شواهد أخرى صحاح تقويه وثبتت معناه فيكون حجة وبصبح هذا الحديث حينئذ حديث حسن لغيره والحديث الحسن لغيره حجة عند أهل العلم. ثانيهما: يرى طائفة من العلماء أن الحديث الضعيف يجوز الأخذ به في الترغيب والترهيب وما نحن بصدد من قبيل الترهب.

يراجع في تخريج هذا الحديث والحكم عليه: المعجم الكبير للطبراني ج ٨ ص ٩٨

حديث رقم ٧٤٨٧، الترغيب والترهيب للمنذرى ج ٢ ص ٥٦٨

حديث رقم ٢٦٤٩، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد ج ٤ ص ٨١ باب ما نهى عنه من البيوع، التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح للإمام أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي المتوفى سنة ٨٠٦هـ، تحقيق/ عبد الرحمن محمد عثمان ص ٦٣، ط، بدون اسم مطبعة، الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ، علوم الحديث ومصطلحه أ.د/ صبحي إبراهيم مصطفى الصالح ص ١٦٥، ط، دار العلم للملايين،



الاحتكار والمحتكرون في الميزان الشرعي والقانوني

د- أخرج الإمام أحمد في مسنده. والحاكم في مستدركه والبيهقي في السنن الكبرى واللفظ لأحمد حدثنا أبو معشر عن محمد بن عمرو بن علقمة عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال: قال رسول الله -ﷺ-: "من احتكر حكرة يريد أن يغلي بها على المسلمين فهو خاطئ" (١).

فهذه الأحاديث تفيد أن الاحتكار إنما يكون في وقت الشدة والحاجة وقلة المعروض وما عدا ذلك لا يكون احتكاراً.

الاتجاه الثاني:

وهو للحنفية وبعض فقهاء المالكية وبعض فقهاء الشافعية ورأى عند الإمامية ويرون أن الاحتكار منهي عنه كراهة سواء كان ذلك في وقت الحاجة أم كان في وقت الرخاء إذا قصد منه الإضرار.

وهذا هو الراجح لأن الحنفية ومن سلك مسلكهم نظروا بذلك إلى حكمة النهي عن الاحتكار وطبقوها في هذه المسألة تطبيقاً عملياً ولأنه يتفق مع القواعد التي تنفي الضرر عن الفرد والمجتمع، فمما لا شك فيه أن التجار المتصفين بالجشع والطمع لا يجمعون السلع إلى في وقت الرخاء ثم ينتظرون وقت الحاجة فيرفعون أسعارهم.

هذا هو الأعم الأغلب في التجار إلا من رحم ربي فلو نظرنا في هذه العلة لوجدناها متحققة في مسألتنا تماماً.

حبيروت، الطبعة الثانية عشر ١٩٨١م، مصطلح الحديث أ.د/ إبراهيم الدسوقي الشهاوي ص ٢٢.

(١) هذا الحديث سبق تخريجه.



الاحتكار والمحتكرون في الميزان الشرعي والقانوني
من أجل هذا وغيره كان ما اتجه إليه أصحاب هذا الاتجاه هو
الراجع^(١).

الشرط الثالث: أن يكون الشيء المحتكر مشترى:

الناظر في كتب الفقه الإسلامي على اختلاف مذاهبه يجد أن
الفقهاء حينما تحدثوا عن هذا الشرط لم تكن كلمتهم واحدة، بل اختلفوا في
اعتبار هذا الشرط ويمكن إبراز هذا الاختلاف في اتجاهين رئيسيين وهما
على النحو التالي:

الاتجاه الأول:

ويرى أصحابه أن الاحتكار المنهى عنه شرعاً يكون في الشيء
المشترى من داخل البلد أما ما يستورد من الخارج أو ما يصنعه الصانع
إذا حبس لا يكون احتكاراً وهذا ما اتجه إليه أكثر فقهاء الحنفية^(٢)

(١) بدائع الصنائع ج ٥ ص ١٢٩، مجمع الأنهر ج ٢ ص ٥٤٧ وما بعدها،
المنقى للباقي ج ٥ ص ١٦، مواهب الجليل ج ٤ ص ٢٢٧ وما بعدها، أسنى
المطالب ج ٢ ص ٣٧ وما بعدها، المهذب للشيرازي ج ١ ص ٣٨٧، المغنى ج ٥
ص ٦٧٠، المحلى ج ٩ ص ٦٤، المختصر النافع ص ١٤٤، الروض النضير
ج ٣ ص ٣٠٧ وما بعدها، شرح النيل ج ٨ ص ١٧٦ وما بعدها، الاحتكار للشيخ
محمد مهدي ص ٥١ وما بعدها.

(٢) جاء في بدائع الصنائع للكاساني ما نصه: "أما الأول: فهو أن يشتري طعاماً في
مصر ويمتتع عن بيعه وذلك يضر بالناس وكذلك لو اشتراه من مكان قريب يحمل
طعامه إلى مصر وذلك المصّر صغير وهذا يضر به يكون محتكراً وإن كان مصراً
كبيراً لا يضر به لا يكون محتكراً ولو جلب إلى مصر طعاماً من مكان بعيد وحبسه
لا يكون احتكاراً".



الاحتكار والمحتكرون فى الميزان الشرعى والقانونى
والمالكية إلا الإمام القرطبى صاحب المفهم^(١) والشافعية^(٢)
ومتقدمو الحنابلة^(٣) والإمام الأوزاعى^(٤) والإباضية^(٥).

مراجع: بدائع الصنائع ج ٥ ص ١٢٩.

هذا وقد أبان الشيخ محمد أبو زهرة وجهة الفقه الحنفى فى هذه المسألة فقال:
"وقد رأينا شيخ الفقهاء أبا حنيفة يشترط فى الاحتكار الأثم شرطاً رابعاً وهو أن تكون
السلعة المحتكرة ومشتراً من ذات الإقليم الذى ظهرت فيه الطائفة، أما إذا كانت
مجلوبة من إقليم آخر أو كانت إنتاجاً للمالك الذى انفرد بالملكية فإن أبا حنيفة لا يعده
احتكاراً وذلك النظر من أبى حنيفة مبنى على أصل ثابت عنده وهو احترام الملكية
الشخصية وعدم التعرض لها إلا إذا ثبت ضرر مؤكد وأبو حنيفة لا يعتبر ضرراً فى
البضاعة المجلوبة أو المستوردة أو الناتجة من عمل المالك لها بالزراعة أو نحوها إذا
انفرد المالك لها ببيعها لأن الجلب فى ذاته خير والإنتاج خير للجماعة ولو كان كل
من يجلب يعد محتكراً يجبر على البيع بسعر ما قبل ندرة البضائع لامتنع الناس عن
الجلب أو عن الاستيراد بلغة العصر وذلك يؤدى إلى اشتداد الضائقة بينما كثرة الجلب
الذى يجب تشجيعه تؤدى إلى تخفيضها وكذلك الإنتاج يؤدى إلى تخفيف الضائقة
فيجب تشجيعه ولا يعد المنتج محتكراً.

مراجع: محاضرات فى المجتمع الإسلامى للشيخ محمد أبو زهرة ص ٦٣.

(١) المنتقى للباجى ج ٥ ص ١٧ وما بعدها.

(٢) نهاية المحتاج ج ٣ ص ٤٧٢ وما بعدها، أسنى المطالب ج ٢ ص ٣٧ وما
بعدها.

(٣) المغنى لابن قدامة ج ٥ ص ٦٧٠، الشرح الكبير ج ٥ ص ٣١٣ وهو مطبوع
بهامش المغنى.

(٤) الشرح الكبير ج ٥ ص ٣١٣ وهو مطبوع بهامش المغنى.

(٥) شرح كتاب النيل ج ٨ ص ١٧٥ وما بعدها.



الاتجاه الثانى:

ويرى أصحابه أن الاحتكار المنهى عنه شرعاً يشمل كل شئ
مشتري سواء كان من داخل البلد أم من خارجها وسواء كان المحتكر
صانع لها أم لا، وهذا ما اتجه إليه الإمام أبو يوسف^(١) وجعل ذلك
مكروهاً كراهة تحريم، وممن اتجه إلى هذا الاتجاه أعنى العموم الإمام
القرطبى صاحب المفهم^(٢) ومتأخرو الحنابلة^(٣) والظاهرية^(٤) والزيدية^(٥)
والإمامية^(٦).

الأدلة:

لقد استدل كل من هذين الاتجاهين بأدلة نذكر طرفاً منها وذلك
على النحو التالى:
أولاً: أدلة أصحاب الاتجاه الأول القائل بمنع الاحتكار فى الأشياء
المشتراة من داخل البلد:

(١) شرح العناية ج ٨ ص ٤٩١ وهو مطبوع بهامش فتح القدير، الفتاوى الهندية
ج ٣ ص ٢١٤، رد المحتار ج ٦ ص ٤٢٢.

(٢) المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم ج ٤ ص ٥٢٠ وما بعدها.

(٣) الطرق الحكمية ص ٣٢٣.

(٤) المحلى لابن حزم ج ٩ ص ٦٤ مسألة رقم ١٥٦٧.

(٥) أصول الأحكام ج ٢ ص ٨٦٠، البحر الزخار ج ٤ ص ٣١٩، الروض
النضير ج ٣ ص ٣٠٨.

(٦) المختصر النافع ص ١٤٤.



الاحتكار والمحكرون فى الميزان الشرعى والقانونى

استبدل أصحاب هذا الاتجاه على إثبات مدعاهم بالسنة والمعقول.

أولاً: استدلالهم بالسنة:

أما استدلالهم بالسنة فقد استدلوا بما أخرجه الإمام ابن ماجة فى سننه والحاكم فى مستدركه والبيهقى فى السنن الكبرى وشعب الإيمان والدارمى فى مسنده والمزى فى تحفة الأشراف والمنذرى فى الترغيب والترهيب واللفظ لابن ماجة عن سعيد بن المسيب عن عمر بن الخطاب قال: قال رسول الله -ﷺ-: "الجالب مرزوق والمحنك ملعون" (١).

فهذا الحديث قد تضمن أمرين أحدهما: مدح الجالب بأنه مرزوق،
ثانيهما: ذم المحنك بأنه ملعون.

وبناء على هذين الأمرين يكون المشتري من خارج المصر ليس
بمحنك وهذا هو المطلوب إثباته.

(١) سنن ابن ماجة جـ ٣ ص ٥١٨ كتاب التجارات باب الحكرة والجلب حديث رقم ٢١٥٣، المستدرک للحاكم جـ ٢ ص ١١ كتاب البيوع باب لا يحتكر إلا خاطئ، السنن الكبرى للبيهقى جـ ٦ ص ٣٠ كتاب البيوع باب ما جاء فى الاحتكار، شعب الإيمان جـ ٧ ص ٥٢٥ باب فى أن يحب المسلم لأخيه ما يحب لنفسه فصل فى ترك الاحتكار حديث رقم ١١٢١٣، مسند الدارمى جـ ٣ ص ١٦٥٧ وما بعدها، كتاب البيوع باب فى النهى عن الاحتكار حديث رقم ٢٥٨٦، تحفة الأشراف جـ ٨ ص ٢٦ حديث رقم ١٠٤٥٥، الترغيب والترهيب من الحديث الشريف للإمام زكى الدين عبد العظيم بن عبد القوى المنذرى المتوفى سنة ٦٥٦هـ، تحقيق/ محيى الدين ديب مستو، سمير أحمد العطار، يوسف على بدوى جـ ٢ ص ٥٦٦ حديث رقم ٢٦٤٦، ط، دار ابن كثير، دار الكلم الطيب، دمشق، بيروت، مؤسسة علوم القرآن عجمان، الطبعة الثانية ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.



الاحتكار والمحتكرون في الميزان للشرعي والقانوني

وقد نوقش الاستدلال بهذا الحديث من قبل أصحاب الاتجاه الثاني فقالوا إن هذا الحديث لا يصح الاستدلال به لأنه حديث ضعيف وسبب ضعفه أن في إسناده مجهولين أحدهما علي بن سالم بن شؤال قال عنه ابن حجر إنه ضعيف وهو من الطبقة السابعة^(١).

ثانيهما: أن في إسناده أيضاً علي بن زيد عبد الله بن زهير بن عبد الله بن جدعان التيمي البصري قال عنه العلماء إنه ضعيف الحديث بل لقد وصفه صاحب تاريخ الثقات بأنه من المتشيعين^(٢).

فالحديث بهاتين العلتين لا يصلح أن يكون مثبت للمدعى لما فيه من الضعف الشديد كما قلنا، فإن قيل: إن لهذا الحديث شواهد أخرى صحاح تقويه وتثبت معناه فيكون حجة لأنه حينئذ يصبح حديث حسن لغيره والحسن لغيره حجة عند جمهور أهل العلم.

قلنا: هذا المعنى يكون صحيحاً لو أن هذا الحديث الذي معنا معناه هو نفس معنى الشواهد الأخرى، بل العكس من ذلك هو الصحيح أن الشواهد الأخرى تنفي أن الاحتكار ممنوع على الإطلاق ولم تقيد هذه الأحاديث الشيء المشتري بداخل البلد بل جاءت معممة للجميع، حتى هذا الحديث الذي معنا جاء صدره مطلقاً وجاء عجزه مقيداً فهو يفيد بمفهومه

(١) تقريب التهذيب ج ٢ ص ٣٧ رقم ٣٤٤، تهذيب التهذيب ج ٤ ص ٢٠٥ رقم ٤٥٥٨.

(٢) تاريخ الثقات للإمام أحمد بن عبد الله بن صالح أبي الحسن العجلي المتوفى سنة ٢٦١هـ، تحقيق د/ عبد المعطي قلجى ص ٣٤٦ رقم ١١٨٦، ط، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م، تقريب التهذيب ج ٢ ص ٣٧ رقم ٣٤٢، تهذيب التهذيب ج ٤ ص ٢٠٣ وما بعدها رقم ٥٤٤٦.



الاحتكار والمحتكرون في الميزان الشرعى والقانونى
أن الجالب مرزوق ما لم يكن محتكراً فيكون هذا الحديث خارجاً عن محل
الاستدلال^(١).

ثانياً: استدلالهم بالمعقول:

أما استدلالهم بالمعقول فقد استدلوا بما يلى:

أ- أن الاحتكار المحرم مناطه الضرر والظلم، والجالب لا يضر أحداً بل
ينفع، لأن الناس إذا علموا أن عنده طعاماً كان ذلك أطيب من عدمه.
أقول: إن هذا الدليل غير مسلم لأن الجالب إذا اشترى رفع
الأسعار وكانت أسعاراً باهظة تحقق الضرر بلا جدال، وقد قال النبى
-ﷺ-: "لا ضرر ولا ضرار"^(٢).

وقد قرر العلماء أن العلة التى من أجلها حرم الاحتكار هو
الضرر مستثنين فى ذلك على أحاديث الاحتكار والتى لم تفرق بين أن
يكون الضرر بسبب الشراء من داخل البلد وبين أن يكون الشراء من
خارج البلد، فالشراء كله سواء والضرر كله سواء.

فالتفرقة المذكورة فى الدليل لا سند لها من نص أو إجماع أو
قياس.

ب- إن حق عامة المسلمين يتعلق وقت الأزمات بما هو موجود فعلاً فى
المصر أو بما جلب إلى فنائها من مكان قريب يجرى الجلب إليه منه

(١) الاحتكار وموقف الشريعة الإسلامية منه د/ أحمد مصطفى عفيفى ص ١٣٦.

(٢) هذا الحديث سبق تخريجه.



الاحتكار والمحكرون في الميزان الشرعي والقانوني
عادة، والاحتكار المحرم إنما يكون بحبس هذا لأنه حينئذ يعتبر منعاً
لحق العامة، أو ظلماً وهو علة التحريم.

أما المجلوب من بلد بعيد فلا يتعلق به حقهم أصلاً فكيف يتصور
منعهم منه؟

إذ المنع فرع التعلق أو الوجود ولا وجود للحق أصلاً، والحقيقة
أيضاً أن هذا الدليل غير صحيح لأن التفرقة في حقوق العامة بين داخل
البلد وخارجها تفرقة غير صحيحة ولا دليل عليها بل الدليل على ضدها
هو المعتبر، فأحاديث الاحتكار كما قلنا لم تفرق بين داخل البلد وخارجها،
والقواعد الشرعية التي حددت مضار الاحتكار تمنع من هذه التفرقة، ومن
أشهر هذه القواعد:

١- لا ضرر ولا ضرار.

٢- الضرر يزال.

٣- يتحمل الضرر الخاص لرفع الضرر العام.

٤- درء المفاسد مقدم على جلب المصالح.

فهذه القواعد الأربعة تقضى بوجود الاحتكار فيما يشتري من
داخل البلد ومن خارجها.

ج- الجلب مباح في الأصل فإذا كان للجالب ألا يجلب فله ألا يبيع، وهذا
الدليل أيضاً قد بنى على قياس وهو قياس غير صحيح لأنه قياس مع
الفارق، وقد اشترط علماء الأصول لصحة القياس وجود علة جامعة
بين المقيس والمقيس عليه، ومن ثم كان هذا الدليل غير معتبر أيضاً
لوجود الفرق بين الجلب والاحتكار.



الاحتكار والمحتكرون في الميزان الشرعي والقانوني

هذا هو مجمل ما استدل به أصحاب الاتجاه الأول^(١).

ثانياً: أدلة أصحاب الاتجاه الثاني القائل بأن الاحتكار يتناول ما اشترى من داخل البلد وما اشترى من خارجها:

استدل أصحاب هذا الاتجاه بالسنة والمعقول.

أولاً: استدلالهم بالسنة:

أما استدلالهم بالسنة فقد استدلوا بالأحاديث المثبتة لتحريم الاحتكار والنهي عنه حيث قالوا:

إن هذه الأحاديث لم تفرق بين احتكار واحتكار طالماً قد توافر القصد وهو الإضرار بالأفراد والجماعات، فهذا القصد إذا تحقق ألغى الفارق تماماً بين الجالب والمشتري من البلد إذ المؤدى بينهما واحد.

ومما يؤيد هذا المعنى ويؤكد ما أخرجه الإمام مسلم في صحيحه عن يحيى بن سعيد قال: كان سعيد بن المسيب يحدث أن معمرأ قال: قال رسول الله -ﷺ-: "من اختكر فهو خاطئ"^(٢).

فهذا الحديث يحكم القضية تماماً ويرد رداً ساطعاً على من قال بالتمفرقة بين ما اشترى من داخل البلد أو من خارجها ويرد أيضاً على قول بعض الحنفية الذين ألحقوا البلاد القريبة من البلد دون البلاد البعيدة.

(١) بحوث مقارنة للدريني ج ١ ص ٤٨٢ وما بعدها.

(٢) هذا الحديث سبق تخريجه.



ثانياً: استدلالهم بالمعقول:

أما استدلالهم بالمعقول فقالوا: إن الحكمة من تحريم الاحتكار والنهى عنه هو الضرر والضرر متحقق هنا، وإذا تحقق الضرر وجب إزالته^(١).

بيان رأى الراجح:

بعد هذا العرض المفصل لما قاله الفقهاء فى هذا الشرط أرى أن الراجح هو ما اتجه إليه أصحاب الاتجاه الثانى الذين قالوا بتعميم الاحتكار فيما اشتراه من داخل البلد ومن خارجها وذلك للأسباب التالية:

١- أن مبدأ سد الذرائع هو أصل معنوى فى الدين ومقصد شرعى قطعى قاض بمنع كل ما يتنوع به للإضرار بالمسلمين لأن هذا المآل فى ذاته ممنوع المصير إليه شرعاً بكل وسيلة، وسد الذرائع دليل معبر من أدلة الشرع عند أكثر أهل العلم فىكون حجة ومن ثم يكون سد الذرائع أمر معتبر شرعاً فيما نحن بصدد^(٢).

٢- منطق التشريع يتجافى وما صدر عن المجيزين من اجتهاد فى التعليل والتوجيه، إذ يستوجب تعليلهم من أن الجالب لا يضر بالناس بل

(١) بحوث مقارنة للدرينى ج١ ص ٤٨٥ : ٤٨٧.

(٢) (الموافقات للشاطبى ج٤ ص ١٩٨ وما بعدها، أعلام الموقعين لابن قيم الجوزية ج٣ ص ١١٠ وما بعدها، أصول الأحكام الشرعية د/ محمد كمال إمام ص ٢١٧ : ٢٢٢، غاية الوصول د/ جلال الدين عبد الرحمن ص ٢٨٩ وما بعدها، ص ٣٣٧ : ٣٤٠، الأدلة المختلف فيها وأثرها فى الفقه الإسلامى د/ عبد الحميد أبو المكارم ص ١٦٦ : ١٦٨، ص ١٩٥ وما بعدها، بحوث فى الأدلة المختلف فيها أ.د/ محمد السعيد ص ١٩٤ وما بعدها.



الاحتكار والمحتكرون فى الميزان الشرعى والقانونى .
ينفعهم، بأن يعتبر محتكراً إذا أضر، عملاً بالمفهوم المخالف، والقيد
معتبر، وله مفهوم فى المصنفات والمؤلفات إجماعاً، إذ هو لازم
عقلى ملحوظ ومقصود، على أن تعليلهم مقدمة تنتج تحريم احتكار
المجلوب، لا الكراهة فحسب.

ومما تجدر إليه الإشارة فى هذا المقام أن كثرة الاستيراد فى أيامنا
هذه، ونشاط التجارة الخارجية، لسرعة النقل المذهلة، وسهولة وسائل
المواصلات، ولمكان الحاجة الماسة إلى تبادل السلع والمنافع، مع جميع
أقطار العالم، حتى غداً أمراً معتاداً فيما بينها، سداً لحاجة كل دولة مما
يفيض من إنتاج دولة أخرى، وهى ظاهرة لا يمكن إغضاء الطرف عن
أهميتها وضرورتها، مما جعل العالم كله - فى عصرنا هذا - وحدة
اقتصادية متكاملة، لا تباعد بين أقطارها، حتى لا تستطيع دولة اليوم أن
تعيش بمعزل عن هذا التبادل، إذ لا يمكنها أن تكفى ذاتياً فى جميع
مقتضيات حياتها وموافقها، حتى فى المواد الغذائية الأساسية، على ما هو
واقع ومشاهد، أقول: إن كثرة الاستيراد وضرورته، لسهولة المواصلات
وسرعتها الفائقة بالتقدم العلمى والحضارى، جعلت المستورد متحققاً فيه
مناط الاحتكار المحرم إذا احتبس، بمقتضى ما وضعوه هم من شرط
الاعتیاد الذى يستوجب تعلق حق العامة به، فأصبح الخلاف ظاهرياً لا
حقيقياً، لتغير الظروف، لا لاختلاف الحجة والدليل.

وهكذا نرى ما للتقدم العلمى، لاسيما التجريبيى أو ما يسمى
(التقنى) من أثر كبير فى تغير الأحكام الاجتهادية عما كان منها فى
القرون الماضية، مع أن الضابط الفقهى واحد، والمقصد الشرعى ثابت لم
يتغير.



الاحتكار والمحتكرون في الميزان الشرعي والقانوني

ومن هنا انهارت التفارقة لانهايار أساسها بل أضحي خطر حبس المستورد على الأمة اليوم، أشد من ضرر احتكار ما يشتري من المدينة، أو ما يستغل من الأرض، فكان محرماً من باب أولى؛ لتغير الظروف التي يجب أن يكون لها اعتبار في التطبيق، لما لذلك من أثر من حيث المآل^(١).

٣- ومما يؤيد ويؤكد ويقوى هذا الترجيح:

ما أخرجه الحاكم في مستدركه عن عبد الرحمن بن أبي بكر بن المغيرة عن عمه اليسع بن المغيرة قال: "مر رسول الله -ﷺ- برجل بالسوق يبيع طعاماً بسعر هو أرخص من سعر السوق فقال تبيع في سوقنا بسعر هو أرخص من سعرنا قال نعم قال: صبراً واحتساباً قال نعم: قال أبشر فإن الجالب إلى سوقنا كالمجاهد في سبيل الله والمحتكر في سوقنا كالملاحد في كتاب الله"^(٢).

فقول الرسول -ﷺ- تعليقاً على ما رأى وما سمع في هذا الحديث أبشر فإن الجالب مرزوق يدل على أن الاستيراد مطلوب ويثاب صاحبه عليه ثواب المجاهدين في سبيل الله، وهذا لا يكون إلا إذا أصبح الشيء المستورد تحت تصرف جماعة المسلمين عند حاجتهم إليه، أما إذا حبس الشيء المستورد عن الجماعة فإن صاحبه يدخل دائرة المحتكرين لينال عقاب الملاحدين في كتاب الله حسبما توعد رسول الله -ﷺ-^(٣).

(١) بحوث مقارنة للدريني ج ١ ص ٤٨٦ وما بعدها.

(٢) هذا الحديث سبق تخريجه.

(٣) الاحتكار وموقف الشريعة الإسلامية منه د/ أحمد مصطفى عفيفي ص ١٣٧ وما بعدها.



الاحتكار والمحكرون في الميزان الشرعي والقانوني

الشرط الرابع: أن يكون للاحتكار مدة محددة:

الناظر في كتب الفقه الإسلامي على اختلاف مذاهبه يجد أن الفقهاء حينما تحدثوا عن الاحتكار اتفقوا فيما بينهم على أن الاحتكار إذا تأكد منه الضرر ثبتت حرمة عملاً بقول النبي -ﷺ-: "لا ضرر ولا ضرار"^(١).

كما اتفقوا أيضاً على أن المحتكر يلحقه الإثم في الدنيا بالاحتكار، قلت المدة أم كثرت، ويلحقه كذلك العقاب في الآخرة ما لم يتب إلى الله ويرد المظالم إلى أهلها.

ثم اختلف الفقهاء بعد ذلك في المدة التي يعد فيه المحتكر محتكراً فمنهم من رأى أن قليل الاحتكار وكثيره سواء فأينما وقع الاحتكار وفي أي وقت كان تحققت المخالفة الشرعية وإلى هذا ذهب أكثر أهل العلم.

وكان سندهم في ذلك الأحاديث الواردة في حكم الاحتكار حيث جاءت معظمها خالية من تحديد مدة منها على سبيل المثال لا الحصر:-
أ- أخرج الإمام مسلم في صحيحه وأبو داود وابن ماجه والترمذي والدارمي في سننهم والإمام أحمد وأبو داود الطيالسي في مسنديهما وعبد الرزاق وابن أبي شيبة في مصنفيهما والبيهقي في شرح السنة واللفظ لمسلم عن يحيى بن سعيد قال: كان سعيد بن المسيب يحدث أن معمرأ قال: قال رسول الله -ﷺ-: "من احتكر فهو خاطئ"^(٢).

(١) هذا الحديث سبق تخريجه.

(٢) هذا الحديث سبق تخريجه.



ب- أخرج الحاكم في مستدركه والبيهقي في شعب الإيمان وابن أبي شيبة في مصنفه واللفظ للحاكم عن أبي أمامة قال تهي رسول الله ﷺ - أن يحتكر الطعام^(١).

ج- أخرج ابن أبي شيبة في مصنفه والبيهقي في شعب الإيمان واللفظ له عن نوفل بن عبد الملك عن أبيه عن علي قال: تهي رسول الله ﷺ - عن الحكرة بالبلد^(٢).

د- أخرج الإمام البيهقي في شعب الإيمان والطبراني في المعجم الكبير وميسند الشاميين واللفظ للبيهقي عن معاذ بن جبل قال: قال رسول الله ﷺ -: "بئس العبد المحتكر إذا رخص الله الأسعار حزن وإذا غلى فرح"^(٣).

فهذه الأحاديث في جملتها تدل أن الاحتكار أمر منهي عنه شرعاً ولم تحدد هذه الأحاديث مدة معينة للاحتكار؛ فيستوى في هذا أن تكون مدة الاحتكار لياماً أو شهراً أو ساعات أو دقائق، فإن قيل: إن هذه الأحاديث مطلقة قد قيدت بقول النبي ﷺ -: من احتكر طعاماً أربعين ليلة؛ فقد برئ من الله تعالى، وبرئ الله تعالى منه^(٤).

فهذا الحديث قد جعل للاحتكار مدة محددة، وهذا المدة هي أربعين ليلة. قلنا: إن هذا الحديث حديث لا يصح الاستدلال به لأنه حديث ضعيف

(١) هذا الحديث سبق تخريجه.

(٢) هذا الحديث سبق تخريجه.

(٣) هذا الحديث سبق تخريجه.

(٤) هذا الحديث سبق تخريجه.



الاحتكار والمحتكرون في الميزان الشرعي والقانوني

وسبب ضعفه أن في إسناده أصبغ بن زيد الجهني وهو مختلف فيه بين العلماء فمنهم من وثقه وهو القلة ومنهم من ضعفه وهو الكثيرة، وعلى فرض توثيقه لا يصح الاستدلال بهذا الحديث أيضاً لأن الحديث حينئذ يصبح ثابتاً بأمر مختلف فيه بين العلماء، والقاعدة في هذا المقام أنه لا يجوز إثبات المختلف فيه بالمختلف فيه^(١).

هذا بالإضافة إلى أننا لو نظرنا إلى الحكمة التي من أجلها حرم الاحتكار لوجدنا أنها الضرر، والضرر متحقق في الاحتكار في أي مدة كانت قلت أو كثرت، وقد قرر الإسلام أنه لا ضرر ولا ضرار، والضرر يزال كما سبق تقرير ذلك في الفصل السابق عند مناقشة أدلة الحنفية ومن وافقهم في حكم الاحتكار^(٢).

هذا هو رأي الجمهور في تحديد مدة الاحتكار، ويؤي بعض فقهاء الحنفية أن الاحتكار المنهي عنه شرعاً حدد بأربعين يوماً ووافقهم بعض أهل الإمامية في ذلك لكن قيدوا ذلك بحالة الرخص وكان سندهم في ذلك قول النبي - ﷺ -: "من احتكر طعاماً أربعين ليلة فقد برئ من الله تعالى وبرئ الله تعالى منه"^(٣).

وقد نوقش استدلالهم بهذا الحديث أنه حديث ضعيف لأن في إسناده أصبغ وهو متهم بالضعف عند أكثر أهل العلم، وقد طائفة بالثقة

(١) تقريب التهذيب ج ١ ص ٨١ ترجمة رقم ٦١١، تهذيب التهذيب ج ١ ص ٢٢٨ وما بعدها، ترجمة رقم ٦٥٦، الجرح والتعديل ج ٢ ص ٣٢٠ وما بعدها ترجمة رقم ١٢١٦، تلخيص الحبير ج ٣ ص ١٥.

(٢) انظر: ٤٦٢ من البحث.

(٣) هذا الحديث سبق تخريجه.



الاحتكار والمحكرون في الميزان الشرعي والقانوني
من فقهاء الحنفية أن الاحتكار المنهي عنه شرعاً هو ما كان مدته شهراً
فإن كانت مدته أقل من ذلك لم يوصف صاحبه بأنه محكر، وعللوا قولهم
هذا بأن الضرر إذا كان أقل من شهر فإنه يحتمل، والحقيقة أن هذه العلة
غير معتبرة لأنها مجرد رأى ولا دليل على إثباتها؛ فمن ثم لا يلتفت إليها،
ويرى بعض الإمامية أن المحكر لا يوصف بوصف الاحتكار إلا إذا
حبس الطعام لمدة ثلاثة أيام وكان وقت غلاء ولم ينكروا دليلاً على رأيهم
هذا.

والذي أراه راجحاً في هذه المسألة هو ما ذهب إليه جمهور
العلماء من عدم تحديد مدة للاحتكار، فأى مدة كافية لتحقيق هذا الوصف
ولأن العلة من تحريم الاحتكار هو الضرر، وهذه العلة متحققة بأي مدة،
وما قيل من ذكر مدة حدثت بأربعين يوماً في بعض الأحاديث فهي
أحاديث ضعيفة وعلى فرض صحتها فالمقصود بها التذكير بالإضافة إلى
أن العلماء قالوا: إن الأعداد لا مفهوم لها^(١).

للشرط الخامس: أن يكون الشيء المحكر فضلاً عن الكفاية:

هذا الشرط أمر منطقي فلو كان الشيء المحبوس صاحبه في حاجة
إليه فإن لا يسمى حينئذ احتكاراً، لأن الحاجتين قد تساويتا، فقتمت حاجته
على حاجة غيره، وقد ذكر الفقهاء أن حبس الأشياء أكثر من سنة أمر
غير جائز سواء كان صاحبها في حاجة إليها أم لا، كما اتفقوا أيضاً على
أنه يجوز للإنسان أن يذخر نفقة سنة لفعل الرسول الله -ﷺ- ذلك، فقد

(١) مجموع الأثر ج ٢ ص ٥٤٧، المختصر النافع ص ١٤٤، بحوث

مقارنة للدريش ج ١ ص ٤٨٩ وما بعدهما، الاحتكار للدكتور/ عفيفي ص ١٥١ وما
بعدهما.



الاحتكار والمحتكرون فى الميزان الشرعى والقانونى

جاء عن عمر بن الخطاب "أن رسول الله -ﷺ- كان يدخر مما أفاء الله عليه قوت سنة ثم يجعل ما سوى ذلك فى الكراع والسلاح" (١).

وقد نقل القرطبى عن مالك فى شرحه لحديث "لا يحتكر إلا خاطئ" (٢) أنه قال: "هذا الحديث بحكم إطلاقه وعمومه يدل على أن الاحتكار فى كل شئ، غير أن هذا الإطلاق قد يقيد وعموم قد يخص بما فعله النبى -ﷺ- فإنه ادخر لأهله قوت سنة، ولا خلاف فى أن ما يدخره الإنسان لنفسه وعياله من قوت، وما يحتاجون إليه جائز ولا بأس به" (٣).

الشرط السادس: أن يتم الحبس انتظاراً للغلاء:

هذا الشرط أيضاً الذى ذكره الفقهاء فى كتبهم شرط منطقى إذ المعول عليه فى حبس السلع هو رفع السعر والتضييق على الأفراد والجماعات وقد أبان هذا المعنى خير بيان عامة الفقهاء فى كتبهم، جاء فى الطرق الحكيمة ما نصه: "وقد روى مسلم فى صحيحه عن معمر بن عبد الله العدوى: أن النبى -ﷺ- قال: "لا يحتكر إلا خاطئ" (٤) فإن المحتكر الذى يعمد إلى شراء ما يحتاج إليه الناس من الطعام فيحبسه عنهم ويريد إغلاؤه عليهم: هو ظالم لعموم الناس. ولهذا كان لولى الأمر أن يكره المحتكرين على بيع ما عندهم بقيمة المثل، عند ضرورة الناس إليه، والناس يحتاجون إليه للجهد، أو غير ذلك، فإن من اضطر إلى طعام

(١) هذا الحديث سبق تخريجه.

(٢) هذا الحديث سبق تخريجه.

(٣) المفهم لما أشكل من تلخيص صحيح مسلم ج ٤ ص ٥٢٠ وما بعدها.

(٤) هذا الحديث سبق تخريجه.



الاحتكار والمحكرون فى الميزان الشرعى والقانونى

غيره: أخذه منه بغير اختياره بقيمة المثل، ولو امتنع من بيعه، إلا بأكثر من سعره فأخذه منه بما طلب: لم تجب عليه إلا قيمة مثله، وكذلك من اضطر إلى الاستدانة من الغير فأبى أن يعطيه إلا بربا، أو معاملة ربوية فأخذه منه بذلك: لم يستحق عليه إلا مقدار رأس ماله^(١).

وجاء فى نهاية المحتاج للرملى ما نصه: "وما نهى عنه أيضاً احتكار القوت لخبر إلا يحتكر إلا خاطئ"^(٢) بأن يشتره وقت الغلاء: أى عرفاً ليمسكه ويبيعه بعد ذلك بأكثر من ثمنه للتضييق حينئذ فإن اختل شرط من ذلك فلا إثم عليه^(٣). والدليل على اعتبار هذا الشرط ما يلى:

أ- أخرج الإمام الطبرانى فى المعجم الكبير والمنذرى فى الترغيب والترهيب والهيثمى فى مجمع الزوائد واللفظ للمنذرى، عن أبى أمامة -عليه السلام- أن رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- قال: "أهل المدائن هم الحبساء فى سبيل الله فلا تحتكروا عليهم الأقوات ولا تغلوا عليهم الأسعار فإن من احتكر عليهم طعاماً أربعين يوماً ثم تصدق به لم يكون له كفارة"^(٤).

ب- أخرج الإمام أحمد وأبو داود الطيالسى فى مسنديهما والدولابى فى الكنى والأسماء والطبرانى فى معجميه الكبير والأوسط والحاكم فى مستدركه والبيهقى فى السنن الكبرى واللفظ له حدثنا زيد بن أبى ليلى المعلى العدوى قال سمعت الحسن يقول: دخل عبيد الله بن زياد على

(١) الطرق الحكمية ص ٣٢٣.

(٢) هذا الحديث سبق تخريجه.

(٣) نهاية المحتاج ج ٣ ص ٤٧٢.

(٤) هذا الحديث سبق تخريجه.



معقل بن يسار فقال معقل بن يسار: سمعت رسول الله -ﷺ- يقول: "من دخل في شيء من أسعار المسلمين ليغلبه عليهم كان حقاً على الله أن يقنقه في معظم من النار يوم القيامة" (١).

ج- أخرج الإمام أحمد في مسنده والحاكم في مستدركه والبيهقي في السنن الكبرى واللفظ لأحمد حدثنا سريج حدثنا أبو معشر عن محمد بن عمرو بن عروة بن علقمة عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال: قال رسول الله -ﷺ-: "من احتكر حكرة يريد أن يغل بها على المسلمين فهو خاطي" (٢).

د- أخرج الإمام البيهقي في شعب الإيمان والطبراني في المعجم الكبير ومسنند الشاميين واللفظ للبيهقي عن معاذ بن جبل قال: قال رسول الله -ﷺ-: "بئس العبد المحتكر إذا رخص الله الأسعار حزن وإذا غلى فرح" (٣).

فهذه الأحاديث الأربعة تدل دلالة واضحة على أن الاحتكار المحرم شرعاً لا يكون كذلك إلا إذا تحقق غلاء الأسعار والتضييق على الناس.

وهذا ما استنبطه الفقهاء على اختلاف مذاهبهم من هذه الأحاديث وغيرها تلك هي أهم وأبرز شروط الاحتكار المحرم التي ذكرها الفقهاء في كتبهم أوردناها بشئ من التفصيل ليقف القارئ العزيز على خطورة هذه القضية.

(١) هذا الحديث سبق تخريجه.

(٢) هذا الحديث سبق تخريجه.

(٣) هذا الحديث سبق تخريجه.



المبحث الثاني

شروط تحريم الاحتكار في القانون الوضعي

ويتضمن هذا المبحث مطلبين:

المطلب الأول: شروط تحريم الاحتكار في القانون الوضعي.

المطلب الثاني: صور الاحتكار المحرم.

المطلب الأول

شروط تحريم الاحتكار في القانون الوضعي

الناظر في كتب القانون الوضعي يجد أن القانونيين لهم منهج خاص في شروط الاحتكار ويمكن إبراز هذا المنهج في شرطين رئيسيين وهما على النحو التالي:

أ- مفهوم القوة الاحتكارية.

ب- طبيعة السوق المناسبة.

وسأذكر كلمة موجزة عن هذين العنصرين وذلك على النحو

التالي:

أولاً: مفهوم القوة الاحتكارية:

لقد تعددت الاتجاهات في بيان مفهوم القوة الاحتكارية وتباينت وهذا ما يظهر لنا جلياً من عرضنا التالي لما قاله القانونيون في هذه القضية.



يرى البعض أن القوة الاحتكارية توجد حينما لا يكون للشركة منافسون ولا تتعرض لمنافسة حقيقية من أحد، بينما يرى البعض الآخر من القانونيين أن القوة الاحتكارية تتكون من مستويات محددة من أهمية الشركة أو مجموعة الشركات فى السوق وبناء عليه تثبت قرينة السيطرة عندما يكون هذا المستوى ضاراً، ويرى البعض الآخر أن القوة الاحتكارية تعنى أن تستطيع الشركة التصرف بحرية دون أن تقيم وزناً للمنافسين أو المستهلكين أو حتى الموزعين، والحق أن القوة الاحتكارية هى أن تتمتع شركة أو منشأة تجارية بقوة كبيرة فى سوق ما تمكنها من السيطرة على هذا السوق من خلال تخفيض الإنتاج وزيادة الأسعار والقضاء على المنافسين الموجودين ومنع المنافسين المحتملين أو الجدد من دخول هذه السوق بهدف زيادة الأرباح وزيادة نصيبها بالسوق^(١).

ثانياً: طبيعة السوق المناسبة:

لكى يكون للسوق اعتبار فى الإحتكار لابد من وجود عناصر ثلاثة وهذه العناصر الثلاثة هى:

أ- ارتفاع حصة الشركة فى السوق:

يعد نصيب الشركة فى سوق ما فى حد ذاته مؤشراً مهماً على ما تتمتع به هذه الشركة من قوة احتكارية فى هذه السوق، حيث يوجد ارتباط

(١) الحذ من آليات الاحتكار منع الإغراق والاحتكار من الوجهة القانونية

د/ أمل محمد شلبى ص ١١٠ وما بعدها، ط/ دار الجامعة الجديدة، الطبعة الأولى



الاحتكار والمحتكرون فى الميزان الشرعى والقانونى

وثيق بين حصة الشركة فى السوق وبين قوتها الاحتكارية، ويكمن السر فى هذا الارتباط الوثيق بين النسبة المئوية لحصة هذه الشركة وبين ما تمنحه هذه الحصة من قوة تمكنها من السيطرة على هذه السوق؛ ومن ثم فإن معرفة عدد الأنصبة فى السوق هو أمر مهم جداً، ويعرف النصيب فى السوق عن طريق حساب النسبة المئوية للشركة ذات القوة الاحتكارية بالقياس إلى النسبة المئوية لجميع الشركات الأخرى فى ذات السوق؛ وبناء عليه فإذا كانت الشركة تتمتع بنصيب كبير فى سوق ما فإن ذلك يعد قرينة على وجود القوة الاحتكارية.

ب- عوائق دخول السوق:

لا يكفى أن تتمتع الشركة التجارية بنصيب كبير فى السوق حتى تتوافر لها القوة الاحتكارية، وإنما يجب أن تحافظ على هذا النصيب، ولن يتأتى ذلك إلا بالقضاء على المنافسين الموجودين فى هذه السوق أو حتى وضع العوائق والعراقيل أمامهم لمنع توسعهم وتطورهم وبالتالي زيادة أنصبتهم مما يؤثر على نصيب هذه الشركة فى هذه السوق، كما تقوم هذه الشركة بوضع العوائق والعراقيل أمام المنافسين الجدد والمحتملين لمنع دخولهم لهذه السوق، حيث يمثل ذلك شرطاً ضرورياً لوجود القوة الاحتكارية.

ج- انخفاض مرونة العرض والطلب:

بالإضافة إلى ارتفاع حصة الشركة فى السوق ووضعها العوائق والعراقيل أمام توسع الشركات الموجودة فى السوق ومنع المنافسين الجدد والمحتملين من دخول هذه السوق فإنه يجب أن تخفض مرونة العرض والطلب وألا يكون لهذا المنتج بدائل متاحة بالسوق حتى تتمكن هذه



الاحتكار والمحتكرون فى الميزان الشرعى والقانونى

الشركة من فرض احتكارها على هذه السوق، ويتأتى ذلك عندما تقوم هذه الشركة ذات القوة الاحتكارية بدراسة هذا السوق دراسة جيدة بالإضافة إلى تمتع مناجها ببعض الخصائص الاحتكارية والمميزات الفائقة التى تجعله متفوقاً على غيره من المنتجات الأخرى المماثلة له وبحيث لا تستطيع الشركات التجارية الأخرى بلوغ هذه الميزة، كما لا يستطيع مستهلكون الاستغناء عن هذا المنتج وتحويل طلبهم عنه إلى بدائل أخرى إذا قامت هذه الشركة برفع أسعارها فإذا توافر لها ذلك واستطاعت رفع أسعار منتجها دون أن تخسر نصيبها أو جزء من نصيبها فى السوق كان هذا سوقاً مناسباً لأن تفرض احتكارها عليه^(١).

الشرط الثانى: إساءة استعمال القوة الاحتكارية:

لا يكفى أن تمتلك الشركة التجارية القوة الاحتكارية فى السوق المناسبة حتى تتمكن من احتكار هذه السوق على نحو غير مشروع، وإنما يجب أن تتورط هذه الشركة فى تصرفات وأعمال تحافظ بها على هذه القوة وهو ما يطلق عليه الممارسات الاستيعابية حيث تستهدف تلك الممارسات خلق أو الحفاظ على الاحتكار.

والحقيقة أنه يجب تحرى طبيعة تلك الممارسات قبل إدانتها واعتبارها احتكاراً غير مشروع. ذلك لأنه ليس معنى أن تحوز الشركة التجارية القوة الاحتكارية فى سوق مناسبة أن يعنى هذا بالضرورة أنها تمارس احتكاراً غير مشروع، فقد ترجع سبب قوتها تلك إلى احتكار

(١) الحد من آليات الاحتكار ص ١١٠ : ١١٤، الاحتكار وموقف الشريعة الإسلامية

منه د/ أحمد مصطفى عفيفى ص ١٢ وما بعدها، ص ٧٣ وما بعدها.



الاحتكار والمحتكرون فى الميزان الشرعى والقانونى
طبيعى، أو تمتعها بامتياز قانونى منحتها إياه الحكومة، أو حتى أن منتجها
يتمتع بمميزات وخصائص معينة تجعله الأفضل عن غيره، أو كأن تقوم
بالإنفاق على الدراسات والأبحاث لتطوير منتجها لأجل الحفاظ على
جودته، فى كل هذه الحالات وإن كانت الشركة تمتلك قوة احتكارية فى
سوق مناسبة إلا أن ذلك لا يعنى أنها تمارس احتكاراً غير مشروع، الأمر
الذى يتحتم معه ضرورة التفرقة بين السلوك التنافسى والسلوك
الاستيعادى، ذلك لأن السلوك التنافسى وإن كان مثل السلوك الاستيعادى
يهدف إلى زيادة الأرباح مما قد يسبب بعض الأضرار للمنافسين، إلا أن
هذه الأضرار تكون أضراراً مألوفة وعادية فى إطار المنافسة المشروعة،
باعتبار أن المنافسة هى القوة الدافعة لزيادة الإنتاج وإشباع حاجات
المستهلكين، بينما يكون الضرر الناشئ عن السلوك الاستيعادى يكون
ضرراً غير مقبول لأنه يلحق بالمنافسة ذاتها حيث يؤدى إلى القضاء على
المنافسين الموجودين فى السوق بالإضافة إلى وضع العوائق والعراقيل
أمام المنافسين المحتملين لمنعهم من دخول السوق^(١).

هذا هو موقف القانون من شروط الاحتكار.

وبالنظر فى هذا المنهج نجد أن القانون الوضعى قد نظر إلى
الأشخاص وما يقومون به وهى نظرة قاصرة، بخلاف نظرة الشريعة
الإسلامية لشروط الاحتكار فإنها نظرة شاملة ومستوعبة لأطراف
الاحتكار كلها ومع هذا كله يتفق القانون الوضعى مع الشريعة الغراء فى
أن الاحتكار من أهم شروطه استغلال المجتمع فى أقواتهم وما يحتاجون
إليه ويقصدون بهذا الاستغلال إيقاع الضرر على الناس.

(١) الحد من آليات الاحتكار ص ١١٥ وما بعدها.



المطلب الثانى

صور الاحتكار المحرم

بعد أن بينت شروط الاحتكار فى كل من التشريع الإسلامى والتشريع الوضعى، أبين هنا فى هذا المطلب بإيجاز صور الاحتكار فأقول:

الناظر لحقيقة الاحتكار يجد أنه لا يتخذ شكلاً واحداً بل له أشكالاً متعددة وصوراً مختلفة، وسأتناول فى هذه المطلب أهم وأبرز صور الاحتكار التى ذكرها العلماء وذلك على النحو التالى:

١ - التخلص من فائض الإنتاج للحيلولة دون هبوط الأسعار:

وبيان ذلك: أن هناك بعض الدول فى عصرنا الحالى تعتمد إلى التخلص من فائض إنتاجها عن طريق إتلافه أو رميه فى البحر، كما تفعل أمريكا فى مادة القمح، وكما تفعل البرازيل فى القهوة، رغبة فى بقاء السعر مرتفعاً، ذلك أن بقاء الفائض يؤدى إلى زيادة العرض وقلة الطلب مما يؤدى إلى رخص الأسعار، وهو الأمر الذى لا يرد من وجهة النظر الاحتكارية، ومع الأسف فإن مثل هذا الأسلوب القذر قد وصل إلى بلادنا واستورد كما نستورد القيم والمبادئ الهابطة، حيث أصبحنا نرى بعض المؤسسات والشركات تعتمد إلى إتلاف فائض إنتاجها للحيلولة دون هبوط الأسعار.

ومما تدعو إليه الدهشة والعجب أن مثل هذه الصورة الاحتكارية تحدث فى الوقت الذى يتباكى فيه العالم على ملايين البشر الذين يموتون جوعاً، وفى الوقت الذى تتأذى فيه الحكومات لتشكيل لجان إغاثة دولية لوقف خطر المجاعة الذى يهدد إفريقيا وغيرها من بلدان العالم.



٢- التمييز الاحتكارى:

يعتمد أرباب الاحتكار فى كثير من الأحيان على نفسية المتعاملين بالسلعة الراغبين فى شرائها، فبعض الناس يأنف من شراء ثوب مثلاً إذا كان سعره رخيصاً وآخرون لا يستطيعون شراء غير هذا النوع من الثياب، وهنا يوحى الشيطان إلى أوليائه من المحتكرين باستغلال مثل هذه النفسيات فيعمدون إلى بيع سلعة واحدة بأسعار مختلفة إلى مشترين مختلفين، فالثوب يباع فى سوق ما بخمسين جنيهاً، وهذا الثوب نفسه يباع فى سوق آخر بعشرين جنيهاً، إن نفسية المشتري فى السوق الأول لا تتنازل عن كبريائها فتشترى من السوق الثانى بثمن أقل، بينما المشتري فى السوق الثانى لا يفكر بالنظر إلى السعر الأول فضلاً عن الشراء به، وفى كلتا الحالتين فإن النواحي الاجتماعية والاقتصادية تلعب دوراً بارزاً فى مثل هذه المسائل.

ومن الممكن أن يحدث هذا النوع من الاحتكار أيضاً عندما يبيع المحتكر فى أسواق مختلفة منفصلة عن بعضها، بحيث إن البضائع التى تباع فى السوق الرخيص لا يمكن شراؤها من المحتكر وإعادة بيعها فى السوق الثانى، وعندما لا يتمكن العملاء فى السوق الغالى من الانتقال إلى السوق الرخيص للارتفاع بالثمن المنخفض^(١).

(١) أصول الاقتصاد د/ أحمد أبو إسماعيل ص ٣٦٤، ط، دار النهضة العربية، القاهرة (ن . ت)، بحوث فقهية فى قضايا اقتصادية معاصرة، تأليف د/ محمد سليمان الأشقر، د/ ماجد محمد رخية، د/ محمد عثمان شبير، عمر سليمان الأشقر ج ٢ ص ٤٨٤ وما بعدها، ط، دار النفائس، الأردن، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.



الاحتكار والمحتكرون فى الميزان الشرعى والقانونى
٣- حصر عملية شراء السلع وبيعها والتصرف بما يحتاج إليه
بأشخاص معينين:

بحيث لا يستطيع الناس التصرف فى مثل هذه السلع بيعاً أو
شراء إلا من خلالهم وعن طريقهم لدرجة أن غيرهم لو باع منع
وعوقب.

والتعامل بهذه الصورة هو الذى تلجأ إليه الشركات الصناعية
والتجارية حيث تقوم باعتماد وكالات لها فى مختلف الأسواق، ولا يكون
التصرف إلا من خلالها بل أنه فى بعض الأحيان تقوم الدولة باقتطاع
نسبة معينة من الرسوم الجمركية التى تفرض على السلعة المستوردة عن
غير طريق الوكالة لصالح هذه الوكالة حماية لها.

والناظر فى حقيقة هذه الصورة يجد أنها صورة تؤدى إلى البغى
والفساد فى الأرض لأنه لا فساد ولا بغى أكبر من التحكم فى أقوات
الناس وما يحتاجون إليه من سلع.

وقد نهى الله تعالى عن الإفساد فى الأرض فقال سبحانه ﴿وَلَا
تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا﴾^(١).

وهذا العمل له من الخطورة ما لا يخفى على أحد لذا قال شيخ
الإسلام ابن القيم إن هذا الصنيع يعد سبباً فى منع قطر السماء^(٢).

(١) سورة الأعراف: الآية رقم (٥٦).

(٢) الطرق الحكمية ص ٣٢٥.





الاحتكار والمحتكرون فى الميزان الشرعى والقانونى

٤- حجز وإخفاء بعض السلع رغبة فى تصريف سلع أخرى:

تعتمد بعض الشركات إلى استيراد أكثر من صنف لسلعة واحدة ونضرب مثلاً بالسكر، فالسكر كما هو معروف أنواع وقد يصاب بعضها بكساد لسبب أو لآخر وهنا تقتعل الأزمات وبلا مقدمات ويتخطيط ماکر خبيث تختفى الأصناف ذات الطلب الأكثر من السوق، ولا يبقى فيه إلا النوع غير المرغوب الأمر الذى يؤدى إلى إجبار المواطنين على شرائه ولا يملكون لأنفسهم حولاً ولا قوة والأمر أدهى وأمر حينما يكون هذا الافتعال من المؤسسات الحكومية ذات العلاقة بهذا الموضوع حيث تعتمد أحياناً مثلاً إلى شراء كميات كبيرة من الزيت الممتاز وبسعر مرتفع وفى نفس الوقت تكون قد استوردت أصنافاً أخرى من الزيت بسعر أقل من سعر الأول والمواطن بدوره يميل إلى شراء النوع الثانى لأنه أرخص سعراً.

وحتى لا تلحق المؤسسة بنفسها خسارة لسبب ما فإنها تعتمد إلى إخفاء النوع الثانى فى مستودعاتها فيضطر الناس إلى شراء النوع الأول إن كانوا قادرين وإلا فإن المؤسسة تكون قد ساهمت فى حرمانهم من هذه المادة الصناعية وحملتهم من الأمر ما لا يطيقون وقد كان بإمكانها أن تطرح النوعين فى الأسواق فمن رغب شراء النوع الأول فله ذلك، ومن رغب شراء النوع الثانى فله ذلك، لأن هدفها الأول هو خدمة المواطن وتوفير الحاجات إليه.

ومن ناحية أخرى فإن طرح الصنفين فى السوق من شأنه أن يولد المنافسة بين المنتجين مما يؤدى إلى رخص الأسعار.



٥- اتفاق أصحاب مهنة معينة على الاشتراك بهذه المهنة:

كانت اتفاق النجارين، واتفاق أصحاب محلات بيع الخضراوات والفاكهة وما شابه ذلك، ومن هذه الصور الاحتكارية ما يتم فى شركات التأمين من اشتراك بين هذه الشركات على إحداث مكتب موحد لها من أجل التأمين على السيارات^(١)، وهذه الصورة الاحتكارية قد أشار إليها العلامة ابن القيم فى كتابه الطرق الحكيمة حيث قال ما نصه: "ومن هاهنا منع غير واحد من العلماء كابى حنيفة وأصحابه - القسامين الذين يقسمون العقار وغيره بالأجرة: أن يشتركوا، فإنهم إذا اشتركوا - والناس يحتاجون إليهم - أغلوا عليهم الأجرة قلت: وكذلك ينبغي لوالى الحسبة: أن يمنع مغسلى الموتى والحمالين لهم من الاشتراك لما فى ذلك من إغلاء الأجرة عليهم، وكذلك اشتراك كل طائفة يحتاج الناس إلى منافعهم كالشهود والدلالين وغيرهم"^(٢).

(١) بحوث فقهية فى قضايا اقتصادية معاصرة لجماعة من العلماء ج ٢ ص ٤٨٢
٤٨٧، التسويق الاحتكارى فى الفكر الإسلامى د/ أنس المختار أحمد عبد الله
ص ٢٧٧ : ٢٨٥، وهو بحث منشور بمجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامى
جامعة الأزهر، السنة الثانية، العدد الرابع ذى الحجة ١٤١٨هـ - أبريل ١٩٩٨م،
موسوعة القضايا الفقهية المعاصرة والاقتصاد الإسلامى أ.د/ على أحمد السالوس
ص ٦٩ وما بعدها، ط، دار القرآن، الطبعة التاسعة ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م، مجموعة
فتاوى شيخ الإسلام تقي الدين أحمد بن تيمية الحرانى المتوفى سنة ٧٢٨هـ، تحقيق/
مروان كجك ج ٢٨ ص ٦١، ط، دار الكلمة الطيبة، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ، الحد
من آليات الاحتكار د/ أمل محمد شلبى ص ٢ : ٥.

(٢) الطرق الحكيمة ص ٣٢٦.



الفصل الرابع

سلطة الدولة وموقفها من الاحتكار والمحتكرين

تمهيد:

الاحتكار وصف لنوع من أنواع التعامل فى حالة استثنائية، يقوم به نفر ممن ضعف الوازع الدينى فى نفوسهم، وسيطرت المائدة على عقولهم، وأصبحت الدنيا فى قلوبهم، استغلالاً لظروف معينة، وجرياً وراء سراب خادع من بريق الدنيا وبهرجة الحياة، فالاحتكار ليس أصلاً فى التعامل، وإنما هو عارض ناتج عن أسباب كثيرة، وهذه الأسباب قد ذكرها الفقهاء فى كتبهم وكذا شراح الحديث، ومن أهم الأسباب التى ذكروها سببان أذكرهما بإيجاز على النحو التالى:

١- غياب الواقع التطبيقي للنظام الإسلامى ومنه المنهج الاقتصادى الذى يقوم على مستندات ثابتة، منها حرمة الاحتكار.

٢- ضعف الشعور برقابة المولى - ﷻ - الأمر الذى يؤدى إلى قيام الإنسان بتصرفات كثيرة لا يفرق فيها بين حلال وحرام.

من أجل هذا لم تقف الشريعة الإسلامية مكتوفة الأيدي أمام داء الاحتكار العضال وخطره الرهيب على الأمة، بل اتخذت كافة الإجراءات لتحقيق التوازن فى اقتصاد البلاد العام لذلك يجب على الحاكم اتخاذ جميع الإجراءات ضماناً لسلامة الناس من أضرار الاحتكار ومخاطره وسد جميع المنافذ التى يسلكها المتاجرون بأمر الناس الضرورية^(١).

(١) الاحتكار وموقف الشريعة الإسلامية منه أ.د/ أحمد مصطفى عفيفى، الاحتكار دراسة فقهية مقارنة أ.د/ ماجد أبو رحية وهو بحث منشور بمجلة الشريعة والدراسات =



الاحتكار والمحتكرون في الميزان الشرعي والقانوني
والناظر في كتب الفقه الإسلامي على اختلاف مذاهبه يجد أن
الفقهاء قد ذكروا في كتبهم مجموعة من الوسائل العملية لمحاربة الاحتكار
والتي يجب على أولى الأمر تنفيذها وهذه الوسائل منها ما يعود إلى الشيء
المحتكر ومنها ما يعود إلى الشخص المحتكر، ومنها ما يعود إلى عامة
المجتمع.

وعليه فإنني أقسم هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: حكم جبر المحتكر على بيع سلعه إذا لم يمتنع عن
الاحتكار.

المبحث الثاني: تعزيز المحتكر.



المبحث الأول

حكم جبر المحتكر على بيع سلعة إذا لم يمتنع عن الاحتكار

الناظر في كتب الفقه الإسلامي على اختلاف مذاهبه يجد أن الفقهاء قد ذكروا في كتبهم عقوبات متعددة للمحتكر إذا لم يمتنع عن احتكاره ومن أهم هذه العقوبات جبر المحتكر على بيع سلعته وهذه الوسيلة حينما تحدث عنها الفقهاء لم تكن وجهتهم واحدة، بل اختلفوا فيما بينهم، فمنهم من أجازها ومنهم من منعها، وعليه فإن للفقهاء في حكم هذه الوسيلة اتجاهين:

الاتجاه الأول:

ويرى أصحابه أنه يجوز للإمام ومن يقوم مقامه إجبار المحتكر على البيع إذا لم يلتزم بما أمر به الإمام وهذا ما اتجه إليه أكثر أهل العلم على اختلاف مذاهبهم.

الاتجاه الثاني:

ويرى أصحابه أنه لا يجوز للإمام أن يجبر المحتكر على البيع إذا لم يلتزم بما أمره به وهذا ما اتجه إليه الإمام أبو حنيفة في قول عنده اختاره الإمام الكاساني في بدائع^(١).

وسبب اختلاف الفقهاء في هذه المسألة راجع إلى اختلافهم في مسألة أخرى وهذه المسألة وهي هل يجوز الحجر على البالغ السفیه أم

٢٧

(١) بدائع الصنائع للكاساني ج ٥ ص ١٢٩.



الاحتكار والمحتكرون فى الميزان الشرعى والقانونى

فذهب الجمهور إلى جواز ذلك وعليه يجوز الإيجار على البيع فى مسألتنا بينما ذهب الإمام أبو حنيفة ومن سلك مسلكه إلى أنه لا يجوز الحجر على الكبير، فبالتالى لا يجوز جبره على البيع، وما ذهب إليه جمهور الفقهاء فى المسألتين هو الراجح بل لقد نقل بعض محققى المذهب الحنفى موافقة الإمام أبو حنيفة للجمهور.

فتكون المسألة من المسائل المجمع عليها وليس فيها خلاف يفكر^(١).

جاء فى مجمع الأنهر:

ما نصه: "وإذا رفع إلى الحاكم حال المحتكر أمره أى القاضى المحتكر ببيع ما يفضل عن حاجته أى عن قوته وقوت عياله ودوابه فإن امتنع المحتكر عن البيع حبسه القاضى وعزره وباع عليه وقيل لا يبيع عند الإمام وعندهما يبيع وقيل يبيعه بالإجماع وهو الصحيح كما فى المنح وغيره فلذا أتى بصورة لاتفاق"^(٢).

وجاء فى المنتقى للباچى:

ما نصه: "وإن احتكر شيئاً من ذلك من لا يجوز له احتكاره ففى كتاب ابن مزين عن عيسى بن دينار أنه قال: يتوب ويخرجه إلى السوق ويبيعه من أهل الحاجة إليه بسل ما اشتراه به لا يزداد فيه شيئاً. ووجه

(١) مواهب الجليل للحطاب ج٤ ص٢٢٧ وما بعدها، البحر الزخار ج٤ ص٤٩١ وما بعدها، الدرر المنتقى فى شرح المنتقى ج٢ ص٥٤٨ وهو مطبوع بهامش مجمع الأنهر.

(٢) مجمع الأنهر ج٢ ص٥٤٨.



الاحتكار والمحتكرون فى الميزان الشرعى والقانونى
ذلك أن المنع قد تعلق بشرائه لحق الناس وأهل الحاجة فإذا صرفه إليهم
بمثل ما كانوا يأخذونه أولاً حين ابتياعه إياه فقد رجع عن فعله الممنوع
منه، فإن أبى من ذلك فقد قال ابن حبيب: يخرج من يده إلى أهل السوق
يشتركون فيه بالثمن فإن لم يعلم ثمنه فبسعره يوم احتكاره، ووجه ذلك أنه
لما كان هذا الواجب عليه فلم يفعله أجبر عليه وصرف الحق إلى
مستحقه^(١).

وجاء فى نهاية المحتاج للرملى:

ما نصه: "ويجبر من عنده زائد على ذلك على بيعه فى زمن
الضرورة"^(٢).

وجاء فى مطالب أولى للنهى:

ما نصه: "ويجبر محتكر على بيع ما احتكره. كما فى مبيع للناس
دفعاً للضرر فإن أبى أن يبيع ما احتكره من الطعام وخيف التلف لحبسه
عن الناس فرقه السلطان على المحتاجين إليه ويردون بدله عند زوال
الحاجة وكذا سلاح لحاجة أى: احتج إليه، فيفرقه السلطان أو نائبه
ويردونه أو بدله عند زوال الحاجة"^(٣).

(١) المنتقى للباجى ج ٥ ص ١٧.

(٢) نهاية المحتاج للرملى ج ٣ ص ٤٧٢.

(٣) مطالب أولى للنهى فى شرح غاية المنتهى للفقير الشيخ مصطفى
المسيوطى الرحيماني المتوفى سنة ١٢٤٣هـ ج ٤ ص ٦٦، ط، بدون ذكر مطبعة
(ن . ت).



الاحتكار والمحتكرون في الميزان الشرعى والقانونى

وجاء فى المختصر النافع:

ما نصه: "ويجبر المحتكر على البيع وهل يسعر عليه؟ الأصح لا" (١).

وجاء فى السيل الجرار للشوكانى:

ما نصه: "قوله فيكلف البيع أقول هذا صحيح لأنه فاعل لما هو من محرمات الشريعة مع مزيد أن فيه إضراراً بالمسلمين فلا يجوز تقريره على الحرام ولا يجوز ترك المسلمين يتلهفون من الجوع صيانة لهذا المحتكر الخاطئ الضار للمسلمين" (٢).

هذا مجمل ما قاله الفقهاء فى حكم هذه المسألة، لكن هل يكتفى بجبره على البيع فقط أم يمكن للإمام أو نائبه البيع عليه؟

للإجابة عن هذه نقول:

اختلف الفقهاء فى ذلك على قولين:

القول الأول:

وهو لطائفة من الفقهاء ويرون أنه يكتفى بالجبر فقط، وليس للإمام أو نائبه أن يباشر البيع.

القول الثانى:

وهو لأكثر أهل العلم ويرون أن من حق الإمام أن يجبر المحتكر على البيع فإن لم يمتثل باع عليه الإمام أو من يقوم مقامه.

(١) المختصر النافع ص ١٤٤.

(٢) السيل الجرار ج ٣ ص ٨٥.



جاء فى بدائع الصنائع:

ما نصه: ومنها "أى أحكام الاحتكار" أنه إذا خاف الإمام الهلاك على أهل المصر أخذ الطعام من المحتكرين وفرقه عليهم فإذا وجدوا ردوا عليهم مثله لأنهم اضطروا إليه، ومن اضطر إلى مال الغير فى مخصصة كان له أن يتناوله بالضمان لقوله تعالى: ﴿فَمَنْ اضْطُرَّ فِي مَخْمَصَةٍ غَيْرَ مُتَجَانِفٍ لِإِثْمٍ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾^(١)^(٢).

والراجع فى هذه المسألة هو ما ذهب إليه أكثر أهل العلم من جواز بيع الإمام أو من يقوم مقامه إذا امتنع البائع عن الالتزام بالتسعير، ولكن هذا الجواز ليس على الإطلاق بل هو مقيد بأن يكون البيع بثمن المثل^(٣).

(١) سورة المائدة: جزء من الآية رقم (٣).

(٢) بدائع الصنائع ج ٥ ص ١٢٩.

(٣) الاحتكار د/ أحمد مصطفى غنم ص ١٩٩.



المبحث الثانى

تعزير المحتكر

اهتمت الشريعة الإسلامية اهتماماً شديداً بحماية الناس من التلاعب بأقواتهم خاصة فى الأوقات التى يكون الناس فى أمس الحاجة إلى الأقوات والأطعمة، فإن من يمتنع عن بيع ما أوجب الحاكم عليه بيعه فإنه يؤمر بالواجب ويعاقب على تركه، لذلك نرى أن من أوجب عليه الشارع أن يبيع بثمن معين فامتنع عن البيع إلا بأكثر من ثمنه فإنه يؤمر بما يجب عليه، ويعاقب على تركه، وكذلك من يختزن الحاجيات ويحتكرها ليتحكم فى سعرها فيكون مرتكباً لمحرّم. هذا وقد ذكر الفقهاء وسائل عدة تحقق الجانب التعزيرى للمحتكر وعليه فإنى أقسم هذا المبحث إلى مطلبين:

المطلب الأول: التعريف بالتعزير.

المطلب الثانى: الوسائل التشريعية لمحاربة الاحتكار.

المطلب الأول

التعريف بالتعزير

أولاً: التعريف بالتعزير فى اللغة:

التعزير فى اللغة هو: مصدر عزّر من العزّر وهو الرد والمنع، يقال عزّر فلان أخاه بمعنى نصره لأنه منع عدوه من أن يؤذيه ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَتُعْزَّرُوهُ وَتُقَوَّرُوهُ﴾^(١) ويقال عزّرت به معنى وقّرته وأيضاً

(١) سورة الفتح: جزء من الآية رقم (٩).



الاحتكار والمحتكرون في الميزان الشرعي والقانوني
أدبته وهو من أسماء الأضداد وهو يكون بمعنى التوقير لأنه إذا امتنع
بالتعزير وصرف عما هو دنيء فإن الوقار يحصل له بذلك وقد سميت
العقوبة تعزيراً لأن من شأنها أن تدفع الجاني وترده عن ارتكاب الجرائم
أو العودة إلى اقترافها^(١).

ثانياً: التعريف بالتعزير في الاصطلاح الفقهي:

الناظر في كتب الفقه الإسلامي على اختلاف مذاهبه يجد أن
الفقهاء قد عرفوا التعزير بتعريفات متعددة ومن أشهر هذه التعريفات ما
يلي:

أ- عرف صاحب شرح فتح القدير التعزير فقال: "التعزير هو التأديب
دون الحد"^(٢).

ب- وعرفه الإمام الماوردي فقال التعزير هو: "التأديب على ذنوب لم
تشرع فيها الحدود"^(٣).

(١) المفردات في غريب القرآن لأبي القاسم للحسين بن محمد المعروف بالراغب
الأصفهاني المتوفى سنة ٥٠٢ هـ، تحقيق/ محمد سيد كيلاني ص ٣٣٣ كتاب العين،
مادة عزز، ط، دار المعرفة، بيروت (ن . ت)، لسان العرب ج ٩ ص ١٨٤، مادة
عزر، بصائر ذوي التمييز ج ٤ ص ٦٣ بصيرة في عزز وعزل وعزم، القاموس
المحيط تأليف/ مجد الدين بن يعقوب الفيروز آبادي المتوفى سنة ٨١٧ هـ ج ٢
ص ٢٩١ فصل العين باب الرء، ط، دار الجيل، بيروت (ن . ت).

(٢) شرح فتح القدير للشيخ الإمام كمال الدين محمد بن عبد الواحد المعروف بابن
الهام الحنفي المتوفى سنة ٨٦١ هـ، ج ٥ ص ١١٢، ط، دار إحياء التراث العربي،
(ن . ت).

(٣) الأحكام السلطانية للإمام أبي الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي المتوفى
سنة ٤٥٠ هـ، تحقيق د/ عبد الرحمن عميرة ج ٢ ص ٤٧٧ وما بعدها، ط، دار
الاعتصام (ن . ت).



الاحتكار والمحكرون فى الميزان الشرعى والقانونى

ج- وعرفه الإمام الرضى فقال التعزير هو: "التأديب فى كل معصية لله أو
لأسمى لا حد لها ولا كفارة"^(١).

د- وعرفه شيخ الإسلام ابن تيمية فقال التعزير هو: "التأديب فى كل
معصية لا حد لها ولا كفارة"^(٢).

ثالثاً: خصائص التعزير:

نكر الفقهاء فى كتبهم أن للتعزير خصائص يتميز بها عن غيره
ويمكن إبراز هذه الخصائص فى الأمور التالية:

١- التعزير عقوبة غير مقدرة من الشارع: وإنما ترك للقاضى أن يختار
نوع العقوبة بخلاف الحدود والقصاص والدية والكفارة فهى عقوبات
مقدرة شرعاً ومعينة للقاضى لازمة له، ولا يحق له أن يستبدلها،

(١) نهاية المحتاج ج ٨ ص ١٨ وما بعدها.

(٢) المحرر فى الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل للشيخ/ مجد الدين أبى البركات
المتوفى سنة ٦٥٢هـ، ج ٢ ص ١٦٣ وما بعدها، ط، مكتبة المعارف الرياض،
المملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م، التعزير فى الشريعة
الإسلامية أ.د/ عبد العزيز عامر ص ٥٢، فقرة ٥٢، ط، دار الفكر العربى (ن . ت)،
الحدود والتعزيرات عند ابن القيم دراسة وموازنة بكر بن عبد الله أبو زيد ص ٤٥٧
٤٦٠، ط، دار العاصمة، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية
١٤١٥هـ، الأحكام السلطانية للقاضى أبى يعلى محمد بن الحسين الفراء الحنبلى
المتوفى ٤٥٨هـ، صححه وعلق عليه/ محمد حامد الفقى ص ٢٧٩، ط، دار الكتب
العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م، مجموع فتاوى ابن تيمية
ج ٢٨ ص ٨٥ وما بعدها، الجريمة والعقوبة فى الفقه الإسلامى للإمام محمد أبو
زهرة المتوفى سنة ١٩٧٤م، ص ١١٢ وما بعدها فقرة ١١٤ : ١١٥، ط، دار الفكر
العربى، القاهرة (ن . ت).



الاحتكار والمحتكرون في الميزان الشرعى والقانونى
ولا أن ينقص منها أو يزيد عليها، أما التعزير فإن بعض العقوبات
مقدرة بحددين أعلى وأدنى بالجلد والحبس عند البعض، ويترك
للقاضى حرية اختيار وتقدير المقدار المناسب وإن بعضها الآخر غير
مقدر نهائياً ويترك أمره إلى القاضى.

والقاضى يملك حرية فى اختيار العقوبة الملائمة، كما يملك حرية
تقدير قدر العقوبة اللازمة، بحسب ظروف الجريمة وظروف المجرم غير
للظروف للمخففة أو ينزل بالجانى العقوبة المشددة بسبب الظروف القاسية
للفادحة التى أعقبت الجريمة ولكن سلطة القاضى الواسعة فى عقوبة
للتعزير ليست تحكمية بحسب هواه، وإنما تخضع لأسس شرعية وأصول
محكمة وإطار محصور معين ولذلك حدد الفقهاء عقوبات التعزير ليختار
القاضى إحداها فيبدأ بالنظر وينتهى بالموت بحسب جسامه الجريمة
وخطورة المجرم.

٢- يحق لولى الأمر للعفو عن عقوبة التعزير: فيما يتعلق بحق الله تعالى
خلفاً للحدود فلا تقبل العفو من ولى الأمر، ولا تقبل الإسقاط، كما
يحق للمعتدى عليه أن يعفو عن الجانى فى العقوبة التعزيرية ولكن
عفو لا يلغى العقوبة ولا يسقط حق ولى الأمر أو الدولة فى العقاب
بخلاف القصاص فإن عفا ولى الأمر برئ القاتل ولا يسأل إلا عن
الحق العام أو حق المجتمع، أما حق المعتدى عليه فى العقوبة
التعزيرية فينحصر فى زاوية منه وتبقى حرية القاضى فى عقوبة
الجانى لحنوا به على حق الله فيها.



الاحتكار والمحكرون في الميزان الشرعي والقانوني

٣- يعتبر في تقدير التعزير شخصية الجاني وجسامة الجريمة أما في الحدود والقصاص والدية والكفارة فينظر إلى الجريمة فقط ولا اعتبار لشخصية الجاني، سواء كان محترفاً ومعتاداً أو كان مبتدئاً.

٤- العقوبة في التعزير لا تتوقف على دعوى وإنما يتولى الحاكم وغيره النظر فيها ونقلها إلى القاضي حسبة الله تعالى لإزالة المحظورات والنهي عن المنكرات، وإقامة الأحكام الشرعية، ولأن المقصود من التعزير هو التأديب والزجر والردع، ولذا يجوز تعزير الصبي العاقل تأديباً له، أما الحدود فبعضها لا يتوقف على الدعوى، وبعضها الآخر يتوقف على الدعوى كالقذف، والسرقه، وكذلك القصاص، وإن الصبي العاقل لا يقام عليه الحد ولا القصاص^(١).

(١) يراجع في كل ما تقدم: الفروق لشهاب الدين أبي العباس أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن الصنهاجي المشهور بالقرافي المتوفى سنة ٦٨٤هـ، ج ٤ ص ١٧٧، ط، عالم الكتب، بيروت (ن . ت)، التشريع الجنائي الإسلامي مقارناً بالقانون الوضعي للشيخ/ عبد القادر عودة ج ١ ص ٦١٥ ك ٦٨٦، ط، مؤسسة الرسالة، الطبعة السادسة ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م، التعزير في الشريعة الإسلامية ص ٤٩ وما بعدها.



المطلب الثانى

الوسائل التشريعية لمحاربة الاحتكار

تمهيد:

اهتمت الشريعة الإسلامية اهتماماً شديداً بحماية الناس من التلاعب بأقواتهم خاصة فى الأوقات التى يكون الناس فى أمس الحاجة إلى الأقوات والأطعمة، فإن من يمتنع عن بيع ما لوجب للحاكم عليه بيعه فإنه يؤمر بالعقاب ويعاقب على تركه، لذلك نرى أن من لوجب عليه الشارع أن يبيع بثمن معين فامتنع عن البيع إلا بأكثر من ثمنه فإنه يؤمر بما يجب عليه، ويعاقب على تركه، وكذلك من يختزن الحاجيات ويحتكرها ليتحكم فى سعرها فيكون مرتكباً لمحرّم.

هذا وقد ذكر الفقهاء وسائل عدة تحقق الجانب التعزيرى للمحتكر من هذه الوسائل:

١- حرق ماله:

الناظر فى كتب الفقه الإسلامى على اختلاف مذاهبه يجد أن للفقهاء فى هذه المسألة قولين:

القول الأول:

وهو لجمهور أهل العلم ويرون أنه لا يجوز إحراق مال المحتكر، لأنه لم يرد عن رسول الله -ﷺ- ذلك، ولأن فى إحراق ماله ضرراً عظيماً، والشريعة جاءت بنفى الضرر.



القول الثانى:

ويرى أصحابه أنه يجوز للإمام أن يحرق مال المحتكر تعزيراً وهذا ما قال به الظاهرية والزيدية وكان سندهم فى ذلك ما روى عن على - عليه السلام - أنه أحرق طعاماً احتكر بمائة ألف.

وقد نوقش هذا الاستدلال من قبل الجمهور فقالوا: إن هذا الأثر لا يصح الاستدلال به لأمرين:

أحدهما: أن فى إسناده رجلاً مجهولاً.

ثانيهما: أنه قول صحابى والاحتجاج بقول الصحابى أمر مختلف فيه والقاعدة أنه لا يجوز إثبات المختلف فيه بالمختلف فيه، بالإضافة إلى أن هذا الأثر معارض بما هو أقوى منه من مثل قول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِّنْكُمْ﴾^(١) وقول النبى - صلى الله عليه وسلم -: "لا ضرر ولا ضرار"^(٢)، وما ذهب إليه جمهور العلماء هو الراجح. والله أعلم بالصواب^(٣).

٢- حبس المحتكر وضربه:

يرى بعض الحنفية وبعض المالكية أن المحتكر إذا لم يمثل لأمر الإمام كان من حق الإمام أن يعاقبه بالحبس والضرب حتى يمتنع عن

(١) سورة النساء: جزء من الآية رقم (٢٩).

(٢) هذا الحديث سبق تخريجه.

(٣) المحلى ج ٩ ص ٦٤ وما بعدها، الروض النضير ج ٣ ص ٣٠٧، الاحتكار أ.د/ أحمد مصطفى عفيفى ص ٢٠٠.



احتكاره وكان سندهم فى ذلك بعض الوقائع التى حدثت فى العصر
الأموى والحقيقة أن هذه الوقائع ليس لها سند من كتاب أو سنة بينما يرى
جمهور الفقهاء أنه لا يجوز للإمام أن يحبس المحتكر أو يضربه لأن
الحبس والضرب ظلم، والظلم منهى عنه شرعاً.

والذى أراه راجحاً فى هذه المسألة هو ما ذهب إليه بعض الحنفية
وبعض المالكية من جواز حبس المحتكر أو ضربه لكن هذا مقيد بالحبس
المحدد مدته وبالضرب المقبول شرعاً حتى ينزجر المحتكر عن
احتكاره^(١).

٣- تعزير المحتكر بأخذ ماله أو فرض غرامة عليه:

إذا لم ينزجر المحتكر بالوسيلتين سالفتى الذكر فهل يجوز للإمام
أن يأخذ ماله أو يفرض عليه غرامة؟^(٢)

(١) يراجع فيما تقدم: تحفة الناظر وغنية الذاكر فى حفظ الشعائر وتغيير المناكر لأبى
عبد الله محمد بن أحمد بن قاسم ابن سعيد العقباني التلمساني ص ١٢٨، بدون اسم
مطبعة (ن . ت)، الدر المنقى فى شرح المتنقى ج ٢ ص ٥٤٨، وهو مطبوع
بهامش مجمع الأنهر، مجمع الأنهر ج ٢ ص ٥٤٨.

(٢) تعرض قانون العقوبات المصرى لبيان أحكام العقوبات المالية وعرفت المادة ٢٢
الغرامة بقولها العقوبة بالغرامة هى إلزام المحكوم عليه بأن يدفع إلى خزينة الحكومة
المبلغ المعتمد فى الحكم. وعرفت المادة ٣٠ المصادرة بأنها عقوبة مالية بالحكم بما
تنقل لجانب الحكومة ملكية الأشياء التى تحصل من الجريمة أو التى استعملت أو كان
من شأنها أن تستعمل بها فالمصادرة تعتبر من قبيل نزع ملكية المال جبراً على مالكه
وإضافته إلى ملك الدولة بدون مقابل.



للإجابة عن هذا القول:

هذه المسألة من المسائل التي اختلف فيها الفقهاء اختلافاً كبيراً، واختلافهم هذا راجع إلى أصل هذه المسألة وأصل هذه المسألة ذكرها الفقهاء في كتبهم تحت عنوان هل يجوز للإمام أخذ المال تعزيراً أو إلزام شخص دفع غرامة معينة، وذكروا أن في المسألة مذهبين لكن قبل أن أذكر هذين المذهبين ينبغي على أن أذكر طائفة من النصوص الفقهية التي تبين وجه كل من هذين المذهبين وذلك على النحو التالي:

أ- حكم التعزير بأخذ المال في المذهب الحنفي:

جاء في البحر الرائق ما نصه: "ولم يذكر محمد للتعزير بأخذ المال وقد قيل روى عن أبي يوسف أن التعزير من السلطان بأخذ المال جائز كذا في الظهيرية، وفي الخلاصة سمعت عن ثقة أن التعزير بأخذ المال إن رأى القاضي ذلك أو الوالي جاز، ومن جملة ذلك رجل لا يحضر الجماعة يجوز تعزيره بأخذ المال وأفاد في البزازية أن معنى التعزير بأخذ المال على القول به إمساك شيء من ماله عنه مدة لينزجر ثم يعوده الحاكم إليه لا أن يأخذه الحاكم لنفسه أو لبيت المال كما يتوهمه الظلمة إذ لا يجوز لأحد من المسلمين أخذ مال أحد بخير سبب شرعي، وفي المجتبى لم يذكر كوفية الأخذ ولرى أن يأخذها فيمسكها فلن أؤس من توبته بصرفها إلى ما يرى، وفي شرح الآثار التعزير بالمال كان

مراجع في ذلك: التعزير في الشريعة الإسلامية أ.د/عبد العزيز عامر ص ٤٠٥ وما

بعدها، الاحتكار وموقف الشريعة الإسلامية منه د/أحمد عفيفي ص ٢٠٤ هامش

رقم ٢.



الاحتكار والمحتكرون في الميزان الشرعى والقانونى
فى ابتداء الإسلام ثم نسخ والحاصل أن المذهب عدم التعزير بأخذ
المال^(١).

ب- حكم التعزير بأخذ المال فى المذهب المالكى:
جاء فى تبصرة الحكام لابن فرحون ما نصه: "ومنها إيجابه
- شلب الذى يصطاد فى حريم المدينة لمن وجده ومنها: أمره -
بكسر دنان الخمر وشق ظروفها، ومنها: أمره لعبد الله بن عمر -
بتحريق الثوبين المعصرين ومنها: أمره - يوم خيبر بكسر القيدور
الذى طبخ فيها لحم الحمر الأهلية ثم استأنوه فى غسلها فأذن لهم فدخل
على جواز الأمرين لأن العقوبة بالكسر لم تكن واجبة ومنها: هدمه -
لمسجد الضرار ومنها: أمره - بتحريق متاع الذى غل من
الغنيمة^(٢).

ج- حكم التعزير بأخذ المال فى المذهب الشافعى:
جاء فى أسنى المطالب ما نصه: "وكما لو رعى أحد من أهل
القوة من الحمى الذى حمام الإمام للضعفة ومحوهم فلا يعزر ولا يغرم
قاله القاضى أبو حامد وتوقف فيه الأئمة قال وإطلاق كثيرين أو
الأكثرين يقتضى أنه يعزر^(٣).

(١) البحر الرائق ج ٥ ص ٤٤٤

(٢) تبصرة الحكام فى أصول الأكضية ومناهج الأحكام للقاضى برهان الدين إبراهيم
بن على بن أبى القاسم بن محمد بن فرحون المالكى المندى المتوفى سنة ٧٩٩ هـ،
راجعته وقدم له/ طه عبد الرؤوف سعد ج ٢ ص ٢٩٢، ط/ مكتبة الكليات الأزهرية
الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.

(٣) أسنى المطالب ج ٤ ص ١٦١ وما بعدها.



د- حكم التعزير بأخذ المال فى المذهب الحنبلى:

جاء فى الطرق الحكمية لابن القيم ما نصه: "وأما التعزير بالعقوبات المالية فمشروع أيضاً فى مواضع مخصوصة فى مذهب مالك وأحمد وأحد قولى الشافعى، وقد جاءت السنة عن رسول الله -ﷺ- وعن أصحابه بذلك فى مواضع منها إباحته -ﷺ- سلب الذى يصطاد فى حرم المدينة لمن وجدته ومثل أمره -ﷺ- بكسر دنانير الخمر وشق ظروفها ومثل أمره لعبد الله بن عمر بأن يحرق الثوبين المعصفرين"^(١).

وجاء فى أعلام الموقعين لابن القيم ما نصه: "وأما تغريم المال وهو العفو به المالية فشرعها فى مواضع منها: تحريق متاع الغال من الغنيمة ومنها حرمان سهمه ومنها إضعاف الغرم على سارق الثمان المعلقة ومنها إضعافه على كاتم الضالة الملتقطة ومنها أخذ شطر مال مانع الزكاة، ومنها عزمه -ﷺ- على تحريق دور من لا يصلى فى الجماعة لولا ما منعه من إنفاذه ما عزم عليه من كون الذرية والنساء فيها فتتعدى العقوبة إلى غير الجانى، وذلك لا يجوز كما لا يجوز عقوبة الحامل"^(٢).

هـ- حكم التعزير بأخذ المال فى المذهب الظاهرى:

جاء فى المحلى لابن حزم ما نصه: "وجائز تحريق أشجار المشركين وأطعمتهم وزرعهم ودورهم وهدمها قال الله تعالى: ﴿مَا قَطَعْتُمْ مِنْ لَيْنَةٍ أَوْ تَرَكْتُمُوهَا قَائِمَةً عَلَىٰ أُصُولِهَا فَبِإِذْنِ اللَّهِ وَلِيُخْزِيَ

(١) الطرق الحكمية لابن قيم الجوزية ص ٣٥١ وما بعدها.

(٢) أعلام الموقعين لابن قيم الجوزية ج ٢ ص ١٠٢.



الاحتكار والمحكرون في الميزان الشرعي والقانوني
 الْفَاسِقِينَ^(١) وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا يَطُؤُونَ مَوْطِئًا يَغِيظُ الْكُفَّارَ وَلَا يَنَالُونَ
 مِنْ عَدُوٍّ نِيلاً إِلَّا كُتِبَ لَهُمْ بِهِ عَمَلٌ صَالِحٌ﴾^(٢) وقد أحرق رسول الله -ﷺ-
 نخل بنى النضير وهي في ظرف دور المدينة وقد علم أنها نصير
 للمسلمين في يومه وغده^(٣).

و- حكم التعزير بأخذ المال في المذهب الزيدي:

جاء في الروض النضير ما نصه: قوله ولا تقطعوا شجراً إلا
 شجراً يضركم وقد فسر الضرر في بعض الروايات بأنه الشجر الذي
 يمنعهم عن القتال وظاهره النهي عن القطع وقد ورد ما يدل على الجواز
 في المتفق عليه من حديث ابن عمر أن النبي -ﷺ- حرق نخل بنى
 النضير وقطع وهي البويرة فأنزل الله ﴿وَلِيُخْزِيَ الْفَاسِقِينَ﴾^(٤)، ولما
 رواه البيهقي من حديث أسامة إلى أمرني النبي -ﷺ- أن أغير على ابني
 صباحاً وأحرق وهو موضع بفلسطين ذكره أبو داود^(٥).

وبالتأمل في هذه النصوص الفقهية نستخلص منها: أن هذه المسألة
 مسألة خلافية وخلاصة القول فيها أن الفقهاء فيها مذهبين:

(١) سورة الحشر: جزء من الآية رقم (٥).

(٢) سورة التوبة: جزء من الآية رقم (١٢٠).

(٣) المحلى لابن حزم ج ٧ ص ٢٩٤ مسألة رقم ٩٢٤.

(٤) سورة الحشر: جزء من الآية رقم (٥).

(٥) الروض النضير ج ٤ ص ٢٩٨.



المذهب الأول:

ويرى أصحابه أنه يجوز للإمام التعزير بأخذ المال أو دفع غرامة وهذا ما ذهب إليه الإمام أبو يوسف صاحب الإمام أبو حنيفة والإمام مالك في المشهور عنده والشافعي في القديم واختاره الإمام النووي والإمام أحمد والهادوية ومن سلك مسلكهم.

المذهب الثاني:

ويرى أصحابه أنه لا يجوز للإمام التعزير بأخذ المال لأي سبب من الأسباب وهذا ما ذهب إليه الإمام أبو حنيفة ومحمد بن الحسن والشافعي في الجديد.

وما ذهب إليه جمهور الفقهاء من جواز التعزير بأخذ المال هو 'الراجح' (١).

(١) (راجع في بيان المسألة المراجع التالية: رد المحتار جزء ٦٦، الفتاوى الهندية جزء ٢ ص ١٦٧، البحر الرائق شرح كنز الدقائق لزين الدين بن إبراهيم بن محمد بن محمد بن بكر الشهير بابن نجيم الحنفى المتوفى سنة ٩٧٠هـ - جزء ٥ ص ٤٤، ط، دار الكتاب الإسلامى، الطبعة الثانية (ن . ت)، تبين الحقائق جزء ٣ ص ٢٠٨، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير للشيخ محمد عرفة المالكي الدسوقي المتوفى سنة ١٢٣٠هـ - ص ٣٥٥، ط، دار إحياء الكتب العربية (ن . ت)، الاعتصام للعلامة أبى إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الشاطبي الغرناطي المتوفى سنة ٧٩٠هـ تحقيق/ محمود طعمة حلبى جزء ٢ ص ٤٠٥، ط، دار المعرفة، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م، أسنى المطالب جزء ٤ ص ١٦١ وما بعدها، الطرق الحكيمة ص ٣٥١ وما بعدها، الإقناع جزء ٤ ص ٢٤٦، أعلام الموقعين جزء ٢ ص ١٠٢، كشف القناع جزء ٦ ص ١٢٥، المحلى جزء ٧ ص ٢٩٤، =



ومما يؤيد هذا ويؤكدده ما أخرجه أبو داود والنسائى فى سننهما واللفظ لأبى داود عن بهز بن حكيم عن أبيه عن جده أن رسول الله -ﷺ- قال: "فى كل سائمة إبل فى أربعين بنت لبون ولا يفرق إبل عن حسابها من أعطاه مؤتجراً قال ابن العلاء مؤتجراً بها فله أجرها ومن منعها فإنها آخنها وشطر ماله عزمة من عزمات ربنا -ﷺ- ليس لآل محمد منها شئ".^(١)

والحديث ظاهر الدلالة فى تقرير العقوبة بأخذ المال من موانع الزكاة وذلك بأخذ شطر ماله زيادة على المستحق عليه^(٢).

ومما يؤيد هذا المعنى ويؤكدده ما روى عن عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- أنه قام بمصادرة الأموال التى جاء بها بعض عماله وأخذ شطر أموالهم^(٣).

وتأسيساً على ذلك اختلف الفقهاء فى حكم تعزير المحتكر بأخذ ماله إذا لم يلتزم بالتسعير وكان خلافهم على قولين:

=التاج المذهب ج٤ ص٤٢٢، بحوث فى الفقه المقارن أ.د/ محمد رأفت عثمان، أ.د/ أنور محمد دبور، أ.د/ رمضان على السيد الشرنباصى ص٣٢٥ : ٣٣٧، ط، مكتبة الفرح، الكويت، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.

(١) سنن أبى داود ج٢ ص٦٨١ كتاب الزكاة باب فى زكاة السائمة رقم ١٥٧٥ سنن النسائى ج٥ ص١٧ وما بعدها كتاب الزكاة باب عقوبة موانع الزكاة حديث رقم ٢٤٤٣.

(٢) بحوث فقهية فى قضايا اقتصادية معاصرة ج١ ص٣٣.

(٣) تبصرة الحكام ج٢ ص٢٩٣.



القول الأول:

ويرى أصحابه أنه يجوز للإمام تعزيز المحكر بأخذ ماله وهذا ما ذهب إليه الإمام أبو يوسف^(١) صاحب الإمام أبى حنيفة والإمام مالك فى المشهور عنه والشافعى فى القديم واختاره الإمام النووى والإمام أحمد والهادوية ومن سلك مسلكهم.

القول الثانى:

ويرى أصحابه أنه لا يجوز للإمام أن يعزر المحكر بأخذ ماله، لأن أخذه يعد من قبيل أكل أموال الناس بالباطل، وقد نهى الله تعالى عن ذلك فى قرآنه حيث يقول: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِّنْكُمْ﴾^(٢).

بيان رأى الراجح:

الذى أراه راجحاً فى هذا المقام هو ما ذهب إليه أصحاب القول الثانى القائل بالمنع وذلك للأسباب التالية:

١- إن الأدلة التى ساقها المجيزون للعقوبة بأخذ المال أكثرها لم يثبت؛ ولذا فإنها لم تصلح للاحتجاج، وما ثبت منها فهو استثناء من الأصل

(١) ذكر محققو المذهب الحنفى أن قول أبى يوسف اختلف أئمة المذهب فى تفسيره فيرى طائفة من أئمة المذهب أن المراد بأخذ المال هنا هو حبسه لمدة معينة ثم رده على صاحبه مرة أخرى، بينما يرى البعض أن المراد بأخذ المال هنا هو حبسه حتى يتوب صاحبه، فإن تاب رد إليه، وإن لم يتب حتى يئس منه لم يرد إليه المال، بل يأخذه الإمام ويصرفه فى المصالح العامة للمسلمين. يراجع فى ذلك: تبين الحقائق ج ٣ ص ٢٠٨، البحر الرائق ج ٥ ص ٤٤٤، الفتاوى الهندية ج ٢ ص ١٦٧، رد المحتار ج ٤ ص ٦٦.

(٢) سورة النساء: جزء من الآية رقم (٢٩).



العام الذى هو تحريم مال المسلم وعصمته وعدم تسويغه إلا بطيب نفسه منه، وهو مقصور على محله ولا يجوز أن يتعداه لغيره.

٢- إن القوانين الحديثة قد أقرت العقوبة بأخذ المال، واعتبرتها عقوبة أصلية فى أكثر من الجنىح والجنايات، لكنها لم تفلح فى كبح جماح الجرائم والمخالفات التى يرتكبها الناس فى كل يوم بل فى كل دقيقة، وإن أفلحت من جانب آخر فى دعم الموارد الاقتصادية نتيجة لكثرة الغرامات المالية التى تجبى.

٣- إن من شروط العقوبة أن تكون عامة لا يتميز فيها الناس، والعقوبة بأخذ المال عقوبة يتميز فيها الغنى عن الفقير؛ فتكون زاجرة فى حق نفر من الناس دون سواهم هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، فإن الجناية التى تستلزم دفع الغرامة تصبح ذات أثرين مختلفين فى المجتمع فى وقت واحد، أحدهما: المفسدة بالنسبة للمقترف وثانيهما: المصلحة بالنسبة للمكتسب، وهذه النتيجة المزدوجة تعتبر من أخطر مظاهر التناقض والاضطراب التى تهدد المجتمع.

٤- قوة احتجاج أصحاب هذا القول بالأصل العام، والمعلوم من الدين بالضرورة، وهو حرمة أموال المسلم، وعدم جواز أخذها بغير حق، وأن الذنب لا يبرر حل المال وقد راعى فقهاء الأمة هذا الأصل الكبير فقرروا ضمن قواعدهم أنه لا يجوز لأحد أن يأخذ مال أحد بلا سبب شرعى، وإذا أخذه كان ضامناً حتى يردّه. ومما يؤيد هذا المعنى ويؤكدّه ما أخرجه أبو داود وابن ماجه والترمذى فى سننهم وأحمد



والدارمى والشهاب فى مسانيدهم واللفظ لأبى داود عن الحسن عن سمرة عن النبى -ﷺ- قال: "على اليد ما أخذت حتى تؤدى"^(١).

٥- إن القول بجواز العقوبة بأخذ المال أدى إلى أن الظلمة من الحكام المستبدين قد تهافتوا تهافتاً شنيعاً حتى عطلوا الحدود الواجبة، واستحلوا أموال المسلمين بغير حقها، فأخذوا ما حرم الله عليهم أخذه وهو مال المسلم - وأهملوا ما أخذ الله عليهم القيام به وهو الحدود فجمعوا بين خطيئتين شنيعتين هما: استحلال أموال المسلمين وأكلها بالباطل، وتعطيل حدود الله التى شرعها لعباده.

٦- أن هذا القول قد اختاره الإمام الشوكانى ورجحه وأخذ به طائفة كبيرة من العلماء المعاصرين من أجل هذه الأسباب ولغيرها كان هذا القول هو الراجح. والله أعلم بالصواب^(٢).

(١) يرجع فى تخريج الحديث: سنن أبو داود ج٣ ص١٥٤٠، كتاب البيوع باب فى تضمين العور حديث رقم ٣٥٦١، الجامع الكبير للترمذى ج٢ ص٥٤٤ أبواب البيوع باب ما جاء فى أن العارية مؤداة حديث رقم ١٢٦٦ وقال عنه الترمذى هذا الحديث حسن، سنن ابن ماجه ج٤ ص٦٤ كتاب الصدقات باب العارية حديث رقم ٢٤٠٠، مسند الإمام أحمد ج٣٣ ص٢٧٧ حديث رقم ٢٠٠٨٦، ص٣١٣ وما بعدها حديث رقم ٢٠٣١، ص٣٢٨ وما بعدها حديث رقم ٢٠١٥٦، مسند الدارمى ج٣ ص١٦٩١ كتاب البيوع باب فى العارية مؤداة حديث رقم ٢٦٣٨، مسند الشهاب للقاضى أبى عبد الله محمد بن سلامة القضاعى المتوفى سنة ٤٥٤هـ، تحقيق/ حمدى عبد المجيد السلفى ج١ ص١٨٩ حديث رقم ٢٨٠ : ٢٨١، ط/ مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

(٢) بحوث فقهية فى قضايا اقتصادية معاصرة د/ ماجد أبو رخية ص٣٥٢ : ٣٥٤، محاضرات فى الفقه المقارن أ.د/ محمد سعيد رمضان البوطى ص١٦٦ : ١٦٨، ط/ دار الفكر، الطبعة الثانية ١٤٠١هـ - ١٩٨١م، المدخل الفقهى العام الشيخ/ مصطفى أحمد الزرقا ج٢ ص٦٢٧ بالهامش، ط/ مطبعة طربين، دمشق، الطبعة الأولى ١٣٨٧هـ - ١٩٦٨م.



موقف القانون من التعزير بأخذ مال المحتكر:

تعد العقوبة بأخذ المال من العقوبات الأصلية الرئيسية فى القوانين الحديثة، وتعتمد هذه القوانين إلى تنفيذها عن طريق التنفيذ الجبرى على أموال المحكوم عليه، أو عن طريق الإكراه البدنى، وذلك بحبس المتهم مدة معينة، ومعنى هذا أن المحكوم عليه إن كان فقيراً فإنه يعاقب بالعقوبة الأشد -هى الحبس- وهو إجراء بعيد عن روح العدالة والمنطق؛ لأن الفقد فى حد ذاته لا يشكل جريمة تستحق العقاب؛ ولذلك رأينا أن الشريعة الإسلامية لا تحبس المدين إذا كان فقيراً، ومن ناحية أخرى فإن القوانين الحديثة تستبدل عقوبة الحبس بالغرامة المالية، وأحياناً تنص على أن العقوبة تكون بالحبس أو بالمال على نفس الجريمة المرتكبة، بل نراها تجمع بين عقوبتى الحبس والغرامة أحياناً أخرى، والذى يتابع هذه القوانين يجد فى بعض الحالات أنها تنص على أن عقوبة المتهم تكون بالجمع بين عقوبتى السجن والغرامة أو بإحدى هاتين العقوبتين.

من أجل ذلك فإن شراح القوانين الوضعية يعترفون بما لعقوبة الغرامة من عيوب كثيرة يحاولون إصلاحها، ويرون فى عقوبة الغرامة بالرغم من عيوبها وسيلة من الوسائل الحسنة للتخفيف أو للحد من مساوى عقوبة الحبس فهم يقبلون عقوبة الغرامة لا لمزاياها ولكن لأن مساوئها أقل من مساوى عقوبة الحبس، إنهم فهم لا يحرصون على الأصلح وإنما يحرصون على اختيار أخف الضررين^(١).

(١) التشريع الجنائي الإسلامى مقارناً بالقانون الوضعى د/عبد القادر عودة، ج ١، ص ٧٠٧، ط/ مؤسسة الرسالة، الطبعة السادسة ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م، بحوث فقهية فى قضايا معاصرة د/ماجد أبو رحية، ص ٣٥٥ وما بعدها.



المطلب الثالث

نهى المحتكر وغيره عن تلقى الركبان وبيع الحاضر للبادى

ويتضمن هذا المطلب فرعين:

الفرع الأول: نهى المحتكر وغيره عن تلقى الركبان.

الفرع الثانى: نهى المحتكر وغيره عن بيع الحاضر للبادى.

الفرع الأول

نهى المحتكر وغيره عن تلقى الركبان

من الوسائل التى أوجدته الشريعة الغراء لمحاربة جشع المحتكرين منعهم من تلقى الركبان، وهذه المسألة من المسائل التى تحدث عنها الفقهاء بدقة بالغة، والناظر لما قاله الفقهاء فيها يقف على دقة الفقهاء القدامى، وخبرتهم الدقيقة فى الاقتصاد، وقبل أن نبين حكم الإسلام فى هذه القضية يجدر بنا أولاً أن نبين حقيقة التلقى والجلب فنقول:

الركبان: جمع راكب، وخرج للتعبير به مخرج للغالب، وإلا فالنهى يشمل الراكب والمائى فرداً كان أو جماعة. والمراد بتلقى الركبان: أن يخرج لاستقبال أصحاب السلع الوافدين إلى البلد قبل وصولهم السوق وشراء ما معهم، قبل معرفتهم بالسعر سواء أخبرهم بخلاف سعرها فى السوق أو لم يخبرهم بشئ. قال بعض الفقهاء: ومثله تلقىهم للبيع منهم، والجلب: للمجلوب، أى السلع الواردة للبلدة بقصد البيع، أو الجالب وهم أصحاب تلك السلع^(١).

(١) حاشية رد المحتار، ج ٥، ص ١٠٧ وما بعدها، مغنى المحتاج إلى معرفة معانى

ألفاظ المنهاج، شرح الشيخ محمد الخطيب الشربيني المتوفى سنة ٩٧٧هـ، ج ٢، =



حكم تلقى الركبان:

اتفقت كلمة الفقهاء قاطبة على أن تلقى الركبان أمر منهى عنه شرعاً وكان سندهم على هذا الاتفاق ما يلى:

أ- أخرج الإمام البخارى فى صحيحه عن عبد الله بن طاوس عن أبيه عن ابن عباس -رضى الله عنهما- قال رسول الله -ﷺ-: «(لا تلقوا الركبان ولا بيع حاضر لباد)»، قال: فقلت لابن عباس: ما قوله لا بيع حاضر لباد؟ قال لا يكون له سمسار^(١).

ب- أخرج الإمام مسلم فى صحيحه عن ابن سيرين قال سمعت أبا هريرة يقول: إن رسول الله -ﷺ- قال: «(لا تلقوا الجلب فمن تلقاه فاشترى منه فإذا أتى سيده السوق فهو بالخيار)»^(٢).

ثم اختلف الفقهاء بعد ذلك فى صفة هذا النهى هل هو للتحريم أم الكراهة، وكان خلافتهم على مذهبين:

ص ٥٠ وما بعدها، ط/ دار الفكر الطبعة الأولى ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م، المصباح المنير، ج ١، ص ١٠٤، مادة جلب، ص ٢٣٦، مادة ركب.

(١) صحيح البخارى، ج ٣، ص ٢٧ كتاب البيوع باب هل يبيع حاضر لباد بغير أجر؟ وهل بعينه أو ينصحه وقال النبى -ﷺ- «(إذا استنصح أحدكم أخاه فلينصح له)» ورخص فيه عطاء حديث رقم ٢١٥٨.

(٢) صحيح مسلم، ج ٣، ص ١١٥٧، كتاب البيوع باب تحريم تلقى الجلب حديث رقم عام ١٥١٩ خاص ١٧.



المذهب الأول:

ويرى أصحابه أن تلقى الركبان أمر منهى عنه شرعاً والنهى للتحريم وهذا ما ذهب إليه المالكية^(١) والشافعية^(٢) والحنابلة فى الراجح عندهم^(٣) والظاهرية^(٤) ومن سلك مسلكهم.

المذهب الثانى:

ويرى أصحابه أن تلقى الركبان أمر منهى عنه شرعاً والنهى للكرهية وهذا ما ذهب إليه الحنفية^(٥) والحنابلة فى قول مرجوح عندهم^(٦) وهو قول الليث بن سعد^(٧).

(١) المنقى للباجي، ج ٥، ص ١٠١، قوانين الأحكام الفقهية لابن جزى، ص ٢٦٢.

(٢) المذهب للشيرازى، ج ١، ص ٣٨٦، أحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام لشيخ الإسلام تقي الدين أبى الفتح الشهير بابن دقيق العيد المتوفى سنة ٧٠٢ هـ - ج ٣ ص ١١١ مط/دار الكتب العلمية، بيروت، (ن.ت).

(٣) المغنى لابن قدامة ج ٥ ص ٦٦٧ كشف القناع ج ٣ ص ٢١١.

(٤) المحلى لابن حزم ج ٨ ص ٤٤٩ مسألة رقم ١٤٦٨.

(٥) الهداية، ج ٣، ص ٥٣، بدائع الصنائع، ج ٥، ص ٢٣٢، شرح فتح القدير، ج ٦، ص ١٠٧، البناية فى شرح الهداية، ج ٧، ص ٣٩١.

(٦) كشف القناع، ج ٣، ص ٢١١، الفروع لشمس الدين المقدسى أبى عبد الله محمد بن مفلح المتوفى سنة ٧٦٣ هـ، ج ٤، ص ٩٥ وما بعدها، طبع ونشر مكتبة ابن تيمية بالقاهرة (ن.ت).

(٧) التمهيد لابن عبد البر، ج ١٨، ص ١٨٧، فتح البارى، ج ٤، ص ٤٧٣، موسوعة فقه الليث بن سعد، ص ١٥٤ وما بعدها.



ومما يجدر إليه الإشارة في هذا المقام أن الحنفية حملوا النهي هنا على كراهة التحريم، وقد استدل كل من هذين المذهبين بالحديثين السابقين، غاية الأمر أن الجمهور حملوا النهي فيهما على التحريم لمجئ النهي خالياً من القرائن وإذا كان النهي كذلك أفاد التحريم.

أما الحنفية ومن سلك مسلكهم فقد حملوا النهي في الحديثين على الكراهة لأن القاعدة عندهم أن أخبار الآحاد دلالتها على الأحكام دلالة ظنية وهذه الدلالة هي المثبتة لكراهة التحريم.

والراجع في هذا المقام هو ما ذهب إليه جمهور العلماء الذين قالوا إن النهي للتحريم، ولكن ما الحكم ما إذا وقع البيع في هذه المسألة هل يكون للبيع صحيحاً أم لا ؟

للإجابة عن هذا نقول:

اختلف للفقهاء في هذه المسألة وكان خلافهم على خمسة مذاهب:

المذهب الأول:

ويرى أصحابه أن البيع إذا تم في تلقى الركبان يكون باطلاً ويجب فسخه وهذا ما ذهب به الإمام البخاري^(١) وبعض المالكية^(٢) والإمام أحمد في رواية عنده^(٣).

(١) فتح الباري، ج ٤، ص ٤٧٠.

(٢) المنتقى للباي، ج ٥، ص ١٠١ وما بعدها.

(٣) المغنى لابن قدامة، ج ٥، ص ٦٦٧، كشف القناع للبهوتي، ج ٣، ص ٢١١، الفروع لابن مفلح، ج ٤، ص ٩٥ وما بعدها.



وكان سندهم في ذلك.

ما أخرجه الإمام البخاري في صحيحه عن سعيد بن أبي سعيد
عن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: (نهى النبي - صلى الله عليه وآله - عن التلقي وأن يبيع حاضر
لباد) ^(١).

فهذه الحديث يدل دلالة واضحة على أن تلقي الركبان أمر منهى
عنه شرعاً وإذا تم البيع وقع باطلاً لأن النهي يقتضي الفساد.

وقد نوقش هذا الاستدلال من قبل بعض المحققين فقالوا: إن النهي
يقتضي فساد المنهي عنه إذا كان للنهي متوجهاً إلى ذات المنهي عنه، أما
إذا توجه النهي إلى غير ذات المنهي عنه فإنه لا يقتضي الفساد كما هو
الحال في مسألتنا ^(٢).

المذهب الثاني:

ويرى أصحابه أن البيع في تلقي الركبان بيع صحيح ونافذ وهذا
ما ذهب إليه الإمام مالك في رواية عنه.

(١) صحيح البخاري، ج ٣، ص ٢٨، كتاب البيوع باب النهي عن تلقي الركبان وأن
بيعه مردود لأن صاحبه عاصي أثم إذا كان به عالماً وهو خداع في البيع والخداع لا
يجوز حديث رقم ٢١٦٢.

(٢) فتح الباري لابن حجر العسقلاني، ج ٤، ص ٤٧٠، بحوث مقارنة في الشريعة
الإسلامية عن أهم البيوع التي تضر بالأموال، أ.د/ رمضان حافظ عبد الرحمن الشهير
بالبسيوطي، ص ١٤٨، ط/ دار الهدى للطباعة، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.



وكان سند الإمام مالك في هذه الرواية: أن البيع عقد لازم ولم يتعلّق به وجه فساد بمنع صحته وإنما يتعلّق بالتلقّي الحرج لمن فعله وذلك لا يوجب أخذ ما اشتراه وانتزاعه منه^(١).

المذهب الثالث:

ويرى أصحابه أن البيع الواقع في تلقّي الركبان بيع صحيح وللبيع الخيار مطلقاً سواء حصل للجالب غبن أم لا، وهذا ما ذهب إليه أكثر الفقهاء.

وكان سندهم في ذلك:

أ- قال الشوكاني (قوله -ﷺ- فصاحب السلعة^(٢)) بالخيار فإنه يدل على انعقاد البيع ولو كان فاسداً لم ينعقد^(٣).

ب- أخرج مسلم في صحيحه عن ابن سيرين قال: سمعت أبا هريرة يقول إن رسول الله -ﷺ- قال: [لا تلقوا الجلب فمن تلقاه فاشترى منه فإذا أتى سيده السوق فهو بالخيار]^(٤).

فهذا الحديث قد أثبت الخيار لأهل الجلب مطلقاً.

(١) المنتقى للباقي، ج ٥، ص ١٠١ وما بعدها.

(٢) هذا الحديث سبق تخريجه.

(٣) نيل الأوطار للشوكاني، ج ٥، ص ١٩٨.

(٤) هذا الحديث سبق تخريجه.



المذهب الرابع:

ويرى أصحابه أن البيع فى تلقى الركبان صحيح لكن يثبت الخيار لأهل السوق وهذا ما ذهب إليه المالكية فى المشهور عندهم.

وكان سندهم فى ذلك: ما أخرجه الإمام البخارى فى صحيحه عن نافع عن عبد الله -رضي الله عنه- قال (كنا نتلقى الركبان فنشتري منهم الطعام فنهانا النبي -صلى الله عليه وسلم- أن نبيعه حتى يبلغ به سوق الطعام)^(١).

فهذا الحديث يفيد مشروعية تلقى الركبان وأن البيع فيه أمر جائزاً لكن هذا مقيد بثبوت الخيار لأهل السوق^(٢).

المذهب الخامس:

ويرى أصحابه أن البيع فى تلقى الركبان أمر جائز شرعاً لكن هذا الجواز مقيد بقيدتين:

أحدهما: ثبوت الخيار لأهل السوق.

ثانيهما: أن يكون هذا الخيار مقيداً بالغبن لأهل السوق.

(١) صحيح البخارى، ج ٣، ص ٢٨ كتاب البيوع باب منتهى التلقى حديث رقم ٢١٦٦.

(٢) المنتقى للبايجى، ج ٥، ص ١٠١ وما بعدها، قوانين الأحكام الفقهية لابن جزى، ص ٢٦٢.



وهذا ما ذهب إليه الحنفية^(١) والشافعية^(٢) والحنابلة في رواية عندهم^(٣).

وكان سندهم في ذلك ما يلي:

أ- أخرج الإمام الترمذي في سننه عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة أن النبي ﷺ - [إنه] أن يتلقى الجلب فإن تلقاه إنسان فإبتاعه، فصاحب السلعة فيها بالخيار [السوق]^(٤).

ب- أن ثبوت الخيار للبائع معقول المعنى وهو رفع الضرر عنه فإذا لم يحصل غبن في البيع فيكون الخيار له حينئذ غير معقول المعنى ولم تحصل به فائدة البيع^(٥).

وما ذهب إليه أصحاب هذا المذهب هو الراجح، وذلك لقوة أدلتهم واضعف ما تمسك به المخالفون، والله أعلم بالصواب.

ولكى يكون للتلقى أمر محرم شرعاً لا بد من وجود شروط معينة وهذه الشروط أجملها الفقهاء فيما يلي:

(١) الهداية، ج ٣، ص ٥٣، بدائع الصنائع، ج ٥، ص ٢٣٢، شرح فتح القدير، ج ٦، ص ١٠٧، للبناءية في شرح الهداية، ج ٧، ص ٣٩١.

(٢) المهذب للشيرازي، ج ١، ص ٣٨٦، أحكام الأحكام لابن دقيق العيد، ج ٣، ص ١١١.

(٣) المغنى لابن قدامة، ج ٥، ص ٦٦٧، كشف القناع، ج ٣، ص ١١١.

(٤) سنن الترمذي، ج ٢، ص ٥٠٧، أبواب البيوع باب ما جاء في كراهة تلقي البيوع حديث رقم ١٢٢١ وقال حديث حسن غريب من حديث أيوب. وحديث ابن مسعود حديث حسن صحيح.

(٥) أحكام الأحكام لابن دقيق العيد، ج ٣، ص ١١١، بحوث مقارنة عن أهم البيوع التي تصر بالأموال، أ.د/ رمضان حافظ، ص ١٥١.



١- التغرير: وهو أن يكذب المتلقي في سعر البلد ويشترى بأقل من ثمن المثل وهذا قول الجويني.

٢- العلم: وهو أن يكون المتلقي عالماً بالنهاي، وقد قال بهذا القول الإمامية والزيدية وابن دقيق العيد.

٣- النية: وهو أن يخرج المتلقي قاصداً لذلك فإن خرج لشغل آخر فلاقاهم فاشترى ففيه تردد وقد قال بهذا القول الإمامية والزيدية وللشافعية في ذلك قولان أظهرهما التأثيم أما الظاهرية فقالوا لا يحل لأحد تلقي الجلب، سواء خرج لذلك أو كان ساكناً على طريق الجلاب، أضر ذلك بالناس أو لم يضر.

٤- أن يخبرهم بكثرة المؤونة عليهم في الدخول وهو قول المتولي من الشافعية.

٥- أن يخبرهم بكساد ما معهم وهو قول أبو إسحاق الشيرازي.

٦- إرادة شراء المتلقي منهم. فلو باع عليهم المأكول والعلف لم يكره ولكن لو باع عليهم غير ذلك كره وهو قول الإمامية^(١).

(١) يراجع فيما تقدم: المذهب للشيرازي، ج ١، ص ٣٨٦، أحكام الأحكام لابن دقيق العيد، ج ٣، ص ١١١، الروضة الندية شرح الدرر البهية لأبي الطيب صديق بن حسن بن علي الحسيني القنوجي البخاري المتوفى سنة ١٣٠٧هـ - ١٨٨٩م، ج ٢، ص ١٠٣، ط/ مكتبة دار التراث (ن.ت)، السيل الجرار، ج ٣، ص ٨٣، الاحتكار وموقف الشريعة الإسلامية منه، أ.د/ أحمد مصطفى عفيفي، ص ١٧٦ وما بعدها.



الفرع الثانى

نهى المحكر وغيره عن بيع الحاضر للبائى

الحاضر: هو ساكن الحاضرة، وهى المدن والقرى ونحوها مما يستقر بها أهلها^(١)، والبائى: ساكن البادية، وهى بخلاف الحاضرة^(٢) واستعماله فى الحديث خرج مخرج الغالب، وإلا فالمراد به الوافد إلى المصر من غير أهله بدوياً كان أو غير بدوى، والمالكية يخصصونه فى الحديث بالبدوى^(٣). وبيع الحاضر للبائى ذكر له الفقهاء تفسيرين:

أحدهما: أن يقدم الوافد إلى السوق بطعام ونحوه مما تحتاجه البلد يريد بيعه بسعر يومه، فيقول له الحاضر العالم بالسعر: اتركه عندى حتى أبيعك لك على التدرىج شيئاً فشيئاً بسعر أعلى من بيعه الآن، وقال بهذا التفسير جمهور العلماء، وهو الموافق لتفسير ابن عباس -لا يكون له سمساراً^(٤).

ثانيهما: أن يبيع الحاضر على أهل البادية الذين لا يعلمون بسعر السوق طمعاً فى الثمن الغالى، وهذا ما ذكره صاحب الهداية من الحنفية عن مذهبهم؛ وعلة النهى على التفسير الأول: الإضرار بأهل البلد.

وعلى التفسير الثانى: اللغين للمشتري الوافد، لعدم علمه بالسعر الحقيقى للسلعة فى السوق والإضرار بأهل البلد، وهو على هذا التفسير

(١) المصباح المنير، ج ١، ص ١٤٠ مادة حضر، نيل الأوطار، ج ٥، ص ١٩٥.

(٢) المصباح المنير، ج ١، ص ٤٠ مادة بدا، نيل الأوطار، ج ٥، ص ١٩٥.

(٣) حاشية الدسوقي، ج ٣، ص ٦٩.

(٤) هذا الحديث سبق تخريجه.



من البيوع المنهى عنها لما فيها من الغش والتدليس، وعلى التفسير الأول فهو من البيوع المنهى عنها لما فيها من تعلق حق غير المتعاقدين بها^(١).

هذا وقد اختلف الفقهاء فى حكم بيع الحاضر للبادى؛ وكان خلافهم على أربعة مذاهب:

المذهب الأول:

ويرى أصحابه أنه لا يجوز بيع الحاضر للبادى مطلقاً بدون قيد أو شرط، وهذا ما ذهب إليه المالكية فى رواية مرجوحة عندهم وهو قول ابن حزم الظاهرى والهادوية والإمام الشوكانى^(٢).

وكان سندهم فى ذلك ما أخرجه الإمام البخارى فى صحيحه عن عبد الله بن عمر -رضي الله عنه- أنه قال: نهى رسول الله -صلى الله عليه وسلم- أن يبيع حاضر لباد^(٣).

(١) بدائع الصنائع، ج ٥، ص ٢٣٢، الهداية، ج ٣، ص ٥٣، العزيز شرح الوجيز، ج ٤، ص ١٢٧، البيوع المنهى عنها نصاً فى الشريعة الإسلامية وأثر المنهى فيها من حيث الحرمة والبطلان، د/ على بن عباس الحكمى، ص ١٦٨ وما بعدها، بدون اسم مطبعة، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

(٢) حاشية الدسوقي، ج ٣، ص ٦٩، المحلى، ج ٨، ص ٤٥٣، الروضة الندية شرح الدرر البهية، ج ٢، ص ١٠٢، نيل الأوطار للشوكانى، ج ٥، ص ١٩٥.

(٣) صحيح البخارى، ج ٣، ص ٢٧، كتاب البيوع باب من كره أن يبيع حاضر لباد بأجر. حديث رقم ٢١٥٩.



الاختكار والمحتكرون في الميزان الشرعي والقانوني

وفى رواية أخرى عند مسلم والنسائي واللفظ عن جابر -
قال: قال رسول الله -
[لا يبيع حاضر لباد، دعوا الناس يرزق الله بعضهم من بعض] ^(١).

فالحديث بروايته يدل دلالة واضحة على أنه لا يجوز بيع الحاضر للبادى مطلقاً، لورود النهى الصريح عن ذلك ومجيئه خالياً من القرائن، وقد نوقش الاستدلال بهذا الحديث من قبل المخالفين فقالوا: إن الحديث لا يصح الاستدلال به؛ لأنه حديث منسوخ.

والمنسوخ لا يعمل به، وبيان ذلك أن بيع الحاضر للبادى فى أول الإسلام كان جائزاً ثم نسخ وقد رد أصحاب هذا المذهب على هذه المناقشة فقالوا: إن دعوى النسخ غير مسلمة وبيان ذلك: أن من شرط النسخ وجود للناسخ ولم يذكر أصحاب المناقشة الناسخ، وعلى فرض وجودناسخ فهو غير معلوم أيضاً وجهل الناس عن المنسوخ أمر يسقط دعوة للنسخ ^(٢).

(١) صحيح مسلم، ج ٣، ص ١١٥٧، كتاب البيوع باب تحريم بيع الحاضر للبادى حديث رقم عام ١٥٢٢، خاص ٢٠، الجامع الكبير للترمذى، ج ٢، ص ٥٠٨ أبواب البيوع باب ما جاء لا يبيع حاضر لباد حديث رقم ١٢٢٣ وقال عنه حديث أبى هريرة حديث حسن صحيح.

(٢) نيل الأوطار، ج ٥، ص ١٩٦، المغنى لابن قدامة، ج ٥، ص ٦٦٥.



المذهب الثاني:

ويرى أصحاب أن بيع الحاضر للبادي أمر جائز شرعاً لا شيء فيه، وهذا ما ذهب إليه الإمام أبو حنيفة^(١) والإمام أحمد في رواية^(٢) والهادي في أحد القولين عنه^(٣) وهو قول عطاء ومجاهد والشعبي^(٤).

وكان سندهم في ذلك ما أخرجه الإمام الترمذي والنسائي في سننهما والمزى في تحفة الأشراف واللفظ للترمذي عن أبي هريرة قال قال رسول ﷺ - [الدين النصيحة (ثلاث) مرار قالوا يارسول الله لمن ؟ قال (لله ولكتابه ولأئمة المسلمين وعامتهم)]^(٥).

فهذا الحديث قد أوجب النصح على كل مسلم لأخيه المسلم وبيع الحاضر للبدوي يعد من قبيل النصح فيكون هذا البيع بمقتضى هذا الحديث أمر مشروع.

وقد نوقش الاستدلال بهذا الحديث بأمريين:

(١) شرح فتح القدير، ج ٦، ص ١٠٧، بدائع الصنائع، ج ٥، ص ٢٣٢.

(٢) المغني، ج ٥، ص ٦٦٥.

(٣) نيل الأوطار، ج ٥، ص ١٩٦.

(٤) فتح الباري، ج ٤، ص ٤٦٧، موسوعة فقه عبد الرحمن الأوزاعي، أ.د/ محمد رواس قلعة جي، ص ٤٥٥ وما بعدها، ط/ جامعة الكويت، الطبعة الأولى ٢٠٠٣م.

(٥) الجامع الكبير (سنن الترمذي)، ج ٣، ص ٤٨٥، أبواب البر والصلة باب ما جاء في النصيحة حديث، رقم ١٩٢٦ وقال عنه هذا حديث حسن، سنن النسائي، ج ٧، ص ١٧٧، كتاب البيعة باب النصيحة للإمام حديث رقم ٤٢١١، تحفة الإشراف، ج ٩، ص ٤٤٣، حديث رقم ١٢٨٦٣.



أحدهما: أن حديث الدين النصيحة عام خصصه حديث النهي عن بيع الحاضر للبادي والخاص يقضى به على العام.

ثانيهما: ما ذكره الصنعاني فقال: [حديث] (إذا استصحب أحدكم أخاه فلينصح له) ^(١) مشروط فيه إذا استصحبه نصحه بالقول لا أن يتولى له البيع ^(٢).

المذهب الثالث:

ويرى أصحابه عدم جواز بيع الحاضر للبادي وهذا المنع مقيد بقيود معينة، من أهمها: أن يكون الجالب جاهلاً بالسعر وأن يكون المتاع المطلوب محتاجاً إليه، إلى غير ذلك من القيود التي ذكرها الفقهاء في كتبهم وهذا ما ذهب إليه المالكية في الراجح عندهم ^(٣) والشافعية ^(٤).

(١) يراجع في تخريج الحديث: مسند الإمام أحمد، ج ٢٤، ص ١٩٣، حديث رقم

١٥٤٥٥، المعجم الكبير للطبراني، ج ٢٢، ص ٣٥٤ وما بعدها حديث رقم ٨٩٠.

(٢) سبل السلام للصنعاني، ج ٣، ص ٢٨.

(٣) حاشية الدسوقي، ج ٣، ص ٦٩، قوانين الأحكام الشرعية لابن جزي، ص ٢٦٢.

(٤) منع الشافعية هذا البيع بقيود خمسة وهي:

١- العلم بالنهي. ٢- أن يكون المتاع المطلوب مما يحتاج إليه

٣- أن يعرض الحضري ذلك على البدوي، فلو عرضه البدوي على الحضري لم يمنع.

٤- عموم الحاجة إلى الشيء المباع. ٥- أن يظهر بيع ذلك المتاع السلعة في تلك البلاد.

يراجع في هذه الشروط: عجالة المحتاج إلى توجيه المنهاج سراج الدين أبي حفص عمر بن علي بن أحمد المعروف بابن النحوي والمشهور بابن الملقن المتوفى=



والحنابلة فى رواية عندهم^(١).

وكان سندهم فى ذلك: الأحاديث الواردة فى النهى عن بيع الحاضر للبادى منها على سبيل مثال لا الحصر، قول النبى -ﷺ-: [لا بيع حاضر لباد، دعوا الناس يرزق الله بعضهم من بعض]^(٢).

قال ابن دقيق العيد تعليقاً على هذا الحديث: [وأعلم أن أكثر هذه الأحكام قد تدور بين اعتبار المعنى واتباع اللفظ، ولكن ينبغى أن ينظر فى

سنة ٨٠٤هـ، تحقيق/ عز الدين هشام بن عبد الكريم البدرانى، ج ٢، ص ٦٩٢ وما بعدها، ط/ دار الكتاب، الأردن، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م، الحاوى الكبير للماوردى، ج ٦، ص ٤٢٦ وما بعدها، روضة الطالبين وعمدة المفتين لمحيى الدين يحيى بن شرف أبى زكريا النووى المتوفى سنة ٦٧٦هـ، ج ٣، ص ١٣١، إشراف مكتب البحوث والدراسات، ط/ دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م، نشر المكتبة التجارية، مكة المكرمة.

(١) وقد ذكر الحنابلة لمنع هذا البيع قيوداً معينة وهى: أن يكون البادى جاهلاً بالسعر، وأن يقصد الحاضر للبادى، وأن يكون بالناس حاجة، وأن يكون قد جلب السلع للبيع، وأن يريد بيعها بسعر يومها، وأن يكون بالناس حاجة إلى متاعه وضيق فى تأخير بيعه.

يراجع فى ذلك: المغنى، ج ٥، ص ٦٦٥، الكافى فى فقه الإمام الميجل أحمد بن حنبل، تأليف شيخ الإسلام أبى محمد موفق الدين عبد الله بن قدامة المقدسى المتوفى سنة ٦٣٠هـ، ج ٢، ص ٢٣ وما بعدها، ط/ المكتب الإسلامى، الطبعة الخامسة ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م، الفوائد المنتخبات فى شرح أخصر المختصرات للعلامة عثمان بن عبد الله بن جمعة بن جامع المتوفى سنة ١٢٤٠هـ، تحقيق د/ خالد عبد الله الشعيب، أ.د/ نجيب الله كمالى محمد، ج ١، ص ٣٦٥، ط/ مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

(٢) هذا الحديث سبق تخريجه.



الإحتكار والمحتكرون فى الميزان الشرعى والقانونى

المعنى إلى الظهور والخفاء، فحيث يظهر ظهوراً كثيراً فلا بأس باتباعه وتخصيص النص به، أو تعميمه على قواعد القياسيين، وحيث يخفى أو لا يظهر ظهوراً قوياً فاتباع اللفظ أولى^(١).

أقول: إن تخصيص المالكية والشافعية ومن سلك مسلكهم الحديث بالقيود التى ذكروها، تخصيص بلا دليل؛ فمن ثم يصبح ما استدل به أصحاب هذا المذهب استدلال غير قوى على إثبات المدعى.

المذهب الرابع:

ويرى أصحابه أن بيع الحاضر للبادى أمر ممنوع شرعاً إذا كان بأجرة أما إذا تم بدون أجرة فإنه يجوز شرعاً، وهذا ما ذهب إليه ترجمان للقرآن عبد الله بن عباس رضى الله عنهما، وهو قول الإمام البخارى رحمه الله تعالى.

وكان سندهم فى ذلك ما أخرجه الإمام البخارى عن عبد الله بن طاووس عن أبيه عن ابن عباس رضى الله عنهما قال: قال رسول الله - ﷺ -: [لا تلقوا الركبان، ولا يبيع حاضر لباد] قال: فقلت لابن عباس: ما فوله: [لا يبيع حاضر لباد ؟] قال: لا يكون له سمساراً^(٢)

وجه الدلالة هذا الحديث:

كما قال شيخ الإسلام ابن حجر: "قال ابن المنير وغيره: حمل المصنف النهى عن بيع الحاضر للبادى على معنى خاص وهو البيع بالأجر أخذاً من تفسير ابن عباس، وقوى ذلك بعموم أحاديث [الدين

(١) أحكام الأحكام لابن دقيق العيد، ج ٣، ص ١١٥.

(٢) هذا الحديث سبق تخريجه.



النصيحة^(١)؛ لأن الذي يبيع بالأجرة لا يكون غرضه نصح البائع غالباً، وإنما غرضه تحصيل الأجرة فاقتضى ذلك إجازة بيع الحاضر للبادي بغير أجرة من باب النصيحة^(٢).

وقد نوقش هذا الاستدلال من قبل المخالفين فقالوا: إن هذا الدليل لا يصح الاستدلال به لأنه مبني على تفسير لقول صحابي والاحتجاج بقول الصحابي أمر مختلف فيه بين العلماء.

والقاعدة في هذا المقام أنه لا يجوز إثبات المختلف فيه بالمختلف فيه، وما نحن بصدد ذلك، هذا بالإضافة إلى أن أحاديث النصيحة لا تقوى على تخصيص بيع الحاضر للبادي؛ فمن ثم كان الدليل المذكور غير صالح لإثبات المدعى^(٣).

بيان الرأي الراجح:

بعد هذا العرض المفصل لمذاهب الفقهاء في هذه المسألة وذكر ما استدل به أصحاب كل مذهب على صحة ما ذهبوا إليه ومناقشة ما أمكن مناقشة؛ أرى أن الراجح هو ما ذهب إليه أصحاب المذهب الأول القائل: بمنع بيع الحاضر الحاضري للبادي، وذلك الأسباب التالية:

١- قوة دليل هذا المذهب، وسلامته من المناقشة والطعن.

(١) هذا الحديث سبق تخريجه.

(٢) فتح الباري، ج ٤، ص ٤٦٦، موسوعة فقه عبد الله بن عباس، د/ محمد رواش قلعة جى، ج ٢، ص ٧٥، ط/ جامعة أم القرى، الطبعة الأولى (ن.ت).

(٣) انظر البحث.



٢- ضعف أدلة بقية المذاهب الأخرى ، وهذا الضعف يتمثل في عدم سلامتها من المناقشة.

٣- ما قاله ابن عباس قول صحابي ، والاحتياج بقول الصحابي أمر مختلف فيه.

٤- أما الشروط التي ذكرها فقهاء المالكية والشافعية والحنابلة فهي شروط يتفقدونها الدليل، فالأحاديث التي وردت في المسألة لم تشر إليها لا من قريب ولا بعيد ، فالقول باشتراطها قول بلا دليل ، والقول بلا دليل غير معتبر في اثبات الأحكام الشرعية. من أجل هذه الأسباب ولغيرها ، كان المذهب الأول هو الراجح.

ولكن ما الحكم إذا ما وقع البيع بين الحاضر والبادي؟ هل يكون البيع صحيحاً أم غير صحيح؟ وكان خلافهم على أربعة مذاهب.

المذهب الأول:

ويرى أصحابه أن البيع إذا وقع بين الحاضر والبادي وقع البيع صحيحاً؛ لأن الأصل فيه أنه بيع مشروع؛ لأن النهي عن بيع الحاضر للبادي أمر منسوخ، أو هو مخصص بأحاديث النصيحة، وهذا ما ذهب إليه الحنفية والإمام أجمد في رواية عنده.

المذهب الثاني:

ويرى أصحابه أن بيع الحاضر للبادي إذا وقع يكون البيع باطلاً، ولا يترتب عليه أي أثر من الآثار الشرعية، وهذا ما ذهب إليه ابن حزم الظاهري.



المذهب الثالث:

وهو للشافعية، والمالكية فى الراجح عندهم، والحنابلة فى قول، ويرون أن بيع الحاضر للبادى إذا وقع يكون باطلاً بالقيود المذكورة سابقاً^(١).

المذهب الرابع:

ويرى أصحابه أن بيع الحاضر للبادى إذا وقع يكون صحيحاً مع الأثم، وهذا ما ذهب إليه الإمام الشافعى ومن سلك مسلكه، وهذا المذهب هو الراجح، وذلك لأن النهى لم يتعلق بصلب العقد وليس هو مخرلاً بركن من أركانه ولا بشرط من شروط البيع، وإنما نعلق النهى بأمر خارج مفارق للعقد وهو الضرر الحاصل لأهل الحضر^(٢) بتضييق أمر البيع عليهم.

ولكن ما حكم إشارة الحاضر للبادى هل تلحق بالبيع فيكون فيها الخلاف السابق أم لا تلحق بالبيع فبالتالى لا تلحق بهذا الخلاف ؟

(١) بحوث مقارنة عن أهم البيوع التى تضر بالأموال، أ.د/ رمضان حافظ عبد الرحمن، ص ٩٦ بتصرف.

(٢) يراجع فى كل ما تقدم المرجع التالية: بدائع الصنائع، ج ٥، ص ٢٣٢، الهداية، ج ٣، ص ٥٣، حاشية الدسوقي، ج ٣، ص ٦٩، العزيز شرح الوجيز، ج ٤، ص ١٢٧، المحلى، ج ٨، ص ٤٥٣، الروضة الندية، ج ٢، ص ١٠٢، نيل الأوطار، ج ٥، ص ١٩٥، المغنى، ج ٥، ص ٦٦٥، شرح فتح القدير، ج ٦، ص ١٠٧، فتح البارى، ج ٤، ص ٤٦٧، سبل السلام، ج ٣، ص ٢٨، عجالة المحتاج، ج ٢، ص ٦٩٢، الحاوى الكبير، ج ٦، ص ٤٢٦، الكافى، ج ٢، ص ٢٣، الفوائد المنتجات، ج ١، ص ٣٦٥، بحوث مقارنة عن أهم البيوع التى تضر بالأموال، أ.د/ رمضان حافظ عبد الرحمن، ص ١٠٥ : ١٠٩.



للإجابة عن هذا نقول:

اختلف الفقهاء فى حكم إشارة الحاضر للبادى هل هى كالبيع أم

لا؟

وكان خلافهم على ثلاث مذاهب:

المذهب الأول:

ويرى أصحابه أن إشارة الحاضر للبادى كالبيع سواء بسواء لا فرق بينهما فبالتالى تكون الإشارة محرمة كالبيع، وهذا ما ذهب إليه أبو حفص بن الوكيل أحد أئمة المذهب الشافعى^(١).

وقد استدل بما استدل به أصحاب المذهب الأول فى حكم بيع الحاضر للبادى وخلاصة هذه الأدلة أن النبى -ﷺ- نهى عن بيه الحاضر للبادى نهياً صريحاً والإشارة كالبيع فموادها واحد إذا لا فرق بينهما.

وقد ناقش ابن حزم هذا الاستدلال فقال وهذا لا حجة لهم فيه أصلاً ولا فى هذا اللفظ ما توهموه من الميل على أهل البادية لا نص ولا أثر ولا شبهة بوجه من الوجوه لأنه عليه الصلاة والسلام لم يقل دعوا الحاضرين يرزقهم الله من أهل البادية إنما قال دعوا الناس يرزق الله بعضهم من بعض وأهل البدو من الناس كأهل الحضر سواء بسواء ولا فرق، فيدخل فى هذا اللفظ رزق الله تعالى للبادى من الحاضر وللبادى من البادى وللحاضر من البادى وللحاضر من الحاضر دخولاً مستويماً لا مزية

(١) روضة الطالبين، ج ٣، ص ١٣١.



لشئ من ذلك على شئ آخر منه فيبطل ذلك الظن الكاذب ولا يحل من بيع البادى والحاضر إلا ما يحل من بيع الحاضر للحاضر ولا فرق^(١).

المذهب الثانى:

ويرى أصحابه أن إشارة الحاضر للبادى أمر مكروه شرعاً وهذا ما ذهب إليه المالكية وقد استدلوا بما استدلت به أصحاب المذهب الأول إلا أنهم حملوا النهى الوارد فى الحديث على الكراهة. ونوقش بنفس المناقشة الواردة على دليل المذهب الأول.

المذهب الثالث:

ويرى أصحابه أن إشارة الحاضر للبادى أمر جائز شرعاً وأنه فى باب النصيحة المطلوبة شرعاً وهذا ما ذهب إليه جمهور الفقهاء. وكان سندهم فى ذلك ما أخرجه الإمام الترمذى والنسائى فى سننهما والمزى فى تحفة الأشراف واللفظ للترمذى عن أبى هريرة قال: قال رسول الله ﷺ - [الدين النصيحة (ثلاث) مرار قالوا يارسول الله لمن؟ قال لله ولكتابه ولأئمة المسلمين وعامتهم]^(٢).

فهذا الحديث يفيد وجوب النصيحة على كل مسلم إذا طلبت منه ولاسيما إذا طلبها البادى من الحضرى فى أمور البيع والشراء.

(١) المحلى لابن حزم، ج ٨، ص ٤٥٦.

(٢) هذا الحديث سبق تخريجه.



والذى أراه راجحاً فى هذه المسألة هو ما ذهب إليه أصحاب هذا المذهب مع الإشارة إلى أنه يجب على الحضري أن يتقى الله فى نصيحته وألا يتدخل فى البيع تدخلاً مؤثراً، والله أعلم بالصواب^(١).

وإتماماً للفائدة اذكر فى ختام هذا الفرع حكم شراء الحاضر للبدوى فأقول:

اختلف الفقهاء فى هذه المسألة وكان خلافهم على أربعة مذاهب:

المذهب الأول:

ويرى أصحابه منع شراء الحاضر للبدوى إذا كان الشراء بأجرة وجوازه إذا كان بدون أجرة وهذا ما ذهب إليه البخارى ومن سلك مسلكه.

المذهب الثانى:

ويرى أصحابه منع شراء الحاضر للبدوى مطلقاً وهذا ما ذهب إليه ابن سيرين والنخعى وابن حزم وقول ابن حبيب من المالكية ورواية غير مشهورة عن مالك.

(١) يراجع فى كل ما تقدم: الهداية، ج ٣، ص ٥٣، بدائع الصنائع، ج ٥، ص ٢٣٢، شرح فتح القدير، ج ٦، ص ١٠٧، حاشية الدسوقي، ج ٣، ص ٦٩، العزيز شرح الوجيز، ج ٤، ص ١٢٧، الحاوى الكبير للماوردى، ج ٦، ص ٤٢٦، عجالة المحتاج، ج ٢، ص ٦٩٢، المغنى لابن قدامة، ج ٥، ص ٦٦٥، الكافى، ج ٢، ص ٢٣، الفوائد المنتخبات، ج ١، ص ٣٦٥، المحلى لابن حزم، ج ٨، ص ٤٥٣، الروضة الندية، ج ٢، ص ١٠٢، فتح البارى، ج ٤، ص ٤٦٧، نيل الأوطار، ج ٥، ص ١٩٥، سبل السلام، ج ٣، ص ٢٨، بحوث مقارنة عن أهم البيوع التى تضر بالأموال، أ.د/ رمضان حافظ عبد الرحمن، ص ١٠٥: ١٠٩.



المذهب الثالث:

ويرى أصحابه منه شراء الحاضر للبديء إن قصد الحاضر البادي الشراء له وهذا ما ذهب إليه الشافعية في المعتمد عندهم.

المذهب الرابع:

ويرى أصحابه جواز شراء الحاضر للبديء مطلقاً بدون قيد أو شرط وهذا ما ذهب إليه الحسن البصري وعطاء وأحمد بن حنبل في رواية عنده والمالكية في رواية والشافعية في وجه عندهم.

وما ذهب إليه أصحاب المذهب الثاني هو الراجح يؤيد هذا الترجيح ما روى عن ابن سيرين قال لقيت أنس بن مالك فقلت لا يبيع حاضر لباد أنهيتم أن تبيعوا أو تتباعوا لهم؟ قال نعم قال محمد وصق إنها كلمة جامعة.

قال الإمام الشوكاني ما حاصله: إن لفظ البيع يطلق على الشراء وإنه مشترك بينهما^(١). هذا والله أعلم بالصواب.

تلك هي أهم وأبرز الوسائل التي ذكرها الفقهاء في كتبهم لمحاربة الاحتكار والقضاء عليه تماماً والشرعية الغراء دائماً وأبداً سابقة للدعوة

(١) بحوث مقارنة عن أهم البيوع التي تضر بالأموال، ص ١٢١: ١٢٥، نيل الأوطار، ج ٥، ص ١٩٦، فتح الباري، ج ٤، ص ٤٦٩، شرح صحيح البخاري لابن بطال، ج ٦، ص ٢٨٨، فقه الإمام محمد بن سيرين في المعاملات مقارنة بفقهاء أشهر فقهاء الصحابة والتابعين والأئمة الأربعة، د/ أحمد بن موسى السهلي، ج ١، ص ١٧٣: ١٧٥، ط/ مكتبة دار البيان الحديثة، الطائف، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.



الاحتكار والمحتكرون فى الميزان الشرعى والقانونى

إلى كل خير وأمن وأمان وستبقى الشريعة هكذا إلى أن يرث الله الأرض
ومن عليها.

والله أسأل أن أكون قد وفقت فى عرض هذا البحث الوجيز،
وصلى اللهم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.



خاتمة

وبعد فالحمد لله أولاً وآخراً والحمد لله الذى تتم بنعمته الصالحات الذى أعاننى ووفقنى فى إتمام هذا البحث المتواضع الذى آن أن يبلغ غايته وأعترف بأننى لم أقض منه كل لبناتى ففى النفس منه بقيات.

والحق أن هذا منى مبلغ العلم وجهد العقل وقدر الوسع ومدى الوقت وغاية الطاقة ودائماً ما أضع أمامى هذه الحقائق للنورانية والتى أعتر بها كدارس للشرعية الإسلامية وما يتصل بها من دراسات والتى تثبت أن الشرعية الإسلامية نظام قائم مستقل بذاته له خصائصه التى ينفرد بها وأنه نظام شامل لكل شئون حياتنا السياسية والاجتماعية والاقتصادية مرن يتلائم فى كل زمان ومكان مع مقتضيات العصر وظروف كل عصر.

وأن الدراسات المقارنة والمقابلة بين المذاهب الفقهية الإسلامية وغيرها من المذاهب توضح لنا عظمة الفقه الإسلامى وبالتالى عظمة الشرعية الإسلامية وسمومبادئها وكثرة تفرعاتها.

وختاماً أسأل الله أن يقرن عملى بالقبول وأن يتجاوز عما فيه من خطأ فهو الحليم الستار وأن يجعل هذا العمل فاتحة خير لعمل مبارك كثير الخير والنفع.

المؤلف

أ.د/ ناصر أحمد النشوى



أولاً: كتب التفسير:

١- أحكام القرآن لأبي بكر أحمد بن علي أحمد الواحدى النيسابورى المتوفى سنة ٤٦٨هـ، ط/ عالم الكتب، بيروت (ن.ت).

٢- أحكام القرآن لأبي بكر محمد بن عبد الله المعروف بابن العربي المتوفى سنة ٥٤٣هـ، تحقيق/ علي محمد البجاوى، ط/ دار الجيل، بيروت، للطبعة الأولى ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

٣- إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، محمد بن محمد مصطفى العمادى للمولى أبو السعود المتوفى سنة ٩٨٢هـ، ط/ دار الكتب (ن.ت).

٤- أسباب النزول لأبي الحسن علي بن أحمد الواحدى النيسابورى المتوفى سنة ٤٦٨هـ، ط/ عالم الكتب، بيروت (ن.ت).

٥- البحر المحيط لمحمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسى المتوفى سنة ٧٤٥هـ، تحقيق الشيخ/ عادل أحمد عبد الموجود، للشيخ/ علي محمد معوض، د/ زكريا عبد المجيد النونى، د/ أحمد النجولى الجمال، أ.د/ عبد الحى الفرماوى ط/ دار للكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.

٦- تفسير القرآن العظيم المسمى بتفسير ابن كثير، لأبي الفداء إسماعيل ابن عمر بن كثير القرشى للدمشقى المتوفى سنة ٧٧٤هـ، تحقيق/ سامى بن عمر السلامة، ط/ دار طيبة بالسعودية، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.



٧- تفسير القرآن العظيم مسنداً عن رسول الله -ﷺ- والصحابة والتابعين للإمام الحافظ عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازى بن أبى حاتم المتوفى سنة ٣٢٧هـ، تحقيق/ أسعد محمد الطيب، ط/ مكتبة نزار مصطفى البارز بالرياض، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

٨- جامع البيان فى تأويل القرآن المسمى (بتفسير الطبرى) لأبى جعفر محمد بن جرير الطبرى المتوفى سنة ٣١٠هـ، ط/ دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

٩- الجامع لأحكام القرآن لأبى عبد الله محمد بن أحمد الأنصارى القرطبى المتوفى سنة ٦٧١هـ، تحقيق أ.د/ محمد إبراهيم الحفناوى، د/ محمود حامد عثمان، ط/ دار الحديث، القاهرة، الطبعة الثانية ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.

١٠- روح المعانى فى تفسير القرآن العظيم والسبع المثانى لأبى الفضل شهاب الدين السيد محمود الألوسى البغدادى المتوفى سنة ١٢٧٠هـ، تصحيح وتعليق إدارة الطباعة المنيرية ط/ دار إحياء التراث العربى، بيروت، الطبعة الرابعة ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

١١- فتح القدير الجامع بين فنى الرواية والدراية من علم التفسير لمحمد بن على بن محمد الشوكانى المتوفى سنة ١٢٥٠هـ، تحقيق د/ عبد الرحمن عميرة، ط/ دار الوفاء، المنصورة، الطبعة الثانية ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

١٢- المحرر الوجيز فى تفسير الكتاب العزيز للقاضى أبى محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسى المتوفى سنة ٥٤٦هـ، تحقيق/



عبد السلام عبد الشافي محمد، ط/ الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.

١٣- مفاتيح الغيب المسمى بالتفسير الكبير، للإمام فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين بن علي التيمي البكري الرازي الشافعي المتوفى سنة ٦٠٦هـ، إعداد/ مكتب تحقيق دار إحياء التراث العربي، ط/ دار إحياء التراث، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

١٤- الوسيط في تفسير القرآن المجيد لأبي الحسن علي بن أحمد الواحدى النيسابورى المتوفى سنة ٤٦٨هـ، تحقيق الشيخ/ عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ/ علي محمد معوض، د/ أحمد محمد صبرة، د/ أحمد عبد الغنى الجمل، د/ عبد الرحمن عويس، تقديم أ.د/ عبد الحى الفرماوى، ط/ دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.

١٥- لباب النقول فى أسباب النزول لعبد الرحمن أبى بكر محمد بن أبى بكر بن عثمان بن عمر ابن خضر الطولونى المصرى الشافعى السيوطى المتوفى سنة ٩١١هـ، تحقيق/ ياسر صلاح غريب، ط/ دار المكتبة التوفيقية بالقاهرة (ن.ت).

ثانياً: كتب الحديث وعلومه

١- أحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام لشيخ الإسلام تقي الدين أبى الفتح الشهير بابن دقيق العيد المتوفى سنة ٧٠٢هـ، ط/ دار الكتب العلمية، بيروت (ن.ت).



٢- إرشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق صلى الله عليه وسلم ، للإمام محيي الدين أبي زكريا يحيى بن شرف النووي الدمشقي المتوفى سنة ٦٧٦ هـ ، تحقيق / عبد الباري فتح الله السلفي ، ط / دار البشائر الإسلامية ، نشر / مكتبة الإيمان بالمدينة المنورة السعودية ، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧ م .

٣ - إكمال المعلم بفوائد مسلم للإمام أبي الفضل عياض بن موسى بن عياض اليحصبي المتوفى سنة ٥٤٤ هـ ، تحقيق د / يحيى إسماعيل ، ط / دار الوفاء ، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م .

٤ - إكمال إكمال المعلم (شرح صحيح مسلم) للإمام أبي عبد الله الأبي المتوفى سنة ٧٢٨ هـ ، ط / مكتبة طبرية ، الرياض (ن.ت).

٥ - بذل للمجهود في حل ألفاظ أبي داود للشيخ خليل أحمد السهارنفوري المتوفى سنة ١٣٤٦ هـ ، ط / دار الكتب العلمية ، بيروت (ن.ت).

٦ - تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذى لأبي العلام محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري المتوفى سنة ١٣٥٣ هـ (ط / دار الكتب العلمية ، بيروت (ن.ت).

٧ - تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف للإمام الحافظ جمال الدين أبي يوسف بن الزكي عبد الرحمن شرف الدين بدون اسم للمطبعة ولا ناشر ولا سبق طبع.

٨ - تدريب الراوى في شرح تقريب النواوى للحافظ جلال الدين بن عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي المتوفى سنة ٩١١ هـ ، تحقيق أ.د / عبد



الوهاب عبد اللطيف، ط/ مكتبة دار التراث، نشر المكتبة العلمية
بالمدينة المنورة، الطبعة الثانية ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.

٩- الترغيب والترهيب من الحديث للإمام الحافظ زكي الدين عبد العظيم
بن عبد القوي المنذرى المتوفى سنة ٦٥٦هـ، تحقيق/ محيي الديب
مستو، سمير أحمد العطار، يوسف على بديوي، ط/ دار ابن كثير،
دار الكلم الطيب، بيروت، مؤسسة علوم القرآن، عجمان، الطبعة
الثانية ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

١٠- التقييد والإيضاح شرح مقننة ابن الصلاح للإمام أبو الفضل زين
الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي للمتوفى سنة ٨٠٦هـ، تحقيق/
عبد الرحمن محمد عثمان، ط/ بدون اسم المطبعة، الطبعة الأولى
١٤٠٠هـ.

١١- تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير للحافظ أبي
الفضل شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني
للشافعي للمتوفى سنة ٨٥٢هـ، تحقيق د/ شعبان محمد إسماعيل، ط/
مكتبة ابن تيمية (ن.ت).

١٢- التمهيد لما في موطأ مالك من المعاني والأسانيد للإمام الحافظ أبي
عمر يوسف بن عبد الله بن محمد أعزب، ط/ مطبعة فضالة
المحمدية، المغرب، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

١٣- توجيه النظر إلى أصول لثرا لظاهر بن أحمد الجزائري للدمشقي
المتوفى سنة ١٣٣٨هـ، ط/ دار المعرفة، بيروت (ن.ت).



١٤- جامع الأصول فى أحاديث الرسول للإمام المبارك بن محمد بن
الثير الجزرى المتوفى سنة ٦٠٦هـ، تحقيق/ عبد القادر الأرناؤوط،
ط/ دار الفكر، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ— ١٩٨٣م، نشر
المكتبة التجارية، مصطفى أحمد الباز، مكة المكرمة.

١٥- جامع التحصيل فى أحكام المراسيل للحافظ صلاح الدين أبو سعيد
خليل بن كيكلاى العلانى الشافعى المتوفى سنة ٧٦١هـ، تحقيق/ أبو
مصطفى حمدى عبد المجيد السلفى ط/ مكتبة النهضة العربية، الطبعة
الثانية ١٤٠٧هـ— ١٩٨٦م.

١٦- الجامع الكبير المعروف (بسند الترمذى) الإمام الحافظ عيسى
محمد بن عيسى الترمذى التوفى سنة ٢٧٩ هـ ، تحقيق د/ بشار
عواد معروف ، ط/ دار الجيل ، دار الغرب الإسلامى، بيروت،
الطبعة الثانية ١٩٩٨م.

١٧- الديات لأبى بكر أحمد بن عمرو بن أبى عاصم المتوفى سنة
٢٨٧هـ، تحقيق د/ عادل حسن على، ط/ مؤسسة المختار، للقاهرة،
الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ— ٢٠٠٥م.

١٨- سبل السلام شرح بلوغ المرام من جمع أنلة الأحكام للإمام محمد بن
إسماعيل الأمير اليمنى الصنعاني المتوفى سنة ١١٨٢هـ، تحقيق/
عصام الصبابطى، عماد السيد، ط/ دار الحديث، الطبعة الخامسة
١٤١٨هـ— ١٩٩٧م.

١٩- سنن أبى داود للإمام الحافظ أبى داود سليمان بن الأشعث
السجستانى الأزدى المتوفى سنة ٢٧٥هـ، تحقيق د/ عبد القادر عبد



الخير، د/سيد محمد سيد، أ/سيد إبراهيم، ط/دار الحديث بالقاهرة،
الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

٢٠- سنن ابن أبي ماجة للحافظ أبو عبد الله محمد يزيد الفزويني المتوفى
سنة ٢٧٩هـ، تحقيق د/بشار عواد معروف، ط/دار الجيل،
بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

٢١- سنن الدارقطني لشيخ الإسلام علي بن عمر الدارقطني المتوفى سنة
٣٧٥هـ، تحقيق/ السيد عبد الله هاشم بهاني المندى، ط/دار
المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٢٢- السنن الكبرى لإمام المحدثين الحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين بن
علي البيهقي المتوفى سنة ٤٥٨هـ، تحقيق د/يوسف عبد الرحمن
المرعشلي، ط/دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ -
١٩٩٢م.

٢٣- شرح للزرقاني على موطأ الإمام مالك، تأليف/ محمد بن عبد الباقي
بن يوسف الزرقاني المصري الأزهرى المالكي المتوفى سنة
١١٢٢هـ ط/دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤١١هـ -
١٩٩٠م.

٢٤- شرح السنة للإمام الحسين بن مسعود البغوي المتوفى سنة
٥١٦هـ، تحقيق/ شعيب الأرناؤوط، المكتب الإسلامي، بيروت،
الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.



٢٥- شرح صحيح البخارى لأبى الحسن على بن خلف بن عبد الملك بن بطلال المتوفى سنة ٤٤٩هـ، تحقيق/ أبو تميم ياسر بن إبراهيم، ط/ مكتبة الرشد بالرياض، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

٢٦- شعب الإيمان لأبى بكر أحمد بن الحسين البیهقي المتوفى سنة ٤٥٨هـ، تحقيق أبى هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، ط/ دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

٢٧- صحيح البخارى لأبى عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة الجعفي البخارى المتوفى سنة ٢٥٦هـ، ط/ دار الكتب العلمية، بيروت (ن.ت).

٢٨- صحيح البخارى مع كشف المشكل لأبى الفرج عبد الرحمن بن على بن محمد بن على بن الجوزى المتوفى سنة ٥٩٧هـ، تحقيق د/ مصطفى الذهبي، ط/ دار الحديث القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

٢٩- صحيح مسلم لأبى الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري للمتوفى سنة ٢٦١هـ، تحقيق أ/ حمد فؤاد عبد الباقي، ط/ دار الحديث، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ - ١٩٩١م.

٣٠- عارضة الأحوذى بشرح صحيح الترمذى للحافظ أبى بكر محمد عبد الله بن محمد بن عبد الله المعروف بابن العربى المالكي المتوفى سنة ٥٤٣هـ، وضع حواشيه جمال مرعشلى، ط/ دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.



٣١- علوم الحديث ومصطلحه أ.د/ صبحي إبراهيم مصطفى الصالح، ط/
دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الثانية عشر ١٩٨١م.

٣٢- عون المعبود شرح سنن أبي داود لأبي عبد الرحمن شرف الحق
محمد أشرف الصديقي العظيم آبادي المتوفى قبل سنة ١٣٢٢هـ —
تحقيق/ عبد الرحمن محمد عثمان، ط/ دار إحياء التراث العربي،
بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

٣٣- فتح الباري شرح صحيح البخاري للإمام الحافظ أحمد بن علي بن
حجر العسقلاني المتوفى سنة ٨٥٢هـ، تحقيق/ عبد العزيز بن عبد
الله بن باز، محمد فؤاد عبد الباقي، منشورات محمد علي بيضون،
ط/ دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

٣٤- فتح المغيب شرح ألفية الحديث للحافظ شمس الدين بن عبد الرحمن
السخاوي المتوفى سنة ٩٠٢هـ، تحقيق مجدي فتحي السيد، مصطفى
شنت، ط/ للمكتبة التوفيقية، للقاهرة، (ن.ت).

٣٥- للقبس في شرح موطأ مالك بن أنس لأبي بكر بن العربي المعافري
المتوفى سنة ٥٤٣هـ، تحقيق د/ محمد عبد الله ولد كريم، ط/ دار
الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى ١٩٩٢م.

٣٦- قفو الأثر في صفو علم الأثر للإمام العلامة رضى الدين محمد بن
إبراهيم الحلبي النفي الشهير بابن الحنبلي المتوفى سنة ٩٧١هـ،
تحقيق/ عبد الفتاح أبو غدة، ط/ دار البشائر الإسلامية، بيروت،
الطبعة الثانية ١٤٠٨هـ، الناشر/ مكتب المطبوعات الإسلامية
بحلب.



٣٧- قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث لمحمد جمال الدين القاسمى المتوفى سنة ١٣٣٢هـ، تحقيق محمد بهجة البيطار، ط/ دار إحياء الكتب العربية، عيسى الحلبي (ن.ت).

٣٨- كشف الأستار عن زوائد البزار على الكتب المسنة للحافظ نور الدين على بن أبى بكر الهيثمى المتوفى سنة ٨٠٧هـ، تحقيق الشيخ/ حبيب الرحمن الأعظمى، ط/ مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

٣٩- كنز العمال فى سنن الأقوال والأفعال للعلامة علاء الدين على المتقى بن حسام الدين الهندي بن البرهان فورى المتوفى سنة ٩٧٥م، ط/ مؤسسة الرسالة، الطبعة الخامسة ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٤٠- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد للحافظ نور الدين على بن أبى بكر الهيثمى للمتوفى سنة ٨٠٧هـ، ط/ دار الريان، دار الكتاب العربى (ن.ت).

٤١- للمراميل لأبى داود سليمان بن أشعث السجستاني المتوفى سنة ٢٧٥هـ، تحقيق/ كمال يوسف الحوت، ط/ دار الجنان مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ - ١٩٩٨م.

٤٢- للمسترك على الصحيحين فى الحديث لأبى عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابورى المتوفى سنة ٤٠٥هـ، ط/ بدون اسم مطبعة (ن.ت).

٤٣- مسند الإمام أحمد بن محمد بن حنبل المتوفى سنة ٢٤١هـ، تحقيق/ شعيب الأرناؤوط، محمد نعيم العرقسوس، إبراهيم الزريق، عادل



مرشد، محمد رضوان العرقسوس، كامل الخراط، ط/ مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

٤٤- مسند أبو يعلى الموصلى للإمام أبى يعلى أحمد بن على بن المثنى الموصلى المتوفى ٣٠٧هـ، تحقيق/ مصطفى عبد القادر عطا، ط/ دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

٤٥- مسند أبى داود الطيالسى لسليمان بن داود بن الجارود الفارسى البصرى الشهير بأبى داود الطيالسى المتوفى سنة ٢٠٤هـ، ط/ دار المعرفة، بيروت (ن.ت).

٤٦- مسند الدرامى المعروف بسنن الدرامى للإمام الحافظ أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن أبى الفضل بن بهرام الدرامى المتوفى سنة ٢٥٥هـ، تحقيق/ حسين سليم أسد الدرامى، ط/ دار المغنى للنشر والتوزيع، ابن حزم، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

٤٧- مسند الشاميين للحافظ أبى القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب اللخمي الطبري المتوفى سنة ٣٦٠هـ، تحقيق/ حمدي عبد المجيد السلفى، ط/ دار الرسالة، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.

٤٨- مسند الشهاب للقاضى أسى عبد الله محمد بن سلامة القضاعى المتوفى سنة ٤٥٤هـ، تحقيق/ حمدي عبدالمجيد السلفى، ط/ مؤسسة، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥.

٤٩- مصطلح الحديث أ.د/ إبراهيم دسوقي الشهاوى، ط/ دار وسام للطباعة، حلوان (ن.ت).



٥٠- المصنف فى الحديث والآثار للحافظ عبد الله محمد بن أبى شيبه الكوفى العباسى المتوفى سنة ٢٣٥هـ، تعليق/ سعيد محمد اللحام، ط/ دار الفكر، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

٥١- المصنف للحافظ أبى بكر عبد الرزاق بن همام الصنعائى المتوفى سنة ٢١١هـ، تحقيق/ حبيب الرحمن الأعظمى، ط/ توزيع المكتب الإسلامى، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

٥٢- المعجم الأوسط للحافظ أبى القاسم سليمان بن أحمد الطبرائى المتوفى سنة ٣٦٠هـ ، تحقيق/ قسم التحقيق بدار الحرمين أبو معذ طارق بن عوض الله بن محمد، وأبو الفضل عبد المحسن إبراهيم الحسينى ، ط / دار الحرمين للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م .

٥٣- المعجم الكبير لأبى القاسم سليمان بن أحمد الطبرى المتوفى سنة ٣٦٠هـ ، تحقيق / حمدى عبد المجيد السلفى، ط / مطبعة الزهراء الحديثة، الطبعة الثانية ١٩٨٤م.

٥٤- المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم للإمام أبى العباس أحمد بن عمر بن إبراهيم القرطبى المتوفى سنة ٦٥٦هـ، تحقيق/ محبى الدين ديب مستو أحمد محمد السيد، يوسف على بديوى، محمود إبراهيم بزال، ط/ دار ابن كثير، دار الكلم الطيب ، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

٥٥- المنتقى شرح موطأ الإمام مالك للإمام أبى الوليد سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب بن وارث الباجى الأندلسى المتوفى سنة ٤٩٤هـ، ط/ دار الكتاب الإسلامى، الطبعة الثانية (ن . ت).



الاختصار والمختصر في الميزان الشرعي والقانوني

٥٦- الموطأ للإمام مالك بن أنس المتوفى سنة ١٧٩هـ، تحقيق/ محمد فؤاد عبد الباقي ط/ دار إحياء التراث، الكتب العربية، فيصل البابي الحلبي (ن. ت) .

٥٧- نزهة الناظر شرح نخبة الفكر للحافظ ابن حجر العسقلاني المتوفى سنة ٨٥٢ هـ ، تحقيق/ أحمد بن سالم المصري، أبو عبد الله مصطفى بن العدوي ، طبع ونشر مكتبة أولاد الشيخ للتراث بالقاهرة (ن. ت).

٥٨- نصب الراية لأحاديث الهداية للحافظ جمال الدين أبي محمد عبد الله بن يوسف الحنفي الزيلعي المتوفى سنة ٧٦٢هـ ، ط/ دار الحديث (ن. ت).

٥٩- نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار من أحاديث سيد الأخبار للإمام محمد بن علي بن محمد الشوكاني المتوفى سنة ١٢٥٠هـ ، خرج أحاديثه وعلق عليه/ عصام الدين الصبابي، ط/ دار الحديث، الطبعة الرابعة ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

ثالثاً: كتاب اللغة

١- أساس البلاغة لجار الله أبي القاسم محمود بن محمد الزمخشري المتوفى سنة ٥٣٨هـ ، ط/ دار الفكر، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.

٢- بصائر نوى التمييز في لطائف الكتاب العزيز لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي التوفى سنة ٨١٧ هـ، تحقيق / محمد علي



النجار، ط/ المجلس الأعلى للفتن الإسلامي، لجنة إحياء التراث الإسلامي، الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٣- تاج العروس من جواهر القاموس للإمام اللغوي محب الدين أبي الفيض السيد محمد مرتضى الحسيني الواسطي الزبيدي الحنفي المتوفى ١٢٠٥هـ، ط/ دار صادر، بيروت (ن.ت).

٤- تاج اللغات وصحاح العربية المسمى (الصحاح) لأبي نصر إسماعيل بن محمد بن حماد الجوهري الفارابي المتوفى سنة ٣٩٨هـ اعتنى بها مكتب التحقيق بدار إحياء التراث العربي ط/ دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ - ١٩٩٩م.

٥- تحرير ألفاظ التنبيه أو لغة الفقه للإمام محيي الدين يحيى بن شرف النووي المتوفى سنة ٦٧٦هـ، تحقيق/ عبد الغني النقر، ط/ القلم، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

٦- تهنيت اللغة لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهرى المتوفى سنة ٣٧٠هـ، تحقيق/ عبد الكريم الغرباوى، مراجعة/ محمد على النجار، طبع مطابع سجل العرب، القاهرة (ن.ت).

٧- التوفيق على مهمات التعاريف للشيخ/ عبد الرؤوف بن المناوى المتوفى سنة ١٠٣١هـ، تحقيق/ عبد الحميد صالح حمدان، ط/ عالم الكتب، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

٨- غريب الحديث للإمام أبي سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم الخطابي البستي المتوفى سنة ٣٨٨هـ، تحقيق/ عبد الكريم الغرباوى



خرج أحاديثه/ عبد القيوم عبد رب النبي ط/ دار الفكر ، دمشق ،
الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

٩- الفائق في غريب الحديث للعلامة جلال الله محمود بن عمر
الزمخشري المتوفى سنة ٥٨٣هـ ، تحقيق / إبراهيم شمس الدين ،
ط/ دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ -
١٩٩٦م.

١٠- قاموس الدولة والاقتصاد د/ هادي الطوي ، ط/ دار الكنوز الأدبية
، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ١٩٩٧م.

١١- قاموس المصطلحات الاقتصادية في الحضارة الإسلامية أ.د/ محمد
عمارة ، ط/ دار الفروق بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ -
١٩٩٣م.

١٢- كتاب العين مرتباً على حروف المعجم للخليل بن أحمد الفراهيدي
المتوفى سنة ١٧٠هـ ، ترتيب وتحقيق د/ عبد الحميد هنداوي ، ط/
دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
وهو من منشورات محمد علي بيضون.

١٣- لسان العرب الإمام جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم بن
منظور المتوفى سنة ٧١٠هـ تصحيح/ أمين محمد عبد الوهاب، حمد
للسائق العبيدي، ط/ دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، الطبعة
الثانية ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.



١٤- مجمل اللغة لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا اللغوي المتوفى سنة ٣٩٥ هـ ، دراسة وتحقيق/ زهير عبد المحسن سلطان ، ط/ مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .

١٥- مشارق الأنوار على صحاح الآثار للقاضي أبي الفضل عياض بن موسى عياض البسني المالكي المتوفى سنة ٥٤٤ هـ ، طبع ونشر/ المكتبة العتيقة ، تونس، دار التراث بالقاهرة (ن ت) .

١٦- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي ، تأليف/ أحمد بن محمد بن علي المقرئ الفيومي المتوفى سنة، ط/ دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع (ن ت) .

١٧- معجم ألفاظ القرآن الكريم تأليف/ مجموعة من العلماء ط/ مجمع اللغة العربية الإدارية العامة لمعجمات وإحياء التراث . الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م .

١٨- معجم متن اللغة موسوعة لغوية حديثة للشيخ/ أحمد رضا ، ط/ دار مكتبة الحياة. بيروت. الطبعة الأولى ١٣٧٨ هـ - ١٩٥٩ م .

١٩- معجم المصطلحات الاقتصادية في لغة الفقهاء أد / نزيه حماد ، ط/ الدار العالمية للكتاب الإسلامي ، المعهد العالمي للفكر الإسلامي . الطبعة الأولى ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م .

٢٠- معجم المقاييس في اللغة لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا المتوفى سنة ٣٩٥ هـ . تحقيق/ شهاب الدين أبو عمرو . ط/ دار الفكر للطباعة والنشر . الطبعة الأولى ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م .



الاختصار والمختصر في الميزان الشرعي والقانوني

٢١- المعجم الوسيط. تأليف/ لجنة من العلماء بمجمع اللغة، ط/ مطابع الأوفست بشركة الإعلانات الشرقية. الطبعة الثالثة ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٢٢- المغرب في ترتيب المغرب للإمام أبي الفتح ناصر بن عبد السيد بن علي المطرزي المتوفى سنة ٦١٦هـ. ط/ دار الكتاب العربي. بيروت (ن. ت).

٢٣- المفردات في غريب القرآن لأبي القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني المتوفى سنة ٥٠٢هـ. تحقيق/ محمد سيد كلاني. ط/ دار المعرفة. بيروت (ن. ت).

٢٤- موسوعة الاقتصاد الإسلامي د/ محمد عبد المنعم الجمال. ط/ دار نهضة مصر للطباعة والنشر. لفسالة. لقاهرة. للطبعة الأولى ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م. نشر/ دار للكتاب للمصري. للقاهرة. دار للكتاب للبناني. بيروت.

٢٥- الموسوعة الاقتصادية د/ راشد البرلوى. ط/ مكتبة النهضة المصرية. الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

٢٦- النهاية في غريب الحديث والأثر للإمام مجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد الجزرى ابن الأثير المتوفى سنة ٦٠٦هـ. تحقيق/ طاهر أحمد للزوى. محمود محمد الطناحى. ط/ دار إحياء للكتاب العربية فيصل عيسى البابى الحلبي (ن. ت).



رابعاً: كتب أصول الفقه

١- الإيهاج في شرح المنهاج شرح على منهاج الوصول إلى علم الأصول للقاضي البيضاوي المتوفى سنة ٦٨٥هـ. لشيخ الإسلام على بن عبد الكافي السبكي المتوفى سنة ٧٥٦هـ. تحقيق د/ أحمد جمال الزمزمي. د/ نور الدين عبد الجبار صغير. ط/ دار للبحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث. دبي. الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.

٢- الإحكام في أصول للشيخ/ سيف الدين أبي الحسن على بن أبي على بن محمد الأمدى للمتوفى سنة ٦٣١هـ. حققه أحمد الأفاضل. ط/ مؤسسة وشركاه. للطبعة الأولى ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.

٣- الإحكام في أصول الأحكام للحافظ أبي محمد على بن حزم الأندلسي لظاهره للمتوفى سنة ٤٥٦هـ. ط/ دار الحديث. الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

٤- الأدلة المختلف فيها وأثرها في الفقه الإسلامي د/ عبد الحميد أبو المكارم إسماعيل. ط/ دار للمسلم (ن. ت.).

٥- إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول للشيخ/ محمد بن على بن محمد الشوكاني المتوفى سنة ١٢٥٥هـ. ط/ دار المعرفة. بيروت. لبنان (ن. ت.).

٦- أصول الأحكام الشرعية د/ محمد كمال الدين إمام. ط/ دار الجامعة الجديدة ٢٠٠٥م.



الاختصار والمختصر في الميزان الشرعي والقانوني

٧- أصول التشريع الإسلامي أ.د. / علي حسب الله . ط/ المكتب

المصري الحديث . الناشر/ دار المتقف العربي. الطبعة السادسة

١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

٨- أصول الفقه لأبي بكر محمد بن أحمد بن سهل السرخسي المتوفى

سنة ٤٩٠هـ. تحقيق د/ رفيق العجم. ط/ دار المعرفة. بيروت.

للطبعة الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

٩- أصول الفقه الإسلامي د/ بدران أبو العينين بدران. ط/ مؤسسة شباب

الجامعة ١٩٨٤م.

١٠- أصول الفقه الإسلامي أ.د/ وهبة الزحيلي. ط/ دار الفكر

المعاصر. دار الفكر. دمشق. الطبعة الثانية. ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

١١- أصول الفقه للشيخ/ محمد أبو زهرة المتوفى سنة ١٩٧٤م . ط/ دار

الذكر العربي (ن . ت).

١٢- أصول الفقه للشيخ / محمد أبو لنور زهير. ط/ المكتبة الأزهرية

(ن . ت).

١٣- أصول الفقه للشيخ/ محمد الخضري المتوفى سنة ١٩٥٨م. ط/ دار

الحديث (ن . ت).

١٤- بحث في الإطلاق والتقييد وآثارهما في استنباط الأحكام الشرعية

أ.د/ عثمان محمد عثمان. ط/ دار الهدى. الطبعة الأولى ١٤٠١هـ -

١٩٨١م.

١٥- بحوث في السنة المطهرة د/ محمد محمود محمد فرغلي. ط/ دار

الكتاب الجامعي. الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.



١٦- البحر المحيط في أصول الفقه للإمام مجد الدين محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي المتوفى سنة ٧٩٤هـ. تحقيق/ محمد محمد تامر.

ط/ دار الكتب العلمية. بيروت. الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.

١٧- تأسيس النظر للإمام إبي زيد عبيد الله بن عمر بن عيسى الدبوسي الحنفي المتوفى سنة ٤٣٠هـ. ط/ مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة

الثانية ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.

١٨- التبصرة في أصول الفقه للشيخ/ أبي إسحاق إبراهيم بن علي بن

يوسف الفيروز آبادي الشيرازي المتوفى سنة ٤٧٦هـ. تحقيق/

محمد حسن هيتو. ط/ دار الفكر. الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ -

١٩٨٣م.

١٩- حاشية العلامة للبناني للشيخ/ عبد الرحمن بن جابر الله البناني

المغربي المالكي المتوفى سنة ١١٩٨هـ. ط/ مطبعة دار إحياء

الكتب العربية. عيسى البابي الحلبي (ن. ت.).

٢٠- الحكم التكليفي في الشريعة الإسلامية د/ محمد أبو الفتح الليانوي.

ط/ دار القلم. دمشق. الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٨م.

٢١- خبر الواحد في السنة وأثره في الفقه الإسلامي د/ سهير رشاد مهنا،

ط/ دار الشروق، الطبعة الأولى (ن. ت.).

٢٢- الرسالة للإمام محمد بن إدريس الشافعي المتوفى سنة ٢٠٤هـ،

تحقيق/ أحمد محمد شاكر، ط/ المكتبة العلمية، بيروت (ن. ت.).



٢٣- روضة الناظر وجنة المناظر لشيخ الإسلام موفق الدين أبي محمد عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي المتوفى سنة ٦٢٠هـ، ط/ مكتبة الكليات الأزهرية (ن.ت).

٢٤- شرح التلويح على التوضيح في أصول الفقه للتفتازاني، ط/ مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح ولولاه (ن.ت).

٢٥- شرح الكواكب المنير للمسمى بمختصر التحرير أو المختبر المبتكر شرح للمختصر في أصول الفقه للعلامة/ محمد بن أحمد بن عبد العزيز بن علي الفتوح الحنبلي المعروف بابن النجار المتوفى سنة ٩٧٢هـ، تحقيق د/ محمد الزحيلي، د/ نزيه حماد، ط/ مكتبة العبيكان، للطبعة الثانية ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

٢٦- غاية الوصول إلى دقائق علم الأصول (الأدلة المختلف فيها)، د/ جلال الدين عبد الرحمن، ط/ النسر الذهبي، للطبعة الثانية ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.

٢٧- فتح الغفار بشرح المنار المعروف بمشكاة الأتوار في أصول المنار تأليف زين الدين بن إبراهيم الشهير بابن نجيم الحنفي، ط/ مطبعة مصطفى البابي الحلبي للطبعة الأولى ١٣٥٥هـ - ١٩٣٦م.

٢٨- فواتح الرحموت للعلامة عبد العلي محمد بن نظام الدين للكنوى الهندي الأتصاري المتوفى سنة ١٢٢٥هـ، ط/ دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية (ن.ت)، وهو مطبوع بهامش المستنصر من علم الأصول.



٢٩- كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي، تأليف/ علاء الدين عبد العزيز بن أحمد البخاري المتوفى سنة ٧٣٠هـ، ط/ الفاروق الحديثة، الطبعة الأولى (ن.ت).

٣٠- محاضرات في أصول الفقه أ.د/ أحمد فهمي أبو سنة، ط/ شركة الإمامة للنشر والتوزيع الطبعة الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

٣١- المستصفي من علم الأصول لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي المتوفى سنة ٥٠٥هـ، ط/ دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية (ن.ت).

٣٢- المنحول من تعليقات الأصول لحجة الإسلام أبي حامد محمد بن محمد الغزالي المتوفى سنة ٥٠٥هـ، تحقيق/ محمد حسن هيتو، ط/ دار الفكر، دمشق، الطبعة الثانية، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

٣٣- من مصادر الفقه الإسلامي في الكتاب والسنة بقلم/ محمد البناء، ط/ مطبعة يوسف، الطبعة الأولى ١٩٦٦م.

٣٤- ميزان الأصول في نتائج العقول المختصر للإمام علاء الدين شمس النظر أبي بكر محمد ابن أحمد السمرقندي المتوفى سنة ٣٩١هـ، تحقيق د/ محمد زكي عبد البر، ط/ مكتبة دار التراث، الطبعة الثانية ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

خامساً: كتب الفقه الحنفي

١- الاختيار لتعليل المختار للإمام عبد الله محمود بن مودود بن محمود أبي الفضل مجد الدين الموصلي المتوفى سنة ٦٨٣هـ، ط/ محمد على صبيح (ن.ت).



٢- البحر الرائق شرح كنز الدقائق لزين الدين بن إبراهيم بن محمد بن بكر الشهير بابن نجيم الحنفى المتوفى سنة ٩٧٠هـ، ط/ دار الكتاب الإسلامى، الطبعة الثانية (ن.ت).

٣- بدائع الصنائع فى ترتيب الشرائع للإمام علاء الدين أبى بكر بن مسعود الكاسانى الحنفى الملقب بملك العلماء المتوفى سنة ٥٨٧هـ، ط/ دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٤- البناية فى شرح الهداية لأبى محمد محمود بن أحمد العينى المتوفى سنة ٨٥٥هـ، ط/ دار الفكر، بيروت، الطبعة الثانية ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.

٥- تبیین الحقائق شرح كنز الدقائق لفخر الدين عثمان بن على الزيلعى الحنفى المتوفى سنة ٧٤٣هـ، ط/ دار الكتاب الإسلامى، الطبعة الثانية (ن.ت).

٦- تحفة الفقهاء لعلاء الدين السمرقندى المتوفى سنة ٥٣٩هـ، تحقيق د/ محمد زكى عبد البر، ط/ مكتبة دار التراث، الطبعة الثالثة ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

٧- تكملة البحر الرائق شرح كنز الدقائق لمحمد بن حسين بن على الشهير بالطوى المتوفى بعد سنة ١١٣٨هـ. ط/ دار الكتاب الإسلامى . الطبعة الثانية (ن. ت) وهو مطبوع مع البحر الرائق.

٨- الجوهرة النيرة على مختصر القدورى لشيخ الإسلام أبى بكر بن على بن محمد الحداد اليمنى المتوفى سنة ٨٠٠ هـ . ط/ مكتبة حقاينة باكساتان (ن. ت).



٩- حاشية رد المحتار على الدرالمختار شرح تنوير الأبصار لمين بن عمر بن عبد العزيز بن أحمد بن عبد الرحيم الشهير بابن عابدين المتوفى سنة ١٢٥٢هـ. ط/ مصطفى البابى الحلبي بالقاهرة. الطبعة الثالثة ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

١٠- الدر المختار شرح تنوير الأبصار فى فقه الإمام أبى حنيفة النعمان لعلاء الدين محمد بن على بن محمد بن عبد الرحيم الحصفى الحنفى المتوفى سنة ١٠٨٨هـ. ط/ مصطفى البابى الحلبي بالقاهرة . الطبعة الثالثة ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

١١- الدر المنقى فى شرح الملتقى لمحمد بن على بن محمد بن على الملقب بعلاء الدين الحصفى الدمشقى المتوفى سنة ١٠٨٨هـ . ط/ دار إحياء التراث العربى (ن. ت) وهو مطبوع بهامش مجمع الأنهر.

١٢- شرح العناية على الهداية للإمام أكمل الدين محمد بن محمود البابرتى المتوفى سنة ٧٨٦هـ . ط/ دار إحياء التراث العربى (ن . ت). وهو مطبوع بهامش فتح القدير.

١٣- شرح فتح القدير للشيخ الإمام كمال الدين محمد بن عبد الواحد المعروف بابن الهمام الحنفى المتوفى سنة ٨٦١هـ . ط/ دار إحياء التراث العربى. بيروت (ن. ت).

١٤- الفتاوى العالمكيرية المعروفة (بالفتاوى الهندية) للشيخ نظام وجماعة من علماء الهند. ط/ دار إحياء التراث العربى. بيروت . الطبعة الرابعة ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .



١٥- فتح باب العناية في شرح كتاب النقاية للإمام الفقيه الحنفى مولانا نور الدين على بن محمد سلطان المشهور بالملا على القارى الهروى المتوفى سنة ١٠١٤هـ . ط/ دار الضياء. دار إحياء التراث العربى. بيروت . الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

١٦- الفقه النافع للإمام ناصر الدين أبى القاسم محمد بن يوسف الحسنى السمرقندى المتوفى سنة ٥٥٦هـ . تحقيق د/ إبراهيم بن محمد بن إبراهيم العبوذ. ط/ مكتبة العبيكان. الرياض. الطبعة الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

١٧- مجمع الأنهر فى شرح ملتقى الأبحر عبد الله بن الشيخ محمد بن سليمان المعروف بداماد أفندى المتوفى سنة ١٠٧٨هـ . ط/ دار إحياء التراث العربى.

١٨- مختصر اختلاف العلماء لأبى جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوى المتوفى سنة ٣٢١هـ اختصار أبى بكر أحمد بن على الجصاص الرزى المتوفى سنة ٣٧٠هـ تحقيق أ.د/ عبد الله نذير أحمد. ط/ دار البشائر الإسلامية . بيروت . الطبعة الثانية ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

١٩- الهداية شرح بدلية المبتدى لشيخ الإسلام برهان الدين أبى الحسن على بن أبى بكر بن عبد الجليل الرشدانى المرغينانى المتوفى سنة ٥٩٣هـ . ط/ مصطفى البابى الحلبي. الطبعة الأخيرة (ن . ت).



سادساً: كتب الفقه المالكى

- ١- الاستنكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار فيما تضمنه الموطأ من معانى الراى والأثار وشرح ذلك كله بالإيجاز والإختصار للإمام أبى عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري القرطبي المتوفى سنة ٤٦٣هـ . تحقيق سالم محمد عطا . محمد على معوض . ط/ دار الكتب العلمية . بيروت . الطبعة الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م وهو من منشورات محمد على بيضون.
- ٢- أسهل للمبارك شرح إرشاد السالك فى فقه إمام الإئمة مالك لأبى بكر بن حسن الكشناوى. ط/ دار الفكر. الطبعة الثانية (ن. ت).
- ٣- التلقين فى الفقه للمالكى للقاضى أبو محمد عبد الله البغدادى المالكى . المتوفى سنة ٤٢٢هـ . تحقيق/ محمد ثالث سعيد الغانى. إشراف/ مكتب البحوث والدراسات. ط/ دار الفكر. بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
- ٤- حاشية الإمام الرهونى على شرح للزرقانى لشيخ الشيوخ محمد بن أحمد بن محمد بن يوسف الرهونى المتوفى سنة ١٢٣٠هـ . ط/ دار الفكر. بيروت . الطبعة الأولى ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.
- ٥- حاشية للسوقى على الشرح الكبير للشيخ محمد عرفة للسوقى للمالكى للمتوفى سنة ١٢٣٠هـ . ط/ دار إحياء للكتب العربية عيسى البابى الحلبي (ن. ت).
- ٦- حدود ابن عرفة لأبى عبد الله محمد بن محمد بن عرفة الورغى المتوفى سنة ٨٠٣هـ . ط/ مطبعة فضالة للمحمدية. المغرب .



الطبعة الأولى ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م . وهو مطبوع مع شرحه عليه
للرصاع .

٧- شرح حدود ابن عرفة المسمى (الهداية الكافية الشافعية لبيان حقائق
الإمام ابن عرفة الوافية الشافعية بالرصاع التونسى المتوفى سنة
٨٩٤هـ ط/ مطبعة فضالة المحمدية. المغرب الطبعة الأولى
١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

٨- قوانين الأحكام الشرعية ومسائل الفروع الفقهية لمحمد بن أحمد بن
جزى الغرناطى المالكى المتوفى سنة ٧٤١هـ. تحقيق الشيخ / عبد
الرحمن حسن محمود. ط/ عالم الفكر. القاهرة الطبعة الأولى
١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م .

٩- الكافى فى فقه أهل المدينة المالكى للإمام أبى عمر يوسف بن عبد الله
بن محمد بن عبد النمرى القرطبى المتوفى سنة ٤٦٣هـ . ط/ دار
الكتب العلمية . الطبعة الثانية ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

١٠- للمدونة الكبرى لإمام دار الهجرى الإمام مالك بن أنس الأصبحى
المتوفى سنة ١٧٩هـ. تحقيق/ عامر الجزاء. عبد الله المنشاوى. ط/
دار الحديث. القاهرة . الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

١١- للمعونة على مذهب عالم المدينة للإمام مالك بن أنس للقاضى عبد
الوهاب البغدادى المتوفى سنة ٤٢٢هـ . تحقيق حميش عبد الحق
ط/ دار الفكر (ن . ت) .

١٢- المعيار المغرب والجامع المغرب عن فتاوى علماء إفريقية
والأندلس والمغرب لأحمد بن يحيى الونشريسي المتوفى سنة



٩١٤هـ. تخريج جماعة من الفقهاء بإشراف د/ محمد حجي. ط/ دار الغرب الإسلامي (ن. ت).

١٣- مواهب الجليل لشرح مختصر خليل لأبي عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن المغربي سنة ٩٥٤هـ. ط/ دار الفكر، الطبعة الثالثة. ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

سابعاً: كتب الفقه الشافعي

١- أسنى المطالب شرح روض الطالب للقاضي أبو يحيى زكريا الأنصاري الشافعي المتوفى سنة ٩٢٦هـ. تحقيق/ محمد بن أحمد الشوبري. طبع ونشر/ دار الكتاب الإسلامي. القاهرة. (ن. ت).

٢- البيان في مذهب الإمام الشافعي لأبي الحسين بن يحيى بن أبي الخير بن سالم العمراني الشافعي اليماني المتوفى سنة ٥٥٨هـ. تحقيق/ قاسم محمد النوري. ط/ دار المنهاج. بيروت. الطبعة الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

٣- جواهر العقود ومعين القضاة والموقعين والشهود للشيخ/ شمس الدين محمد بن أحمد المنهاجي الأسويطي المتوفى سنة ٨٠٧هـ. ط/ بدون اسم مطبعة. الطبعة الثانية (ن. ت).

٤- الحاوي الكبير للإمام أبي الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي المتوفى سنة ٤٥٠هـ. تحقيق د/ محمود مسطرجي. د/ ياسين ناصر محمود الخطيب. د/ عبد الرحمن بن عبد الرحمن. شميلة الأهل. د/ حسن علي كوركولو. د/ أحمد حاج محمد شيخ ماضي. ط/ دار الفكر. بيروت. الطبعة الأولى ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.



٥- حلية العلماء في معرفة مذاهب الفقهاء لسيف الدين أبي بكر محمد بن أحمد الشاشي القفال المتوفى سنة ٥٠٥هـ . تحقيق د/ ياسين أحمد إبراهيم درادكة . ط/ مكتبة الرسالة الحديثة . الأردن . الطبعة الأولى ١٩٨٨م .

٦- روضة الطالبين وعمدة المفتين لمحيي الدين يحيى بن شرف أبي زكريا النووي المتوفى سنة ٦٧٦هـ . إشراف مكتب البحوث والدراسات . ط/ دار الفكر . بيروت . للطبعة الأولى ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م . ونشر المكتبة التجارية . مكة المكرمة .

٧- عجالة المحتاج إلى توجيه المنهاج/ سراج الدين أبي حفص عمر بن علي بن أحمد المعروف بابن النحوي والمشهور بابن الملقن المتوفى سنة ٨٠٤هـ . حققه وضبطه على أصول وخرج أحاديثه وعلق عليه عز الدين هشام بن عبد الكريم البدراني . ط/ دار الكتاب للطباعة والنشر والتوزيع والدعاية والإعلان . الأردن . إربد . الطبعة الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م .

٨- العزيز شرح للوجيز المعروف بالشرح الكبير للإمام أبي القاسم عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم الرافي القزويني الشافعي المتوفى سنة ٦٢٣هـ . تحقيق/ الشيخ علي محمد معوض . الشيخ عادل أحمد عبد الموجود . ط/ دار الكتب العلمية . بيروت . الطبعة الأولى ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م .

٩- المجموع شرح المذهب للإمام أبي زكريا محيي الدين بن شرف النووي المتوفى سنة ٦٧٦هـ . تحقيق/ محمد نجيب المطيعي . ط/ مكتبة الإرشاد . جدة . السعودية (ن . ت) .



١٠- مغنى المحتاج إلى معرفة معانى ألفاظ المنهاج شرح الشيخ محمد الخطيب الشربيني المتوفى سنة ٩٧٧هـ. ط/ دار الفكر. بيروت . الطبعة الأولى ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.

١١- المذهب فى فقه الإمام الشافعى لأبى إسحاق إبراهيم بن على بن يوسف الفيروز آبادى الشيرازى المتوفى سنة ٤٧٦هـ. ط/ مصطفى البابى الحلبي . الطبعة الثالثة ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م.

١٢- نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج فى الفقه على مذهب الإمام الشافعى لشمس الدين محمد ابن أبى العباس أحمد بن حمزة بن شهاب الدين الرملى المنوفى المصرى الأنصارى الشهير بالشافعى الصغير المتوفى سنة ١٠٠٤هـ. ط/ دار الفكر. بيروت . الطبعة الأخيرة . ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

ثامناً: كتب الفقه الحنبلى

١- الإقناع لطالب الانتفاع لشرف الدين موسى بن أحمد بن موسى بن سالم أبو النجا الحجاوى المقدسى المتوفى سنة ٩٦٨هـ. تحقيق د/ عبد الله بن عبد المحسن التركى بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات العربية والإسلامية بدار هجر. ط/ دار عالم الكتب بالرياض. الطبعة الثانية ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.

٢- للشرح الكبير لشمس الدين أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن قدامة المقدسى المتوفى سنة ٦٨٢هـ . ط/ دار الحديث . القاهرة . الطبعة الأولى ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م. وهو مطبوع مع المغنى .



٣- الفروع لشمس الدين المقدسى أبى عبد الله محمد بن مفلح المتوفى سنة ٧٦٣هـ. طبع ونشر مكتبة ابن تيمية بالقاهرة (ن. ت).

٤- الفوائد المنتخبات فى شرح أخصر المختصرات للعلامة عثمان بن عبد الله بن جمعة بن جامع. تحقيق د/ خالف عبد الله الشعيب . د/ نجيب الله كمال محمد . ط/ مكتبة الرشد للنشر والتوزيع. المملكة العربية السعودية . الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

٥- الكافى فى الإمام المجبل أحمد بن حنبل . تأليف/ شيخ الإسلام أبى عمر موفق الدين عبد الله بن قدامة المقدسى . تحقيق/ زهير الشاويش. ط/ المكتب الإسلامى للطباعة والنشر. الطبعة الخامسة ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

٦- كشاف القناع متن الإقناع للشيخ منصور بن يونس بن إدريس النهوتى المتوفى سنة ١٠٥١هـ. تحقيق الشيخ هلال مصيحل مصطفى هلال. ط/ دار الفكر. بيروت. الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

٧- مجموعة فتاوى شيخ الإسلام تقى الدين أحمد بن عبد الحليم بن تميم الحرانى المتوفى سنة ٧٢٨هـ. تحقيق/ مروان كجك. ط/ دار الكلمة الطبية . الطبعة الأولى. ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.

٨- المحرر فى فقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل للشيخ مجد الدين أبى البركات المتوفى سنة ٦٥٢هـ . ط/ مكتبة المعارف. الرياض. المملكة العربية السعودية. الطبعة الثانية ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.



٨- صفوة الأحكام من نيل الوطار وسبل السلام أ.د/ قحطان عبد الرحمن الدورى، ط/ دار الفرقان، الأردن، الطبعة الثانية ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.

٩- المنتزع المختار من الغيب المدرار المعروف بشرح الأزهار للعلامة أبو الحسن عبد الله بن مفتاح المتوفى سنة ٨٧٧هـ، ط/ مكتبة التراث الإسلامى، اليمن، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.

الحادى عشر: كتب الفقه الإمامى

١- دعائم الإسلام لأبى حنيفة النعمان بن حيون، ط/ دار المعارف، مصر، الطبعة الأولى ١٣٢٣هـ.

٢- الروضة البهية فى شرح اللمعة الدمشقية للشهيد السعيد زين الدين الجبعى العاملى الشهيد الثانى المتوفى سنة ٩٦٥هـ، ط/ دار إحياء التراث العربى، بيروت، مؤسسة التاريخ العربى، الطبعة الثانية (ن.ت).

٣- رياض المسائل فى بيان الأحكام بالدلائل لآية الله المحقق السيد على الطباطبائى المتوفى سنة ١٢٣١هـ، تحقيق/ هيئة التأليف والتحقيق والترجمة فى دار الهادى، ط/ دار الهادى، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ- ١٩٩٣م.

٤- شرائع الإسلام فى مسائل الحلال والحرام لأبى القاسم نجم الدين جعفر بن الحسن الحلى المتوفى سنة ٦٧٦هـ، تحقيق/ عبد المحسن محمد على بقال، ط/ مؤسسة مطبوعات إسماعيليان، الطبعة الثالثة ١٣٧٣هـ.



٥- المبسوط فى فقه امامية لشيخ الطائفة أبى جعفر محمد بن الحسين بن على الطوسى المتوفى سنة ٤٦٠هـ، تحقيق/ السيد محمد تقى الكشفى، ط/ مؤسسة العزى للمطبوعات، بيروت، دار الكتاب الإسلامى، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

٦- المتصر النافع فى فقه الإمامية للشيخ أبو القاسم نجم الدين جعفر بن الحسن الحلّى المتوفى سنة ٦٧٦هـ، ط/ دار الأضواء، بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٧- مفاتيح الكرامة فى شرح قواعد العلامة السيد محمد جواد الحسينى العاملى قدس سره المتوفى حدود سنة ١٢٢٦هـ، تحقيق/ على أصغر مروايد، ط/ مؤسسة فقه الشيعة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ - ١٩٩٦م.

٨- منهاج لصالحين للمرجع الفقيه آية الله العظمى الحكيم قدس سره، ط/ مطبعة الصدر قم المقدسة، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ - ١٣٧٢ش.

٩- نهاية الأحكام فى معرفة الأحكام للعلامة الحلّى الحسين بن يوسف بن على المطهر الحلّى المتوفى سنة ٧٣٦هـ، تحقيق/ السيد مهدي الرجائى، ط/ دار الأضواء، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

١٠- النهاية فى مجرد الفقه والفتاوى لشيخ الطائفة أبى جعفر محمد بن الحسين بن على الطوسى المتوفى سنة ٤٦٠هـ، ط/ دار الكتاب العربى، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.



الثاني عشر: كتب الفقه الإباضي

- ١- البصيرة لأبي محمد عثمان بن أبي عبيد الأصم، ط/ مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه بالقاهرة (ن.ت).
- ٢- شرح كتاب النيل وشفاء العليل للعلامة محمد بن يوسف بن أطفيش المتوفى سنة ١٣٣٢هـ، ط/ مكتبة الإرشاد، جدة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الثالثة ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

الثالث عشر: كتب القواعد والفقه العام

- ١- الأحكام السلطانية للإمام أبي الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي المتوفى سنة ٤٥٠هـ، تحقيق د/ عبد الرحمن عميرة، ط/ دار الاعتصام (ن.ت).
- ٢- الأحكام السلطانية للقاضي أبي يعلى محمد بن الحسين الفراء الحنبلي المتوفى سنة ٤٥٨هـ، تحقيق/ محمد حامد الفقي، ط/ دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- ٣- أحكام السوق أو النظر والأحكام في جميع أحوال السوق للإمام الفقيه أبي زكريا يحيى بن عمر بن يوسف الكنانى الأندلسي المتوفى سنة ٢٨٩هـ، تحقيق/ جلال علي عامر، تقديم/ أبو سلمان محمد العمراوى السجلماسى، ط/ دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
- ٤- الأشباه والنظائر تأليف تاج الدين عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي المتوفى سنة ٧٧١هـ، تحقيق/ الشيخ عادل أحمد عبد



الاحتكار والمحتكرون فى الميزان الشرعى والقانونى

الموجود، الشيخ على محمد معوض، ط/ دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤١١هـ - ١٩٩١م.

٥- الأشباه والنظائر على مذهب أبى حنيفة النعمان للشيخ/ زين العابدين بن إبراهيم بن نجيم المتوفى سنة ٩٧٠هـ، تحقيق عبد العزيز محمد الوكيل، ط/ مؤسسة الحلبي وشركاه، الطبعة الأولى ١٣٨٧هـ - ١٩٦٨م.

٦- الأشباه والنظائر فى قواعد وفروع فقه الشافعية تأليف الإمام جلال الدين عبد الرحمن بن أبى بكر السيوطى، تحقيق/ طه عبد الرؤوف سعد، عماد البارودى، ط/ دار البيان العربى، الطبعة الأولى (ن.ت).

٧- الاعتصام العلامة أبى أسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الشاطبى الغرناطى المتوفى سنة ٧٩٠هـ، تحقيق/ محمود طعمة حلبى، ط/ دار المعرفة، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

٨- الاعتناء فى الفرق والاستثناء كتاب يبحث فى قواعد الفقه للإمام بدر الدين محمد ابن أبى بكر بن سليمان البكرى الشافعى المتوفى سنة ٨٧١هـ، تحقيق/ عادل أحمد عبد الموجود، على محمد معوض، قدم له د/ محمد أنيس عبادة، ط/ دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

٩- أعلام الموقعين عن رب العالمين لابن القيم الجوزية المتوفى سنة ٧٥١هـ، تحقيق/ عصام الدين الصبابطى، ط/ دار الحديث، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.



١٠- تبصرة الحكام فى أصول الأفضية ومناهج الحكام للقاضى برهان الدين بن إبراهيم بن على بن أبى قاسم بن محمد بن فرحون المالكى المدنى المتوفى سنة ٧٩٩هـ، تحقيق/ طه عبد الرؤوف سعد، ط/ مكتبة الكليات الأزهرية، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

١١- تطبيقات قواعد الفقه عند المالكية أ.د/ الصادق بن عبد الرحمن الغريانى، ط/ دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.

١٢- تحليل الأحكام عرض وتحليل الطريقة التعليل وتطوراتها فى عصور الاجتهاد والتقليد د/محمد مصطفى شلبى، ط/ دار النهضة العربية، الطبعة الأولى ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

١٣- رفع الحرج فى التشريع الإسلامى د/ عاطف أحمد محفوظ، ط/ مطبعة جامعة المنصورة (ن.ت).

١٤- رفع الحرج فى الشريعة الإسلامية د/ صالح بن عبد الله بن حميد، ط/ جامعة أم القرى، مركز البحث العلمى وإحياء التراث الإسلامى، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ.

١٥- شرح القواعد الفقهية للشيخ أحمد بن الشيخ محمد الزرقا المتوفى سنة ١٣٥٧هـ، تحقيق مصطفى أحمد الزرقا، ط/ دار القلم، دمشق، الطبعة الخامسة ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

١٦- الطرق الحكمية فى السياسة الشرعية للإمام ابن قيم الجوزية المتوفى سنة ٧٥١هـ، تحقيق/ محمد جميل غازى، ط/ مكتبة المدنى الطبقة الأولى (ن.ت).



الاحتكار والمحتكرون في الميزان الشرعى والقانونى

١٧- فقه الإسلام د/ حسن أحمد الخطيب، ط/ الهيئة العامة للكتاب،
الطبعة الأولى ١٩٩٢م.

١٨- قاعدتان فقهيتان العادة محكمة لاضرر ولا ضرار للشيخ العلامة
أ.د/ أحمد فهمى أبو سنة، ط/ دار البصائر، الطبعة الأولى
١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.

١٩- قواعد الأحكام فى مصالح الأنام لأبى محمد عز الدين عبد العزيز
بن عبد السلام السلمى المتوفى سنة ٦٦٠هـ، ط/ مؤسسة الريان،
الطبعة الثانية ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

٢٠- القواعد الصغرى (الفوائد فى مختصر القواعد) للعز بن عبد السلام
أبى محمد عز الدين عبد العزيز عبد السلام السلمى المتوفى سنة
٦٦٠هـ، تحقيق/ عادل أحمد عبد الموجود على محمد معوض، ط/
دار الجيل، الطبعة الثانية ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

٢١- القواعد الفقهية بين الأصالة والتوجيه أ.د/ محمد بكر إسماعيل، ط/
دار المنار، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

٢٢- القواعد الفقهية أ.د/ عد العزيز محمد عزام، ط/ دار الحديث،
القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

٢٣- القواعد الفقهية المستخرجة من كتاب أعلام الموقعين لأبى عبد
الرحمن عبد المجيد جمعة الجزائرى، تقديم الشيخ/ بكر بن عبد الله
أبو زيد، ط/ دار ابن القيم، دار ابن عفا، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ.



٢٤- القواعد والضوابط الفقهية الحاكمة للمعاملات المالية في الفقه الإسلامي د/ علي أحمد الندوي، ط/ بدون اسم مطبعة الطبعة الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.

٢٥- القواعد والضوابط الفقهية المتضمنة للتيسير د/ عبد الرحمن بن صالح العبد اللطيف، ط/ وزارة التعليم العالي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.

٢٦- مظاهر التيسير في التشريع الإسلامي د/ عبد العزيز محمد عزام، ط/ دار الحديث، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

٢٧- معالم القرية في أحكام الحسبة لمحمد بن محمد بن أحمد القرشي الشافعي المعروف بابن الأخوة المتوفى سنة ٧٢٩هـ، عني بنقله وتصحيحه روبن ليوي، ط/ مكتبة المتنبى، القاهرة (ن.ت).

٢٨- المنثور في القواعد لزرخشى للشيخ/ بدر الدين محمد بن بهادر الشافعي المتوفى سنة ٧٩٤هـ، تحقيق د/ تيسير فائق أحمد محمود، ط/ وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، الطبعة الأولى (ن.ت).

٢٩- الموافقات في أصول الشريعة لإبراهيم بن موسى اللخمي الغرناطي المالكي المعروف بالشاطبي المتوفى سنة ٧٩٠هـ، ط/ دار المعرفة، بيروت (ن.ت).

٣٠- نهاية الرتبة في طلب الحسبة لعبد الرحمن بن نصر الشيرازي المتوفى سنة ٥٨٩هـ، تحقيق د/ السيد الباز العريني، ط/ دار الثقافة، الطبعة الثانية ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.



الرابع عشر: كتب الأبحاث الفقهية المعاصرة

١- الإثراء على حساب الغير بلا سبب في الشريعة الإسلامية، د/ عايش رجب مجيد الكبيسي، ط/ بدون ذكر مطبعة، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٢- أحاديث الاحتكار حجبتها وأثرها في الفقه الإسلامي د/ عبد الرزاق خليفة الشايجي د/ عبد الرؤوف محمد الكمالى ط/ دار ابن جزم، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

٣- الاحتكار دراسة فقهية مقارنة أ.د/ ماجد أبو رحية وهو بحث منشور بمجلة الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الكويت العدد الثاني، ط/ ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م.

٤- الاحتكار في الشريعة الإسلامية بحث فقهي مقارن للشيخ محمد مهدي شمس الدين، ط/ المؤسسة الدولية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

٥- الاحتكار وموقف الشريعة الإسلامية منه في إطار العلاقات الاقتصادية المعاصرة أ.د/ أحمد مصطفى عفيفي، ط/ مكتبة وهبة، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

٦- أحكام التسعير في الفقه الإسلامي لمحمد أبو الهدى اليعقوبي الحسني، ط/ دار البشائر الإسلامية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.



٧- أحكام السوق في الإسلام وأثرها في الاقتصاد الإسلامي د/ أحمد بن يوسف بن أحمد الدريوش، ط/ دار عالم الكتب، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.

٨- الاستثمار أحكامه وضوابطه في الفقه الإسلامي د/ قطب مصطفى سانو، ط/ دار النفائس، الأردن، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

٩- الأسعار وتخصيص الموارد في الإسلام مدخل إسلامي لدراسة النظرية الاقتصادية (دراسة مقارنة) د/ عبد الجبار حمد عبيد المسبھاني، ط/ دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

١٠- الأوزاعي وتعاليمه الإنسانية والقانونية للمحامى الدكتور/ صبحي محمصاني، ط/ دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٧٨م.

١١- بحوث فقهية في قضايا اقتصادية معاصرة أ.د/ محمد سليمان الأشقر، أ.د/ ماجد محمد أبو رحية، د/ محمد عثمان شبير، د/ عمر سليمان الأشقر، ط/ دار النفائس، الأردن، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

١٢- بحوث في البيع دراسة فقهية مقارنة د/ على أحمد على مرعي، ط/ مطبعة الأخوة الأشقاء، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

١٣- بحوث في الفقه المقارن أ.د/ محمد رأفت عثمان، أ.د/ أنور محمد دبور، أ.د/ رمضان على السيد الشرنباصي، ط/ مكتبة الفلاح، الكويت، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.



١٤- بحوث مقارنة فى الشريعة الإسلامية عن أهم البيوع التى تضر بالأموال أ.د/ رمضان حافظ عبد الرحمن الشهير بالسيوطى، ط/ دار الهدى للطباعة القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

١٥- بحوث مقارنة فى الفقه الإسلامى وأصوله أ.د/ محمد فتحى الدرينى، ط/ مؤسسة الرسالة، بيروت، للطبعة الأولى ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

١٦- البيوع المهى عنها نصا فى الشريعة الإسلامية وأثر النهى فيها من حيث الحرمة والبطلان د/ على بن عباسالحكمى بدون اسم مطبعة، للطبعة الأولى ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

١٧- التسويق الاحتكارى فى الفكر الإسلامى د/ أنيس كالمختار أحمد عبد الله وهو بحث منشور بمجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامى جامعة الأزهر، السنة الثانية، العدد الرابع ذى الحجة ١٤١٨هـ - أبريل ١٩٩٨م.

١٨- التشريع الجنائى الإسلامى مقارنا بالقانون الوضعى د/ عبد القادر عودة، ط/ مؤسسة الرسالة، الطبعة السادسة ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

١٩- التعامل التجارى فى ميزان الشريعة أ.د/ يوسف قاسم، ط/ دار النهضة العربية، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ - ١٩٨٦م.

٢٠- التعزيز فى الشريعة الإسلامية أ.د/ عبد العزيز عامر، ط/ دار الفكر العربى (ن.ت).

٢١- التنمية والرفاة من منظور إسلامى د/ عبد العزيز الخياط، ط/ دار السلام، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.



٢٢- جرائم التسعير الجبرى للمبادئ الشرعية والقانونية وآراء الفقهاء والمحاكم ومعيار العقوبة فى كل من الشريعة الإسلامية والقانون الوضعى أ.د/ محمود محمد عبد العزيز الشربيني ط/ دار الجماعة الجديدة بالإسكندرية، الطبعة الأولى ٢٠٠٤م.

٢٣- الحدود والتعزيزات عند ابن القيم، دراسة وموازنة، بكر بن عبد الله أبو زيد، ط/ دار العاصمة، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية ١٤١٥هـ.

٢٤- حق التملك الجبرى دراسة مقارنة بين الفقه الإسلامى والقانون الوضعى للباحث/ عطية فتحي محمد على الفقى، وهى رسالة مقدمة إلى كلية الشريعة والقانون، جامعة الأزهر فرع طنطا لنيل درجة العالمية (الدكتوراه)، الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.

٢٥- حماية المستهلك فى الفقه الإسلامى د/ رمضان على السيد الشرنباصى، ط/ مطبعة المانة القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ.

٢٦- السياسة المالية والاجتماعية الدولية فى الفقه الإسلامى المقارن أ.د/ أحمد محمد الحصرى، ط/ مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ - ١٩٩٤م.

٢٧- ضوابط العقود دراسة مقارنة فى الفقه الإسلامى وموازنة بالقانون الوضعى وفقهه د/ عبد الحميد محمود البعلى، ط/ مكتبة وهبة، الطبعة الأولى (ن.ت).



٢٨- علماء المسلمين وعلم الاقتصاد (ابن خلدون مؤسس علم الاقتصاد)
د/ شوقى أحمد دنيا، ط/ دار معاذ للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى
١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.

٢٩- على بن أبى طالب - عليه السلام - حاكماً وفقياً د/ حامد جامع، ط/ مطابع
الأهرام التجارية الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م، وهو من
إصدارات المجلس الأعلى للشئون الإسلامية التابع لوزارة الأوقاف
المصرية.

٣٠- عناصر الإنتاج فى الاقتصاد الإسلامى والاقتصاد الوضعى دراسة
مقارنة أ.د/ إسماعيل إبراهيم البدوى ط/ مجلس النشر العلمى،
بجامعة الكويت، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.

٣١- فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء جمع وترتيب الشيخ/
أحمد بن عبد الرزاق الدويش، ط/ مكتبة العبيكان، الطبعة الثانية
١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

٣٢- الفقه الإسلامى قواعد الفقه ونظرياته العامة نظرية الحق، الملكية،
نظرية العقد أ.د/ محمد كمال الدين إمام، ط/ دار الجامعة الجديدة،
الإسكندرية، الطبعة الأولى ٢٠٠٤م.

٣٣- فقه إمام سعيد بن المسيب إعداد د/ هاشم جميل عبد الله، ط/ مطبعة
الإرشاد، الطبعة الأولى ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥.

٣٤- فقه الإمام محمد بن سيرين فى المعاملات مقارنا بفقه أشهر فقهاء
الصحابية والتابعين والأئمة الأربعة د/ أحمد بن موسى السهلى، ط/



مكتبة دار البيان الحديثة، الطائف، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

٣٥- المبادئ العامة للفقهاء الحنفية هاشم معروف الحسني ط/ دار القلم، بيروت، الطبعة الثانية ١٩٧٨م.

٣٦- محاضرات في الفقه المقارن أ.د/ محمد سعيد رمضان السبوي، ط/ دار الفكر، الطبعة الثانية ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

٣٧- المدخلات وأحكامها وطرق تكوينها واستثمارها في الفقه الإسلامي د/ قطب مصطفى سنانو ط/ دار النفائس بالأردن، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.

٣٨- المدخل الفقهي العام للشيخ/ مصطفى أحمد الزرقا، ط/ مطبعة طربين، دمشق، الطبعة الأولى ١٣٨٧هـ - ١٩٦٨م.

٣٩- الملكية الفردية في النظام الاقتصادي الإسلامي أ.د/ محمد بلتاجي طبع ونشر مكتبة الشباب بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م.

٤٠- الملكية في الشريعة الإسلامية طبيعتها ووظيفتها وقبورها د/ عبد السلام داود العبادي ط/ مؤسسة الرسالة، دار البشائر، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

٤١- منهج عمر بن الخطاب في التشريع دراسة مستوعبة لفقه عمر وتنظيماته أ.د/ محمد بلتاجي، الناشر مكتبة الشباب بالقاهرة، الطبعة الثانية ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.



٤٢- موسوعة الفقه الإسلامي الصادرة عن المجلس الأعلى للشئون الإسلامية التابعة لوزارة الأوقاف المصرية، ط/ مطابع الأهرام التجارية، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.

٤٣- موسوعة فقه عبد الرحمن الأوزاعي أ.د/ محمد رواس قلعة جي، ط/ مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، الطبعة الأولى ٢٠٠٣م.

٤٤- موسوعة فقه عبد الله بن عباس أ.د/ محمد رواس قلعة جي، ط/ جامعة أم القرى، الطبعة الأولى (ن.ت).

٤٥- موسوعة فقه عمر بن الخطاب عصره وحياته د/ محمد رواس قلعة جي، ط/ دار النفائس، بيروت، الطبعة الرابعة ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.

٤٦- موسوعة فقه الليث بن سعد أ.د/ محمد رواس قلعة جي، ط/ إدارة مطبعة الجامعة الكويتية، الطبعة الأولى ٢٠٠٢م.

٤٧- الموسوعة الفقهية الكويتية، ط/ وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بالكويت، الطبعة الثانية ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

٤٨- الموسوعة الاقتصادية د/ حسين عمر طبع ونشر/ دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الرابعة الموسعة ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

٤٩- موسوعة القضايا الفقهية المعاصرة والاقتصاد الإسلامي أ.د/ علي أحمد السالوس، ط/ دار القرآن ببلبيس، الطبعة التاسعة ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.

٥٠- نظرات في فقه الفاروق عمر بن الخطاب للشيخ/ محمد محمد المدني، ط/ مطابع روز اليوسف الجديدة، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ -



١٩٩٤م وهـ من إصدارات المجلس الأعلى للشئون الإسلامية التابع
لوزارة الأوقاف المصرية .

٥١ - نظرية التعسف في الفقه الإسلامي أ.د/ فتحى الدرينى ط/ مؤسسة
الرسالة، بيروت، الطبعة الرابعة ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨ م .

٥٢ - نظرية التملك في الإسلام أ.د/ حمد عبد الرحمن الجنيدل ، ط/
مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .

٥٣ - النظرية العامة للموجبات والعقود في الشريعة الإسلامية للمحامى
الدكتور / صبحى محمصانى ط /دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة
الثالثة ١٩٨٣م .

الخامس عشر : كتب التاريخ والتراجم

١- البداية والنهاية للإمام الحافظ أبى الفداء إسماعيل بن كثير القرشى
الدمشقى المتوفى سنة ٨٧٧هـ - ،تحقيق عبد الرحمن اللاذقى ،
محمد غازى بيضون ، ط/ دار المعرفة ،بيروت، الطبعة الثالثة
١٤١٨هـ - ١٩٩٨م .

٢- تاريخ بغداد أو مدينة السلام منذ تأسيسها حتى سنة ٤٦٣هـ للحافظ
أبى بكر أحمد بن على الخطيب البغدادي المتوفى سنة ٤٦٣هـ، ط/
مكتبة الخانجي، دار الفكر، القاهرة (ن.ت).

٣- تاريخ النقات للحافظ أحمد بن عبد الله بن صالح أبى الحسن العجلي
المتوفى سنة ٢٦١هـ، بترتيب الحافظ نور الدين على بن أبى بكر
الهيثمى المتوفى سنة ٨٠٧هـ، تحقيق د/ عبد المعطى قلعة جى، ط/
دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م .



٤- التاريخ الكبير لأبي عبد الله إسماعيل بن إبراهيم الجعفي البخاري المتوفى سنة ٢٥٦هـ، تقديم د/ محمد عبد المعيد خان، ط/ دار الكتب العلمية، بيروت (ن.ت).

٥- تاريخ المذاهب الإسلامية في السياسة والعقائد وتاريخ المذاهب الفقهية للإمام محمد أبو زهرة المتوفى سنة ١٩٧٤م، ط/ دار الفكر العربي (ن.ت).

٦- تذكرة الحفاظ للإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي المتوفى سنة ٨٤٨هـ، ط/ دار الكتب العلمية، بيروت (ن.ت).

٧- تقريب التهذيب لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني المتوفى سنة ٨٥٢هـ، تحقيق/ عبد الوهاب عبد اللطيف، ط/ دار الكتاب العربي، الطبعة الثانية ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.

٨- تهذيب التهذيب لشيخ الإسلام شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن حجر العسقلاني المتوفى سنة ٨٥٢هـ، ط/ دار إحياء التراث العربي، الطبعة الثانية ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.

٩- الثقات للحافظ أبي حاتم محمد بن حيان التميمي البستي المتوفى سنة ٣٥٤هـ، تحقيق/ إبراهيم شمس الدين وتركي فرحان مصطفى، ط/ دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

١٠- الجرح والتعديل لأبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي الحنبلي الرازي المتوفى سنة ٣٢٧هـ، ط/ مطبعة المعارف العثمانية بحيدر آباد الركن الهندي، الطبعة الأولى ١٣٧٢هـ - ١٩٥٢م.



١١- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء لأبى نعيم أحمد بن عبد الله الأصفهاني المتوفى سنة ٤٣٠هـ، ط/ دار الكتب العلمية، بيروت (ن.ت).

١٢- سير أعلام النبلاء للإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي المتوفى سنة ٧٤٨هـ، تحقيق/ شعيب الأرناؤوط، مأمول الصاعرجي، ط/ مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الحادية عشر ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

١٣- طبقات الفقهاء (نزهة الأفكار إلى معرفة السادة الأخيار من السادة الصحابة والتابعين والولياء والأبرار) لأبى إسحاق إبراهيم بن على بن يوسف الشيرازي المتوفى سنة ٤٧٦هـ، تحقيق د/ على محمد عمر، طبع ونشر مكتبة الثقافة الدينية القاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

١٤- الكنى والأسماء للإمام الحافظ أبى بشر محمد بن أحمد بن حماد الدولابي المتوفى سنة ٣١٠هـ، وضع حواشيه الشيخ زكريا عميرات وضع الفهارس أحمد شمس الدين ط/ دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م وهو من منشورات محمد على بيضون.

١٥- المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين للإمام الحافظ عمر بن حيان بن أحمد أبى حاتم التميمي البستي المتوفى سنة ٣٥٤هـ، تحقيق/ محمود إبراهيم زايد، ط/ بدون اسم مطبعة، الطبعة الثالثة ١٤٠٢هـ.



١٦- ميزان الاعتدال فى نقد الرجال للإمام شمس الدين محمود بن أحمد الذهبى المتوفى سنة ٧٤٨هـ، تحقيق الشيخ/ على محمد معوض، الشيخ/ عادل أحمد عبد الموجود، أ.د/ عبد الفتاح أبو سنة، ط/ الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الاولى ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.

المسادس عشر: كتب القانون

١- الحد من آليات الاختكار منع الإغراق والاختكار من الوجهة القانونية د/ أمل محمد شلبى، ط/ دار الجامعة الجديدة، الطبعة الأولى ٢٠٠٦م.

٢- الحماية الحثائية للمستهلك فى القانون المصرى والفرنسى والشرعية الإسلامية، دراسة مقارنة أ.د/ أحد محمد محمود على خلف، ط/ دار الجامعة الجديدة بالإسكندرية، الطبعة الأولى ٢٠٠٥م.

٣- مصادر الالتزام أ.د/ عبد المنعم فرج الصدة، ط/ دار النهضة العربية، الطبعة الأولى ١٩٩٢م.

٤- مصادر الالتزام أ.د/ عبد الناصر توفيق العطار، ط/ مؤسسة البستانى للطباعة (ن.ت).

٥- مصادر الالتزام د/ وفاء حلمى أبو جميل، ط/ بدون اسم مطبعة، الطبعة الأولى ٢٠٠٤م - ٢٠٠٥م.

٦- الموجز فى النظرية العامة للالتزامات القسم الأول (مصادر الالتزام) د/ عبد الوجود يحيى، ط/ دار النهضة ، الطبعة الأولى ١٩٩٢ م.



٧- نظرية القانون المدنى (النظرية العامة للالتزامات) أ. د / عبد الرزاق أحمد السنهورى ، ط/ دار الفكر ، بيروت (ن . ت) .

٨- نظرية العقد فى الشريعة الإسلامية والقانون الوضعى أ. د / عبد المنعم فرج الصدة ، ط/ دار النهضة العربية، الطبعة الأولى ١٩٩٠م.

٩- نظرية العقد والإرادة المنفردة د/ عبد الفتاح عبد الباقي، ط/ بدون اسم مطبعة، الطبعة الأولى ١٩٨٤م.

١٠- الوجيز فى النظرية العامة للالتزامات فى القانون المدنى المصرى د/ محمود جمال الدين زكى، ط/ مطبعة جامعة القاهرة، الطبعة الثالثة ١٩٧٨م.

السابع عشر: الكتب العلمية

١- إحياء علوم الدين للإمام أبى حامد محمد الغزالى المتوفى سنة ٥٠٥هـ، طبع ونشر/ مكتبة مصر، الطبعة الأولى ١٩٩٨م.

٢- الإرشاد إلى قواطع الأدلة فى أصول الاعتقاد لإمام الحرمين أبى المعالى عبد الملك الجوينى المتوفى سنة ٤٧٨هـ، تحقيق/ أسعد تميم، ط/ مؤسسة الكتب الثقافية، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٣- الأسماء والصفات لأبى بكر بن الحسين بن على البيهقى المتوفى سنة ٤٥٨هـ، تحقيق/ عبد الله بن عامر، ط/ دار الحديث، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.



٤- الزواجر عن اقتراف الكبائر للإمام أحمد بن محمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي السعدي الأنصاري الشافعي المتوفى سنة ٩٧٣هـ، تحقيق محمد محمود عبد العزيز، سيد إبراهيم صادق، جمال ثابت، ط/ دار الحديث، ط/ دار الحديث، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.

٥- الفرق والجماعات الإسلامية المعاصرة وجنورها التاريخية وثائق سرية لم تنشر من قبل المرحوم أ.د/ سعد الدين السيد صالح، ط/ دار أحمد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

٦- محاضرات في المجتمع الإسلامي للشيخ محمد أبو زهرة، ط/ مطبعة يوسف بالقاهرة (ن.ت).

٧- مقدمة ابن خلدون، تأليف/ عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، تحقيق د/ علي عبد الواحد وافي، ط/ دار نهضة مصر، الطبعة الأولى ٢٠٠٦م.

٨- الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب المعاصرة الندوة العالمية للشباب الإسلامي، ط/ بدون اسم مطبعة الطبعة الثانية ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.

٩- النظم الإسلامية د/ محمد عبد الله العربي، ط/ مطبعة كسنا بتوماس وشركاه، بالقاهرة (ن.ت).